وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية
حالة منظمة أطباء بلا حدود

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص سياسة مقارنة

إعداد الطالب :
فؤاد جدو

تحت إشراف الدكتور:
مصطفي بخوش

أعضاء اللجنة المناقشة

أ.د عمار جفال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	رئيسا
د. مصطفي بخوش	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
د. عمر فرحاتي	أستاذ محاضر – أ–	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا
د.محمد لمين لعجال أعجال	أستاذ محاضر – أ–	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية
2010/2009

إهداء

أهدي هذا العمل إلي :

روح أبي الطاهرة

و إلي أمي العزيزة سندي في الدنيا و رمز العطاء..

شكر و عرفان

و إلي اسكندر سيف الدين و مرام وأية و إلي

أخواتي

والي عائلتي كل باسمه

و إلي جليلة تقديرا و أملا

فـــــؤاد

شكر و عرفان

في ختام هذا العمل اشكر الله عز و جل على توفيقه لي في إتمام هذا العمل .
كما اشكر أستاذي المشرف * د. **مصطفي بخوش** * على ما قدمه لي بداية من قبوله للإشراف علي و مناقشة الفكرة الأولي إلي غاية إتمام هذا العمل ، فكان الموجه و الناصح و المعين رغم المسافة الفاصلة بيننا و التزاماته الكثيرة ، لكنه كان دائما معي ...فشكرا أستاذي.
و الشكر موصول إلي كل الأساتذة الذين اشرفوا علي في مرحلة الماجستير و تشرفت بالدراسة على أيديهم خاصة د.**عمر فرحاتي** و د . **لعجال أعجال محمد لمين** و كل أستاذ باسمه ، كما أنوه بما قدمه لي الأستاذ د. **عمار جفال** من معلومات بشكل متواصل و دوري.
و اشكر كل من ساعدني من بعيد أو قريب في إتمام هذه المذكرة سواء أساتذة أو طلبة من خلال كلمة طيبة أو مراجع.

فؤاد جدو

خطة البحث

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للنزاعات الدولية

المطلب الأول: ضبط مفهوم النزاعات الدولية

المطلب الثاني : أسباب النزاعات الدولية

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنزاعات الدولية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي و النظري للأمن

المطلب الأول: التحول في مفهوم الأمن

المطلب الثاني : مفهوم الأمن الإنساني

المطلب الثالث : المقاربات النظرية للأمن

المبحث الثالث : الاطار المفاهيمي و النظري للتدخل الإنساني

المطلب الأول : مفهوم التدخل الإنساني

المطلب الثاني : المقاربة الليبرالية للتدخل الإنساني

المطلب الثالث : المقاربة الواقعية للتدخل الإنساني

الفصل الثاني : دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق منطق الامننة

المبحث الأول : الإطار التعريفي بالمنظمات غير الحكومية

المطلب الأول : نشأة المنظمات غير الحكومية

المطلب الثاني : ماهية المنظمات غير الحكومية

المطلب الثالث : الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية.

المبحث الثاني : دور المنظمات غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان

المطلب الأول : مفهوم حقوق الإنسان

المطلب الثاني : علاقة المنظمات غير الحكومية بموضوع بحقوق الإنسان

المطلب الثالث : علاقة حقوق الإنسان بالأمن الإنساني

المبحث الثالث : فاعلية التدخل الإنساني في النزعات الدولية

المطلب الأول : علاقة المتغيرات الدولية الجديدة بالتدخل الإنساني

المطلب الثاني: فعالية تدخل الدول في النزعات الدولية

المطلب الثالث : فعالية المنظمات غير الحكومية

الفصل الثالث : دور منظمة أطباء بلا حدود في النزاعات الدولية

المبحث الأول : الإطار التعريفي بمنظمة أطباء بلا حدود

المطلب الأول : نشأتها و أهدافها

المطلب الثاني : هيكلة المنظمة

المطلب الثالث : نشاط منظمة أطباء بلا حدود

المبحث الثاني : فاعلية تدخل المنظمة

المطلب الأول: في رواندا "مبدأ التدخل الإنساني"

المطلب الثاني:في دارفور "التدخل في صراع داخلي ذو أبعاد دولية"

المطلب الثالث: في غزة "حالة عجز الدول"

المبحث الثالث : تقييم دور المنظمة

المطلب الأول : الايجابيات

المطلب الثاني : السلبيات

الخاتمة

مقدمــة

يشهد العالم اليوم العديد من النزاعات المتعددة الأشكال مما يجعل الملاحظ يتساءل حول طبيعة هذه النزاعات وجذورها وكذا أسبابها، فالظاهرة النزاعية قديمة بقدم الإنسان وتعقدت بتعقد الحياة البشرية حيث عرف العالم نزاعات بسيطة بين القبائل كما عرف نزاعات معقدة شملت حروب عالمية و إقليمية وأهلية ،وأصبحت المشكلة القائمة في جدلية الحرب والسلام هي مدى تأثيرها على استقرار العالم وكذا ما تخلفه من ضحايا يعدون بالملايين بالإضافة إلى تهديد الحياة بشكل عام.

بالإضافة إلى مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة شهدت الكثير من المعطيات الجديدة أعادت تشكيل بنية الصراع الدولي وطبيعته، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي و إنهيار الكتلة الشرقية حيث انعكست التناقضات التي كانت غير بارزة أثناء الحرب الباردة على طبيعة العلاقات الدولية وحتى داخل الدول نفسها، مما أدى إلى ازدياد عدد النزاعات الدولية وكذا النزاعات الداخلية.

فالتحولات لم تقتصر فقط على بنية الصراع الدولي بل عرفت تحولات في دور و مكانة الدولة خاصة مع تصاعد دور الفواعل فوق وتحت الدولتية كالمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية وحتى الأفراد وفقا لمتغيرات زمانية وكذا سياسية واجتماعية واقتصادية ، هذه التحولات مست بشكل مباشر حياة الإنسان في جميع المجالات سواء كانت حقوقه الأساسية أو الصحية أو البيئية، حيث أصبح الأمن الإنساني أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي وكذا أحد أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها في وقتنا الحالي.

كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001 التي كانت المفصل الرئيسي في تحول بعض المفاهيم والتوازنات الدولية خاصة موضوع حقوق الإنسان الذي أصبح طرحه مرتبط برؤى الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ومن جهة أخرى بمسألة التدخل الإنساني وتحول في مضامين الأمن و السيادة و العولمة ، مما انعكس بشكل مباشر على النزاعات الدولية في العالم، ليس فقط من حيث بنية وطبيعة النزاعات الدولية بل على مستوى الدور الذي تلعبه الفواعل في هذه النزاعات سواء كطرف مؤدي للنزاع أو كطرف يعمل على حل هذا النزاع من بينها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي لها دور أساسي وفعال خاصة وأن هذه النزاعات تخلف آثار تهدد الحياة البشرية من خلال عدد الضحايا و انتشار الأمراض القاتلة وتدمير البني التحتية، ولهذا جاء دور المنظمات غير الحكومية كل حسب طبيعتها ومثال على ذلك منظمة أطباء بلا حدود التي أول من طرح فكرة التدخل الإنساني في النزاعات الدولية وهذا ما يبرر اختيارنا لهذه المنظمة التي كانت سباقة للتدخل في الكثير من النزاعات الدولية.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع النزاعات الدولية والأمن الإنساني أهمية بالغة لما لهذا الجانب من أهمية في حقل دراسات العلوم السياسية، خاصة مع تزايد عدد النزاعات في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

كما تكمن أهمية الدراسة في دور الفواعل من غير الدولة في النزاعات الدولية من منظمات دولية ومنظمات غير حكومية و شركات متعددة الجنسية في ظل نظام دولي تتلاشى فيه الحدود وتغيرت فيه مفاهيم عديدة، فالمنظمات غير الحكومية تزايد دورها نوعا وكما عن قبل حيث أصبحت تتدخل في النزاعات الدولية من أجل المساهمة في حلها أو الضغط على المجتمع الدولي من أجل التدخل لوقفها، خاصة وأننا اعتدنا على تدخل الدول أو المنظمات الدولية كالأمم المتحدة في النزاعات الدولية لكننا لم نعتد على تدخل المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية.

كما أن للأمن الإنساني أهمية كبيرة خاصة في الوقت الراهن حيث أصبحت كل دول العالم ومنها الدول الكبرى تراهن على تحقيقه في إطار تعميم منطق الأمننة في جميع المجالات المختلفة والمرتبطة بالإنسان في ظل تحول الأمن من أمن الدول إلى أمن الأفراد وهذا ما تسعى إليه المنظمات غير الحكومية التي كانت سباقة في طرحه.

مسألة تحقيق الأمن الإنساني لا تنحصر في ضبط برامج سياسية للدول في فترات السلم بل أهميتة الأكبر أثناء النزاعات الدولية وبعدها ، وهذا ما تهدف إليه المنظمات غير الحكومية إلى تحقيقه إذا ما رأينا أن النزعة الصراعية تكون هي المسيطرة على أطراف النزاع الدولي.

أهداف الدراسة :

لقد عرف موضوع المن الإنساني اهتماما متزايدا في الدراسات الأكاديمية للعلوم السياسية من زوايا مختلفة حسب اهتمام كل باحث وتوجهاته الفكرية والمعرفية ، لكن هدف الباحث في هذه الدراسة هو الوقوف على دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية خاصة وأن معظم الدراسات في هذا الحقل ركزت على دور الدول أو المنظمات الدولية في النزاعات الدولية بالمقابل نجد القليل من الدراسات اهتمت بدور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية من خلال تحقيق الأمن الإنساني بشكل عام ، كما يمكن أن نلخص أهداف الدراسة في العناصر التالية :

1- إبراز أهمية المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية من خلال تحقيق الأمن الإنساني.

2-التركيز على تحديد مستويات النزاعات الدولية وكيفية تأثيرها على الأمن الإنساني.

3- توضيح التحولات في مضامين الأمن خاصة الأمن الإنساني بعد نهاية الحرب الباردة.

4-التركيز على حالة منظمة أطباء بلا حدود و الدور الذي تلعبه في النزاعات الدولية منذ تأسيسها وتبيان كيفية مساهمتها في تحقيق الأمن الإنساني.

مبررات اختيار الموضوع:

لعل اهتمام الباحث ورغبته في تناول موضوع معين عما سواه هو في الحقيقة مبني على اعتبارات ذاتية ترتبط بشخص الباحث وتوجه اهتماماته بحكم الميل نحو موضوعات معينة وأخرى موضوعية ترتبط بمواصفات موضوع الدراسة من حيث قيمته العلمية وكذا حداثة الموضوع وصلاحية البحث فيه.

أ- المبررات الموضوعية :

من بين الأسباب الموضوعية لتناول الموضوع بالبحث، هو أن هذه الدراسة تحاول أن تقدم تصورا تحليليا للنزاعات الدولية من خلال دراسة وتحليل الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في حماية حياة الإنسان وحياته، وكل الظروف المحيطة به خاصة أثناء النزاعات الدولية و بعدها.

بالإضافة إلى أن الكثير من الدراسات التي تناولت النزاعات الدولية ركزت على دور الدول أو المنظمات الدولية في هذه النزاعات بالمقابل نجد القليل من الدراسات اهتمت بدور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية.

أيضا من بين الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع هو كون الدراسات في العلوم السياسية تناولت موضوع النزاعات الدولية والأمن الإنساني كموضوعين منفصلين من حيث الإطار العام ، ولهذا أردنا من خلال هذه الدراسة ربط بشكل تحليلي ما بين النزاعات الدولية والأمن الإنساني في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.

ب - المبررات الذاتية:

من بين الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار الموضوع ميولي الشخصية لموضوع الأمن الإنساني والنزاعات الدولية، وكذا رغبتي في تنمية معارفي في هذا المجال.

بالإضافة إلى أني طبيب وطبيعة تكويني في مجال الطب الذي يركز بشكل أساسي على البعد الإنساني كان له الأثر البالغ في اختيار هذا الموضوع من ناحيتين :

أ- **الأولى:** ربط تكويني في الطب وعملي كطبيب بمعارفي في مجال العلوم السياسية.

ب- **الثانية:**إبراز أهمية الإنسان كإنسان كأساس هذا العالم ودوره بعيدا عن الصراعات و مصالح الدول .

بالإضافة إلى رؤيتي لأهمية دور المنظمات غير الحكومية خاصة منظمة أطباء بلا حدود، رغم أني عضو في منظمة أخرى وهي منظمة أطباء العالم، غير أن الدور الذي تقوم به يستدعي الاهتمام والدراسة والتحليل.

إشكالية الدراسة :

بناءا على ما سبق، فإن الموضوع يرتكز على الإشكالية التالية:

ما هي أبعاد الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية وفق مضمون الأمن الإنساني؟

التساؤلات الفرعية:

1-ما هي أهم التحولات التي عرفتها النزاعات الدولية وكذا الأمن الإنساني في ظل المتغيرات الدولية الجديدة؟

2- إذا كان التدخل الإنساني مبدأ ضروري في النزاعات الدولية فما مدى فعالية كل من الدول والمنظمات غير الحكومية في تطبيقه؟

3- إلى أي مدى استطاعت منظمة أطباء بلا حدود تحقيق الأمن الإنساني في النزاعات الدولية؟

الفرضيات :

للإجابة على الإشكالية السابقة والتساؤلات فإننا نضع الفرضيات التالية.

1-الفرضية الأولي : التغيير في طبيعة العلاقات الدولية وبنية النزاعات الدولية يؤدي الى التغيير في مضامين الأمن الإنساني.

2-الفرضية الثانية : تدخل المنظمات غير الحكومية جاء نتيجة عدم فعالية الفواعل الأخرى في تحقيق الأمن الإنساني في النزاعات الدولية.

الفرضية الثالثة: تعقد الظاهرة التنازعية يلزم التكامل في دور الدول والمنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية.

الفرضية الرابعة : نجاح دور منظمة أطباء بلا حدود و فعاليتها يعود إلي اعتمادها على البعد الإنساني و استقلاليتها.

و لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين و هما :

* **المنهج التفكيكي التركيبي :** و الذي يقوم على تفكيك الظواهر و فق أربعة عناصر و هي الفواعل و المتغيرات و القطاعات و العمليات ، فكل حركية مركبة بطبعها ناتجة عن ادراكات و حسابات وقيم الفاعل في قطاع نشاط عن طريق خيار سلوكي " العمليات" و هذا المقصود أما التعاون أو النزاع فنجد أننا ركزنا على تطبيق هذا المنهج في هذه الدراسة من اجل تفكيك الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية كفاعل أساسي في إطار عملياتي و هو النزاع الدولي من خلال متغيرات إقليمية و دولية و حتى داخلية ضمن قطاع أساسي و هو الأمن الإنساني في إطار نسقي محدد بالتدخل الإنساني و بالتالي نفكك حسب أربعة أسئلة و نركب على ضوء الإشكالية الهدف من الدراسة.

منهج دراسة الحالة : و هنا اتخاذ حالة كمثال للتعريف بالمنظمات غير الحكومية و كذا الرغبة في الوصول إلي تأكيد أو نفي الفرضيات المطروحة بالإضافة إلي محاولة تبرير المنطلقات التي انطلقنا منها في دراستنا على دور منظمة أطباء بلا حدود في محاولة للوصول إلي استدلال حول أهمية دور المنظمات غير الحكومية في التأثير على ثنائية المتغيرين النزاعات الدولية و الأمن الإنساني.

كما استعنا **بالمنهج المقارن** حيث استخدمنا هذا المنهج في إطار القيام بمقارنة بين دور الدول و كذا دور منظمة أطباء بلا حدود في النزاعات الدولية و التدخل الإنساني حتى نتمكن من قراءة تحليلية جيدة لأهم النتائج المتوصل إليها .

بالإضافة إلي الاستعانة بالمنهج الإحصائي الذي كان ضروريا في جمع الأرقام و الإحصائيات الخاصة بالنزاعات الدولية و كذا نتائج هذه النزاعات و تجميع الأرقام و المعطيات التي قدمتها منظمة أطباء بلا حدود و كذا المنظمات الدولية ، لهذا تطلب منا استخدام هذا المنهج في جمع البيانات و الأرقام و ورسم المخططات البيانية حتى تسهل على من يطالع هذه الدراسة قراءة الأرقام و التحاليل بشكل سهل و عملي.

عرض الدراسة :

قسمنا البحث إلي ثلاث فصول ، و كل فصل قسمناه لثلاث مباحث فالفصل الأول خصصناه للإطار النظري للدراسة و هو الهيكل العام للموضوع حيث تطرقنا في المبحث الأول للنزاعات الدولية من خلال محاولة لضبط مفهوم النزاعات الدولية و تحديد مستويات تحليل الظاهرة التنازعية و في المبحث الأخير تطرقنا لأهم المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الدولية بالإضافة إلي عدم إهمال دراسة أسباب النزاعات الدولية ، في المبحث الثاني تناولنا فيه الأمن بصفة عامة في المطلب الأول لكن ركزنا على الأمن الإنساني و التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة إلي جانب تخصيص المطلب الأخير للمقاربات النظرية المفسرة للأمن الإنساني، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه للتدخل الإنساني حيث تناولنا في المطلب الأول لتحديد مفهوم التدخل بشكل عام مع محاولة حصر أهم التعريفات إلي جانب التركيز على المقاربة الواقعية و المقاربة الليبرالية للتدخل الإنساني.

في الفصل الثاني و الذي خصصناه لدور المنظمات غير الحكومية في تحقيق منطق الأمنية و ركزنا على مصطلح الأمنية و ليس الأمن لان الأمنية أشمل من الأمن حيث أصبح ضرورة توفير الأمن في جميع الميادين بدون استثناء ، وقسمنا الفصل الثاني لثالث مباحث ففي المبحث الأول تطرقنا للتعريف بالمنظمات غير الحكومية و ما يميزها عن المنظمات الدولية و الفواعل الدولية الاخري أما المبحث الثاني فركزنا على علاقة المنظمات غير الحكومية بشكل عام بموضوع حقوق الإنسان من خلال تحديد مفهوم حقوق الإنسان في المطلب الأول و ليس من الجانب القانوني بل من الجانب السياسي كذلك دور المنظمات في ترقية موضوع حقوق الإنساني أما المطلب الثالث فكان لتبيان العلاقة بين حقوق الإنسان و الأمن الإنساني .

في المبحث الثالث و في سياق دور المنظمات في تحقيق منطق الأمنية ركزنا على فاعلية التدخل أين تنولنا في المطلب الأول أردنا توضيح علاقة التدخل بالمتغيرات الدولية الجديدة أي بعد نهاية الحرب الباردة بالإضافة إلي استعراض حجج و أدلة المؤدين للتدخل و المعارضين له ، و في المطلب

الثاني و الثالث قمنا بتحليل دور و فاعلية المنظمات غير الحكومية و الدول في التدخل الإنساني و في أخر هذا الفصل أردنا توضيح العلاقة بين المتغيرات السابقة.

في الفصل الثالث و الذي افردناه لدراسة الحالة و هي دور منظمة أطباء بلا حدود في النزاعات الدولية حيث قسمنا الفصل لثالث مباحث في المبحث الأول كان للتعريف بدور منظمة أطباء بلا حدود من خلال نشأتها و أهدافها و نشاطها وهيكلتها أما المبحث الثاني و الذي و ضعنا فيه ثلاث مطالب في كل مطلب قدمنا أنموذجا من النزاعات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حيث عرضنا حالة رواندا و دارفور و أخيرا غزة و في كل أنموذج حاولنا تقديم خصائصه و مقارنة دور الدول و دور منظمة أطباء بلا حدود في هذا النزاع من خلال عرض أرقام و إحصائيات و تحليلها ، أما المطلب الثالث فجعلنا لتقيم دور منظمة أطباء بلا حدود من خلال مطلبين واحد لسلبيات و أخري للايجابيات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

لقد أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة نتيجة للمتغيرات التي أصبح يقوم عليها النظام الدولي الجديد من تغيير في المفاهيم والمرتكزات إلى الممارسة في الميدان والمعاملات ، هذا ما جعل بعض المفاهيم والنظريات السابقة لا تصلح لفترة ما بعد الحرب الباردة.

بالإضافة إلى تزايد درجات التعقيد والتداخل في مواضيع العلوم السياسية خاصة في العلاقات الدولية، ساهم في بروز نظريات ومقربات جديدة من أجل خلق بناء وتصور لفهم وتفسير الظواهر السياسية، خاصة التنازعية منها وما يتعلق بالأمن بجميع قطاعاته في ظل تحول دور الفواعل.

ولهذا أوجبت علينا أدبيات البحث العلمي أن نخصص الفصل الأول كإطار نظري ومفاهيمي للدراسة من أجل فهم وتفسير ترابط هذه المتغيرات من جهة ومن جهة أخرى، إبراز أهم ما تطرحه هذه المقاربات النظرية.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ويحوي كل منها ثلاثة مطالب.

المبحث الأول خصصناه للنزاعات الدولية ونتعرض فيه بالشرح والتحليل من خلال المطلب الأول لمفهوم النزاعات الدولية في محاولة لضبط هذا المفهوم وكذا المفاهيم الأخرى وهذا يفيدنا في محاولة تحديد استخدام مفهوم النزاعات الدولية في هذا المبحث، بالإضافة للتطرق إلى أسباب النزاعات الدولية بشكل أساسي، أما المطلب الثالث فأردنا حصر أهم النظريات المفسرة للنزاعات الدولية.

أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه مفهوم الأمن وكذا أهم المقربات النظرية للأمن مع تخصيص مطلب للأمن الإنساني.

في المبحث الثالث فقد تناولنا فيه التدخل الإنساني كمفهوم وكذا التركيز في مطلبين على المقاربة الليبرالية للتدخل الإنساني وكذا المقاربة الواقعية للتدخل الإنساني.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للنزاعات الدولية

إن طبيعة الموضوع تحتم علينا الوقوف على بعض المفاهيم و المصطلحات من خلال شرحها واستيضاح مفهومها و مدلولها اللغوي و الاصطلاحي خاصة في موضوع مثل النزاعات الدولية لتعقيد الظاهرة التنازعية من جهة و استخدام نفس المصطلح بمدلولات مختلفة من جهة أخرى.

بالإضافة إلى أن موضوع النزاعات الدولية يعرف مستويات متباينة في التحليل و كذا مقاربات نظرية عديدة ، استوجب علينا الوقوف على هذه المقاربات من أجل الفهم جيد في المراحل القادمة من المبحث .

و لقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب و هي :

1- ضبط مفهوم النزاعات الدولية.

2- أسباب النزاعات الدولية.

3- النظريات المفسرة للنزاعات الدولية .

المطلب الأول : ضبط مفهوم النزاعات الدولية

لقد ذكر جوزيف ناي Joseph Ney في كتابه المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ أن المنازعات الدولية لابد أن تكون جزء أساسي يدرس سبب تعقيد النزاعات الدولية ضمن تعقيدات السياسية الدولية حتى يمكن الوقوف و فهم الظاهرة التنازعية [1]، يمكن أن نستدل من كلام جوزيف ناي أن النزاعات الدولية معقدة و تتطلب فهم و جهد كبيرين من أجل إدراك أبعاد الظاهرة التنازعية في ظل التعقيدات التي يعرفها العالم على جميع المستويات ، و يمكن أن ندرك هذه الصعوبة بداية من مفهوم النزاع في حد ذاته أين نجد مفهوم واحد يحمل دلالات عديدة تختلف حسب المدرسة التي ينتمي إليها كل باحث و متخصص في النزاعات الدولية .

و يمكن أن نعرف النزاع conflict " **بأنه تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري ، أو يتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية ، أمنية أو إعلامية** "[2] .

و هذا ما حولنا أن نوضحه في المخطط الموجود في أخر الصفحة من هذا المبحث ، حيث وضعنا مراحل تطور النزاع بالإضافة إلى الفروق ما بين النزاع و المصطلحات الأخرى .

أما النزاع الدولي فالمقصود به "**خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو يسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما** " [3]

---

[1] جوزيف ناي ، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ ، (تر : أحمد أمين الجمل ، مجدي كامل) ، مصر : الجمعية المصرية ، 1997 ، ص 15

[2] حسين قادري ، النزاعات الدولية دارسة و التحليل ، باتنة : منشورة خير جليس ، 2007 ، ص 11.

[3] كمال حداد ،النزاعات الدولية ، لبنان: الدار الوطنية للدراسات و النشر ،1997 ص 17.

من خلال هذا التعريف نجد أن الباحث يركز على أن النزاع الدولي ينشأ نتيجة تصادم دولتين من جانب قانوني بالدرجة الأولى أو لتداخل مصالح كل دولة مع أخري ، بحيث نستشعر أنه يركز بالدرجة الأولي على الجانب القانوني أكثر من الجوانب الأخرى.

أما ريمون أرون Raymond A فيعرف النزاع الولي "**بأنه ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة و هو نتيجة لتضاد المصالح** "[1] .

و يذهب الباحث في هذا التعريف إلى إظهار الدوافع الحقيقية للنزاع باعتباره تضاد في المصالح بين دولتين في المقام الأول ،كما يعتبره قديم منذ ظهور الإنسان على الأرض .

و في تعريف آخر "أن النزاع الدولي هو تنازع و تصادم إرادات و مصالح الدول الوطنية ، هذا التنازع و التصادم يكون ناتجا عن الاختلاف في دوافع الدول و في تصوراتها و أهدافها و مواردها و إمكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات و سياسيات تختلف أكثر مما تتفق ، و على الرغم من هذا تبقى أغلب النزاعات بعيدة على نقطة الحرب " [2] .

ولهذا نجد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية فريدة من نوعها من حيث أنها تختلف عن بقية ظواهر العلاقات الدولية وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى تنوع وكثرة أبعادها وكذا تعقد وتقاطع الأسباب المؤدية لها التي تنتج عنها بطبيعة الحال نتائج مختلفة .

لهذا يري بعض المفكرين بأن مسألة النزاع هي ظاهرة طبيعية مغروسة في النظام الدولي بالإضافة إلى طبيعة الإنسان الأنانية وكذا الطبيعة التنافسية للنظام الدولي[3] ، وهذا ما يجعل من إمكانية التنبؤ بحدوث النزاع صعبة ومعقدة إن لم تكن مستحيلة.

أما نيكولاس سوانستروم niklas swanstrom فيربط النزاعات بتعارض مصادر الاهتمام وانحراف وتشعب الأهداف كما يرتبط بخيبة الأمل و الإحباط لأحد أطراف النزاع ، ولا يربط النزاع بالدوائر العسكرية بل بالتصرفات والأبعاد السلوكية بشكل أساسي[4] ، كما يدرج فيه التوجهات الاقتصادية و الأمن الإنساني و البيئة و الخلفيات التاريخية [5] .

و من خلال ما سبق نجد أن النزاع الدولي ارتكز على نقطة جوهرية و هي مسالة الخلاف بين وجهات النظر للأطراف أو الفواعل الدولية ، قد يأخذ أبعاد قانونية أو سياسية حسب طبيعة هذا الخلاف .

---

[1] Darios battistella , théories des relations internationals , 2eme édition , paris : sciences po, 2006 ; p 496.

[2] حسين بوقاره ، تحليل النزاعات الدولية ، الجزائر : دار هومة ، 2008 ، ص 7.

[3] حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 9.

[4] Niklas Swanstrom , Mikeal Weissmenn, Conflict ,Conflict prevention ,Sweden : Central Asian Caucasian Institutes, 2005 ,p 07

[5] ibidim

و لهذا وضع بعض الباحثين جملة من الخصائص المميزة للنزاع الدولي حتى يمكن ضبطه بشكل عملي بدلا من وضع تعريف محدد و هذا ما قام به ماك سنايدر Mack Snyder أين وضع جملة من الخصائص على الشكل الأتي [1]:

1- ينشأ النزاع من أهمية موقع وندرة الموارد .

2- يتورط في النزاع طرفين على الأقل (هنا التركيز على الإرادات الوطنية لأن الموضوع متعلق بالنزاع الدولية).

3- تشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة و أعمال مضادة، وهنا يشير الباحث إلى مسألة التصادم المباشر بين الأطراف واستخدام القوة .

4- للنزاع الدولي نتائج مهمة ، و هنا المقصود ما يترتب عن هذا النزاع من آثار بمعنى هل حقق النزاع الأهداف التي كانت ترمي لها كل دولة أم لا .

و في السياق ذاته هناك من وضع أركان للنزاع الدولي حتى يمكن أن نعتبر نزاعا ما نزاعا دوليا و هي [2] :

أ- الأطراف :يشترط النزاع الدولي بين طرفين على الأقل لأن النزاع الدولي لا يقوم بين عناصر طرف واحد لأنه يكون في هذه الحالة صراعا داخليا .

ب – الدولية : يجب أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي كما يمكن أن يكون للأشخاص الأخرين المعنويين كانوا أن يكونوا أطراف في هذا النزاع ما لم يتم نزع صفة الدولة عنها ، كما يعتبر النزاع بين أعضاء الإتحاد الفيدرالي هو نزاع داخلي و ليس دوليا .

ج-المنازعة : تعني المعارضة أو إبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الدولة الأولى في مسألة محل النزاع أو ابتكارها أصلا أو تفسيرها تفسيرا يعاكس أو يناقض تفسير الدولة الأولى .

أما **آلن فيرجيسون** _**Allen vergison**_ فيري أن النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة آخري أو في الوقت نفسه تعتقد دولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولي التي بدأت بالمبادرة بالفعل،عليه فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت[3].

هذا فيما يخص النزاع الدولي ، حيث لاحظنا عدم وجود اتفاق جامع حول تعريف موحد للنزاع الدولي و هذا يرجع بالأساس إلى عدم وجود تفسير عام للظاهرة النزاع الدولي فالغالبية الكبرى من الدراسات و التحليلات الخاصة بالنزاع الدولي هي دراسات حالة ، فنجد على سبيل المثال النزاع الإسرائيلي ، العربي يختلف عن ما يحدث في العراق.

[1] كمال حداد ، مرجع سابق ، ص 12.
[2] مرجع نفسه ، ص 18 .
[3] حسين قادري مرجع سابق ، ص 12

ولهذا يري الكثير من المفكرين أن هناك تصورين للنزاع الأول موضوعي والثاني ذاتي :[1]

1-**التصور الموضوعي** :يعتبر النزاع بأنه وضعا تنافسيا تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف التي تريد أن تحتلها الأطراف الأخرى.

2-**التصور الذاتي**: يعني إدراك الوضع الموضوعي إدراك مشوها وخاطئا لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية.

بمعني أن النزاع في تصوره الموضوعي يقوم على اعتبارات واقعية و مدركة من طرف الأطراف المتنازعة من أجل الدفاع عن مصالحها ، في حين يصبح ذاتيا إذا ما اعتمد في فهم و تفسير النزاع على دوافع ذاتيه للأطراف و ليس لما هو موجود و مدرك حقيقة على أرض الواقع .

وهناك من يذهب إلى وضع تعريف لكل من النزاع والصراع رغم أن الكثير يعتبرها شيء واحد ففي تعريف **لكمال حداد** يقدم تعريف للنزاع هو "**خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل الحدود، المياه بين دولتين ، يكون موضوعها ، أحد المصالح الحيوية ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه ، أما الصراع فيتناول الوجود الآخر سواء كان شعبا أو دولة، ويمكن للصراع أن يكون على حدود أو الثروات ولكن يتناول بعدا إيديولوجيا أو دينيا أو عقائديا**"[2].

أما **لويس كوسر** فيعرف الصراع بأنه " **تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بالخصوم** [3].

فالصراع هو تعبير عن عدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات والتي تتخذ أشكالا جديدة تسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط المورثة ، كما يعد الصراع صدام بين طرفين أو أكثر من القوي أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتبارين يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل وقد يكون مباشرا أو غير مباشر سلميا أو مسلحا،واضحا أو كامنا.[4]

و يمكن أن نحدد طبيعة الصراع من خلال تحليل مصطلح الصراع و هو وضع تكون فيه مجموعة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو سياسية تنخرط في تعارض مع مجموعة أو مجموعات كل منها تسعي إلي تحقيق أهداف متناقضة[5].

بالإضافة للتعاريف السابقة فيعرف الصراع عادة بتنازع الإرادات الوطنية ، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في واقع الدول وفي قراراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي إلى اتخاذ

---

[1] حسين بوقارة ،مرجع سابق ، ص10

[2] كمال حداد ، مرجع سابق ، ص 27

[3] جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية : (وليد عبد الحي) ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ،1985 ، ص 140.

[4] حسين قادري مرجع سابق ص 19

[5] جيمس دورتي ، مرجع سابق ، ص 139

قرارات أو انتهاج سياسات خاصة تختلف أكثر مما تتفق ولكن برغم ذلك يظل الصراع قابل للحل قبل الوصول لنقطة الحرب المسلحة[1].

كما أن الصراع أعمق من النزاع ولذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله خلافا للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف الوسائل كما أن الصراع أوسع مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب (صراع الحضارات)والصراع الأيديولوجي،إذا غالبا يمتد الصراع لعقود طويلة أو أحيانا إلى قرون[2].

أن يكون له حل فإننا في هذه الحالة يتحول النزاع إلى الصراع أو عند لجوء الأطراف استخدام العنف في حل النزاع .

ويمكن أن نري ذلك من خلال التطرق إلى نظرية الصراع حيث أصبح هناك توجه في بناء نظرية عامة للصراع القائمة على اعتماد منهج مشترك ومتداخل وتكمن جوهرية الاختلاف في أن النزاع قابل التسوية بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من في النزاع .

و على ضوء ما سبق يمكن أن نقدم هي تعريفا إجرائيا للنزاع الدولي " **هو وصول دولتين أو أكثر إلي نقطة تماس بينهما تتداخل فيها الحدود الفاصلة لمصالحهما مما يدفع بالأطراف المتنازعة إلي تبني موقف ضد الطرف الأخر من أجل حماية مصالحه**"

لابد من التطرق للمصطلحات الأخرى التي تتقاطع مع النزاع الدولي و تصب في سياق هذا الموضوع كا لأتي:

الحـرب :

إن الحرب ليست بظاهرة جديدة بل هي قديمة قدم الإنسان إلا أن أشكالها اختلفت مع تطور السنين.

يعرف **روسو** الحرب بأنها "**عبارة عن صراع مسلح يقع بين الدول يهدف فرض التوجهات السياسية باستخدام وسائل تم تنظيمها بموجب القوانين الدولية**"[3].

وهناك من يعرف الحرب على أساس أنها الصراع المسلح بين الدولتين أو أكثر في إطار القوانين والأعراف الدولية ويكون الهدف من هذا الصراع هو الدفاع في المصالح الوطنية للدول الأطراف في هذا النزاع[4].

[1] علاء أبو عامر ، العلاقات الدولية ، عمان : دار الشروق للنشر ، 2004 ، ص 140

[2] حسين قادري ،مرجع سابق ، ص20

[3] مرجع نفسه ، ص 15

[4] حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 6

أما **كينث والتز** Kinth waltz فذهب إلى وضع نقاش يدور حول مصدر الحروب حيث حددها في ثلاثة مصادر وهي [1] :

- الطبيعة الشريرة للإنسان .
- النظام الاقتصادي والسياسي .
- النظام الدولي .

أما قاموس العلاقات الدولية فيعرف الحرب " عبارة عن نزاع بين أكثر من حكومة أو داخل حكومة واحدة تستخدم فيه القوات المسلحة " ، حيث تأخذ صورتين :

- ❋ الحرب الهجومية : تتمثل في انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول أو الاعتداء على استقلالها السياسي لغرض تحقيق هدف قد يكون شاملا أو الاستسلام الكامل غير المشروط للدولة المستهدفة أو قد يكون هدفا محدودا الذي يراه الطرف الآخر على الرضوخ لمطلب معين مثل الحرب الإسرائيلية العربية 1967 [2].
- ❋ الحرب الدفاعية وهي الحرب التي يقوم بموجبها طرف ما بالمبادرة بالحرب من أجل حماية نفسه .

أما **كلوزوفيتش*** فيعرف الحرب "**بأنها أداة للنشاط السياسي ولا تنفصل عنه بأي شكل من الإشكال وأن الحرب ليست إلا استمرار للسياسة بوسائل أخرى**" [3].

كما يوجد تعريف أخر للحرب و هي ظاهرة مركبة يتمازج فيها النشاط و العمل العسكري الميداني بغرض سياسي و هي فعل من أفعال السياسة " [4]

أما **ريمون ارون** فيري بان السلام ما هو إلا فترة راحة بين حربين[5] ، أما سنقر و سمول singer smoul فيعرف الحرب باعتماده على معايير كمية أي أن قيام الحرب يستوجب ثلاثة شروط [6]:

1. وجود ألف قتيل كحد أدني نتيجة لنزاع مسلح

---

[1] Pierre Hassner ;:Le totalitarisme et la guerre obtenue par www. Telequeebec .trc / 1999 .htm / le 17/11/2008

[2] حسين قادري ، مرجع سابق ، ص 16

* كارل فون كلاوزوفيتش : جنرال ومفكر عسكري (1780–1831) قام بعد محاصرته لنا بليون بإنشاء أكاديمية عسكرية في برلين ووضع مؤلفه الضخم " الحرب"الذي أثر كثيرا فيما بعد في عقيدة أركان الحرب الألمانية ثم الذين أنشاؤا الجيش الألماني .

[3] كارل كلازوفيتش ، عن الحرب ، (تر : سليم شاكر الاماسي) ، عمان : المؤسسة العربية للدراسات ، 1997 ، ص 735

[4] عبد القادر محمد فهمي ، مدخل إلي دراسة الإستراتيجية ، الأردن : دار مجدلاوي للنشر ، 2006 ، ص 123

[5] Dario Battistella ،op.cit ,p 495 .

[6] محمد أحمد عبد الغفار ، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية ، ج1 ، الجزائر : دار هومة ، 2003 , ص 121

2. تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة و التجنيد و التدريب و نشر القوات المسلحة
3. وجود تغطية شرعية أي أن هناك دولة تعتبر ما تقم به ليس بمثابة جريمة بل هو واجب لخدمة أهداف جوهرية و شرعية.

أما عند توماس هوبز Thomas Hobbes "**أن الحرب لا توجد فقط على ارض المعارك و لكن هي صراع يتم بين الإرادات الوطنية يتحكم فيها عامل الزمن و المكان , أي أن الحرب ليست فقط لمفهوم التقليدي و هو تصادم بين الجيوش و لكن الحروب مستمرة بين الدول ضمن ثنائية الزمان و المكان و الظروف المتحكمة فيها**"[1].

و هناك من يري أن الحرب تغير مفهومها حيث أصبحت تعرف بالحروب الجديدة فمن هذا المنظور لم تعد مجرد نزاع بين بلدين مناوئين " الشكل التقليدي للحرب" و لا هي صراع بين معسكرين " النمط السائد في الحرب الباردة و إنما هي مواجهة متعددة السمات و الأبعاد يتغير مسرحها بحسب الوضعيات و الساحات فتكون تارة فتنة قومية بين الأمم ، كما تكون نزاعا شاملا ضد قوي عابرة للقارات و الدول كالإرهاب و المخدرات أو صراعا رخوا غير مسلح مداره المؤتمرات الدولية و التكتلات الإقليمية[2]

و في الإطار ذاته أحيانا نجد مصطلح النزاع المسلح ، هذا المصطلح و الذي يعرفه فريق البحث في حقائق النزاعات الجماعية بجامعة أبسالا Uppsala النزاع المسلح هو "عبارة عن وضع تنافسي بين أطراف ذات مواقف غير متوافقة بخصوص السلطة أو إقليم معين يتم استخدام القوة المسلحة بين طرفين أحدهما على الأقل حكومة دولة تنتج عنه على الأقل 25 ضحية و يؤدي إلي تهديد نظام السلم و الأمن الدوليين و يؤخذ اشتباك حدودي أو غزو"[3].

لكن حسب تصنيف جامعة أبسالا فأن النزاع المسلح هو أقل من الحرب من خلال معيار عدد القتلى الذي يخلفه ، كما أنها ترى بأن هذا المصطلح يصح استخدامه في النزاعات داخل الدولة الواحدة و لكن يشترط أن يكون هذا النزاع له أبعاد دولية أو يهدد نظام السلم و الأمن الدوليين.

أما **النزاع الإثني** : فهذا المصطلح يستخدم لوسم حالات التصعيد ضمن مجموعة معينة أو بين المجموعتين بحيث يكون الانتماء الاثني قاعدة للتبعية وإذا كانت هذه الاختلافات في حد ذاتها لا تؤدي بالضرورة إلى النزوع لمستوى التصادم فإن إضفاء الطابع السياسي عليها واستحضار صورة الضحية زيادة

[1] Dario battistella , op.cit.495

[2] السيد ولد باه ، اتجاهات العولمة ، المغرب : المركز الثقافي العربي ، 2007 ، ص 7

[3] Joseph Nye, understanding international conflicts, 6 th ed , new York : Pearson Longman , 2007. p 157

على تداول خطابات متطرفة ومزاوجتها بوعود ومصالح مادية يحسن القدرة التعبوية لمنظمي العنف الاثنو سياسي [1].

وهنا النزاع قائم على مجموعتين مختلفتين من حيث الأصل العرقي لهما ، قد يكونان في نفس الدولة الواحدة أو دولتين مختلفتين ، يكون السبب هو تصادم مصالحهما ، أين نستخدم وسائل عديدة من أجل تحقيق أكبر قدر من المصالح و يقوم وفق بعض الآليات كما يستخدم العنف و تسويق الصور للرأي العام العالمي على أن كل طرف هو الضحية .

أما التنافس : فنجد أن الأفراد يتنافسون فيما بينهم حول مسألة أو هدف معين دون إدراكهم لهذا التنافس عكس الصراع الذي يكون فيه وعي بالتنافس .و لهذا نجد أن التنافس هو مستوي أقل من الصراع حيث نجد أن الأفراد يتنافسون دون أن يسعي أحدهم إلى منع الأخر من تحقيق هدفه[2].

- **التوتر :**

يشير إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وتهديدا متبادلا من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض وهنا التوتر حالة سابقة على النزاع[3] .

- **الأزمة :**

يقول آلان فيرغيسون Allen Vergison " **إن الأزمة تبدأ عندما تقوم دولة بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى**"، وتميز الأزمة حسب هيرمان بثلاث خصائص رئيسية[4] :

- المفاجئة : حيث تحمل طابع المفاجئة لصانع القرار أو حتى للملاحظ البسيط .
- التهديد العالي للأهداف : أي أن الفعل تكون تكلفته كبيرة بالنسبة للطرف الآخر .
- ضيق الوقت المتاح للتصرف : أي أن صانع القرار لديه اهتمامات أخرى وليس له الوقت والمعلومات الكافية .

إلى جانب ذلك تتميز بكثرة الأحداث فيها وقصر مدتها وإن لم يتم إدارتها بشكل مقبول تؤدي إلى الحرب كما تتميز بصعوبة التحكم فيها بسرعة من طرف الحكومة المحلية .

كما يمكن تعريف الأزمة بأنها وصف لحالة تتميز بالتوتر الشديد و الوصول إلي مرحلة تنذر بالانفجار الشديد في العلاقات بين الدول و هي طور متقدم من أطوار الصراع.[5]

---

[1] Joseph Nye, understanding international conflicts, 6 th ed , new York : Pearson Longman , 2007. p 157

2 Stefan Wolff ,Ethnic conflict, New York : oxford university press, 2006, p 26

[3] حشاني فاطمة الزهراء " النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاتصال ، قسم العلوم السياسية) ، 2008 ، ص 150

[4] محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 237 .

[5] عبد القادر محمد فهمي ، مرجع سابق ، ص 221

و يمكن أن نضع تصنيف بسيطا للنزاعات حسب الجدول التالي :

المعيار	أنواع النزاعات
1-كونها داخلية أو خارجية	-هناك تداخل في تحيد أنواع النزاعات من حيث الداخلية أو الخارجية ، حيث يوجد نزاع داخلي بحيث توجد مجموعة معارضة أو أكثر دون تدخل أطراف الدولية أو نوع آخر نزاعات داخلية للدولة ذات أبعاد دولية حيث تكون شبيهة بالنزاعات الداخلية لكن الأطراف المتنازعة تتلقى الدعم من الدول الأخرى .
2-من حيث الخطورة	-يتم تصنيفها على أساس عدد الضحايا التي تخلفها هذه النزاعات بين النزاعات المسلحة الصغيرة ومسلحة متوسطة وحرب (مسلحة صغيرة أقل 1000 قتيل متوسط 1100 قتيل خلال مسار النزاع) و الحرب أكثر من 1100 قتيل .
3- من حيث طبيعتها	- النزاعات ذات طبيعة قانونية و معناه أيضا أنها تخضع للقضاء وهي يتعلق ب : تفسير المعاهدات أو أحد موضوعات القانون الدولي أو طرق التعهد دولي . -النزاعات ذات طابع سياسي فهي لا تخضع للقضاء بل تنشأ من طلب أحد الأطراف بتعديل الوضع القائم .

و مع بدايات القرن 21 م برز نوع جديد من النزاعات واكبها تطور للمفاهيم خاصة عند المحللين في الولايات المتحدة،فنجد تصنيف النزاعات الدولية حسب مقاييس تناسب استراتجيات الحلف الأطلسي و النظرة الاستشرافية للفضاء الأوروالاطلسي فيصنف الحلف الأطلسي النزاعات كالتالي[1]:

[1] كمال حداد ، مرجع سابق ، ص 21

- أولا:النزاع الأشد حدة (haute intensité) :حرب الخليج العربية الإسرائيلية والحروب الأهلية في إفريقيا،وحروب البلقان وحرب أفغانستان.
- ثانيا: النزاع المتوسط الحدة:(moyenne intensité):قضية تقرير المصير الصحراء الغربية.
- ثالثا:النزاع المنخفض الحدة(faible intensité):الإرهاب الدولي، الإجرام،الهجرة السرية.

أطلقت مسميات عديدة على هذه النزاعات خاصة مع تنامي النزاعات الداخلية ذات أبعاد خارجية ، بحث لا توجد معايير ثابتة فنجد مثلا **سنقر singer** اعتمد على الوضع السياسي لأطراف النزاع حيث يصنف النزاعات بين الدول و الحروب الأهلية و النزاعات الداخلية حيث يأتي التحدي في هذه الحالة من جماعة ثقافية معينة تتميز و تميز نفسها بين الجماعات الاخري بخصائص عرقية أو لغوية أو دينية ، في حين أن هولستي Holsti صنف النزاعات حسب 24 أساس فحصر النزاعات في خمسة و هي نزاعات تتعلق بالإقليم و نزاعات تتعلق بالثروة الاقتصادية و نزاعات أفرزتها عملية بناء الدولة الحديثة و نزاعات إيديولوجية و أخيرا نزاعات التعاطف الإنساني human sympathy و التي تمثل العرقية و الدين [1].

و في الأخير يمكن أن نقدم مخططا نوضح من خلاله الفرق بين النزاع و المصطلحات الاخري إلي جانب تطور كل حالة و فق ما يلي :

[1] محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 122

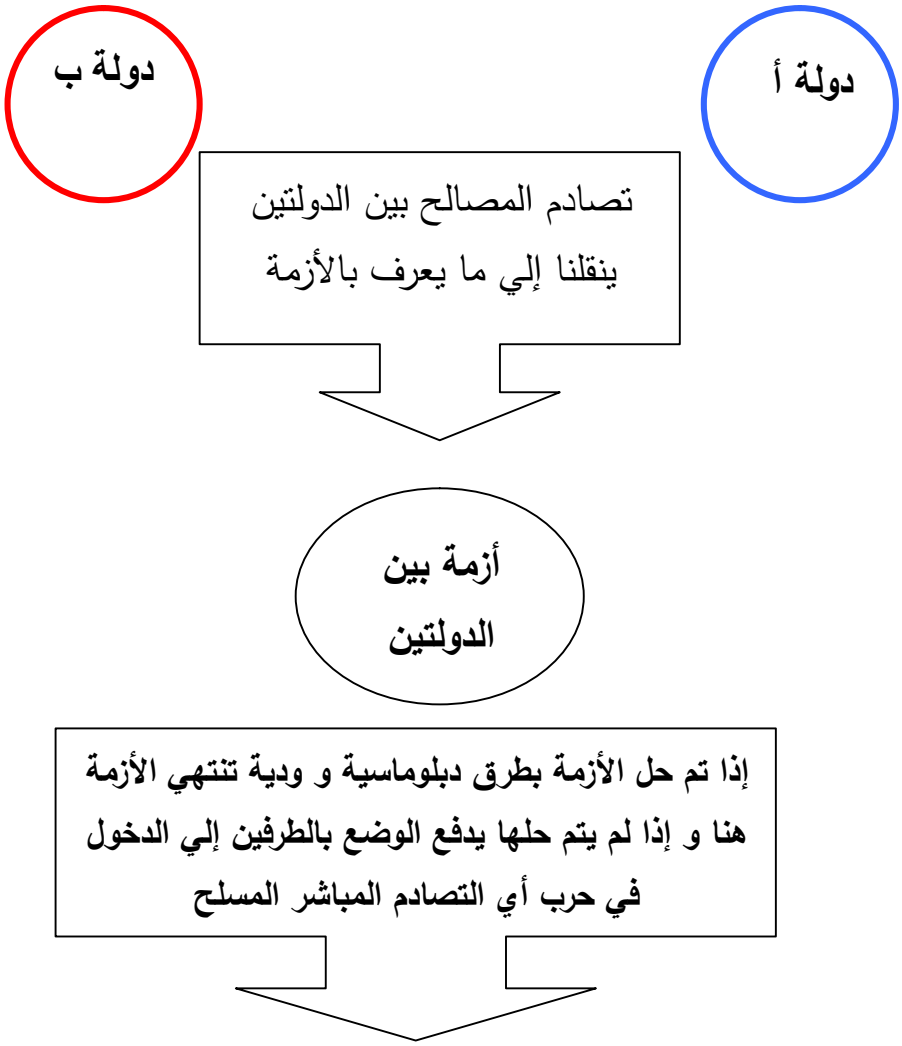
دولة أ
دولة ب
تصادم المصالح بين الدولتين
ينقلنا إلي ما يعرف بالأزمة
أزمة بين
الدولتين
إذا تم حل الأزمة بطرق دبلوماسية و ودية تنتهي الأزمة
هنا و إذا لم يتم حلها يدفع الوضع بالطرفين إلي الدخول
في حرب أي التصادم المباشر المسلح
الحالة الأولى : وقوع حرب بين
الدولتين و هو التصادم المباشر
المسلح
الحالة الثانية: و هي الوضع بين
الدولتين يكون في حالة نزاع أي في
هذه الحالة يمكن أن تحل المشاكل
بينها
الحالة الثالثة : و التي يمكن وصف وضع
الدولتين بأنهما في حالة صراع لان المشكلة
بينهما يأخذ وقتا أطول و أكثر تعقيدا و عمقا
عن النزاع

المطلب الثاني : أسباب النزاعات الدولية

إن لكل ظاهرة لها أسبابها و في موضوعنا هذا كان لزاما علينا التطرق إلى أسباب النزاعات الدولية حتى يتسنى لنا فهم الظاهرة التنازعية بشكل جيد ، و فضلنا استخدام مصطلح الحركيات السببية بدل الأسباب على أساس جعل مجموعة من الأسباب في إطار واحد كسبب لحدوث و تحريك الظاهرة التنازعية .

في المقابل و قبل التطرق للحركيات السببية للنزاعات الدولية أردنا تحديد مراحل تطور النزاعات الولية ، لأنه يمكن فصل أسباب ظاهرة ما دون التطرق إلى مراحل تطورها .

أولا: مراحل تطور النزاعات الدولية:

المرحلة الأولى :

تشرع في تقديم الحجج والتبريرات التي من شأنها أن تعطي صفة الشرعية والعادلة على موقف كل دولة طرف في النزاع، وعليه يمكن القول أن أطراف النزاع في هذه المرحلة تدخل في مواجهة كبيرة بالحجج والأدلة وتبيان الأسباب ومحاولة كل طرف إقناع الطرف أو الأطراف الأخرى بموقفه بواسطة الطرق الدبلوماسية[1].

وفي هذه المرحلة نجد أن هنالك نزاعات يمكن حلها في بدايتها كما أن كل دولة طرفا في النزاع تحاول إقناع الأخر على ضرورة البحث عن نقطة الاتفاق، أين تستعمل وسائلها الدبلوماسية لفرض وجهة نظرها، وبالتالي يمكن الوصول إلى حل وسط،وهنا نصل إلى نتيجة أنه كلما زادت احتمالات الاتفاق كلما قلت مخاطر النزاع الدولي والعكس صحيح[2].

أما **المرحلة الثانية** :

تقوم دولة ما بدفع النزاع نحو مرحلة تبادل الاتهامات وإنكار كل دولة لمطالب الدولة الأخرى، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الدخول في حملة دعائية وإعلامية ،وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين[3]:

1) إعطاء الشرعية والعدالة لموقف طرف معين.

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص41.

[2] إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ،ط4، الكويت : منشورات ذات السلاسل ، 1984، ص 244 .

[3] حسين قادري ، مرجع سابق ، ص 66

2) إظهار الطرف الثاني على أساس أنه عدو وأن مطالبه غير شرعية، هذا بالنسبة للرأي العام الداخلي والخارجي*.

أما **المرحلة الثالثة** :

يتطور النزاع من خلال سحب الاعتراف، قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الطرف الآخر، وهو يعتبر وسيلة للتأثير عليه وتغير موقفه ودفعه إلى الوصل إلى نقطة اتفاق، كما أنه يمكن أن يكون تمهيدا لاستخدام القوة كما حدث في حرب الخليج الثانية والثالثة[1].

المرحلة الرابعة:

هنا تدخل دولة ثالثة إلى جانب طرف من أطراف النزاع الذي ترى أنه في موقف ضعف أو المظلوم والتدخل هنا يكون على أساس أنه وقائي ومثال على ذلك النزاع العراقي الكويتي كان ثنائيا ثم تحوّل إلى متعدد الأطراف[2].

ويمكن أن يأخذ أشكال متعددة كتصريح أو مساعدات مالية وعسكرية أو استخدام القوة والهدف منه خلق نقطة استقرار.

المرحلة الخامسة:

وتتمثل في استعمال القوة ، حيث في الوقت الراهن يمنع اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية إلا بقيود أو في حالة الدفاع عن النفس،وهذا لا يعني أن الدولة ترغب في ربح النزاع بواسطة هذه الطريقة ، وإنما قد يكون من أجل التأثير لحل معين كما هو الحال بالنسبة للهجوم المغربي على الجزائر سنة 1963 من اجل التفاوض حول الحدود[3].

فالنزاعات الدولية تستمر لمدة طويلة إذا كانت مرتبطة بمصالح وطنية عليا متناقضة أين تكون نقطة التنازل مستحيلة كما الحال في النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير.

*غالبا ما تعرف الحملات الدعائية في العلاقات الدولية بالحرب الإعلامية والنفسية التي تمهد لاستعمال القوة في الأزمات الدولية(انظر إلى حسين بوقارة، مرجع سابق، ص43)

[1] حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص44.

[2] حسين قادري، مرجع سابق، ص67.

[3] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص46.

أما أنموذج نيكولا سوانستروم و مايكل يقدم من خلاله تطور النزاعات الدولية وفق هذا المخطط[1] :

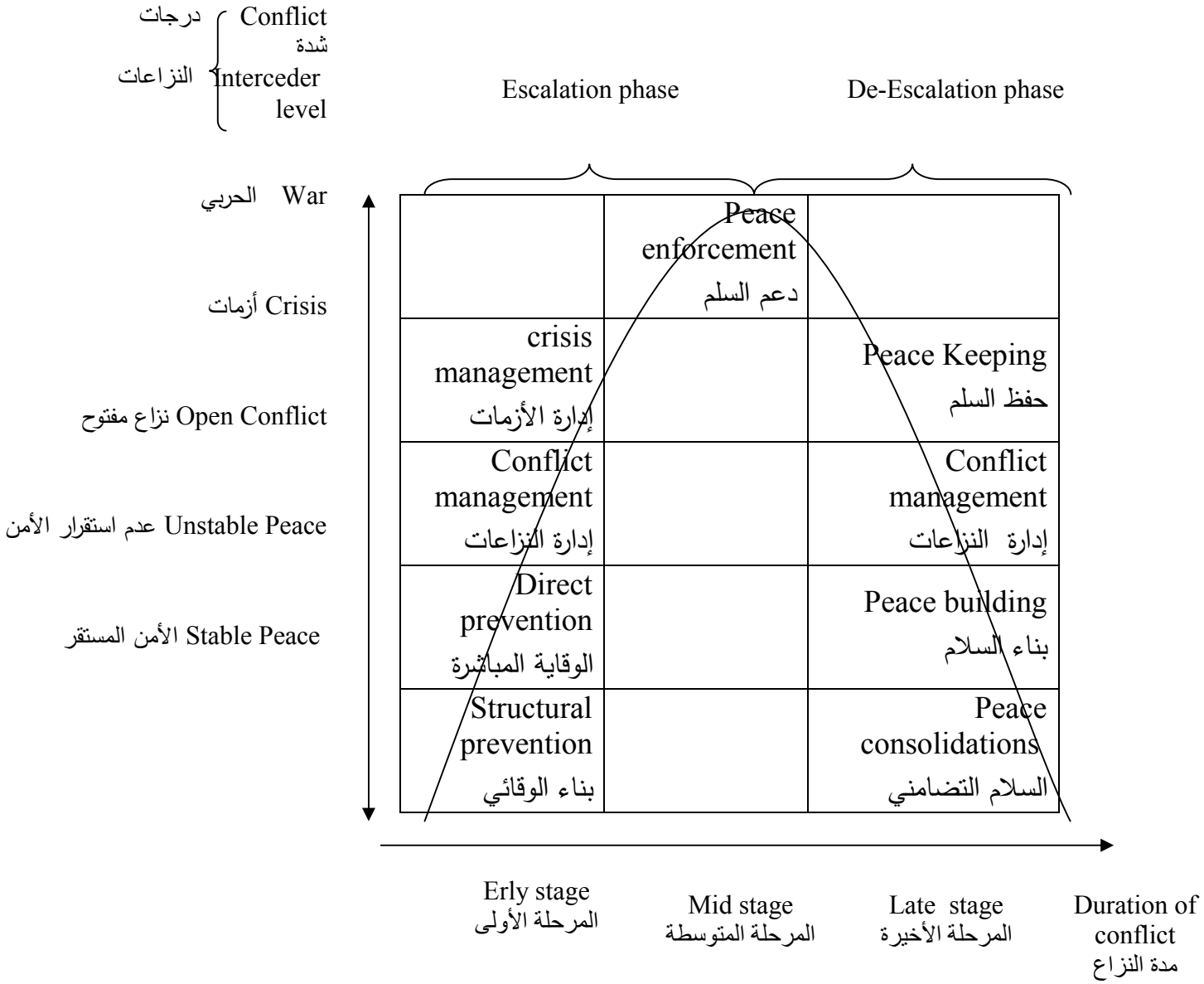

يكمن أن نستنتج من خلال هذا الأنموذج الذي أراد الباحث من خلاله شرح مراحل تطور النزاعات الدولية وفق منحى بياني يقوم على متغيرين و هما الزمن حيث قسم الوحدات الزمنية إلى ثلاث مراحل : أولية و متوسط و نهائية ، أما المتغير الثاني فهو درجة النزاع حيث وضع درجات تبدأ من مرحلة الأمن المستقر ثم الأمن بعدها عدم الاستقرار وتليها نزاع مفتوح ثم أزمات و تنتهي بالحرب ، لكن الشيء الذي أضافه الباحث هنا هو تقديم الحل الذي يجب اتخاذه في كل مرحلة زمنية و كذا في كل درجة من

[1] Niklas Swanstrom , Mikael .Weissman .op.cit. p7

درجات النزاع ، يعتبر هذا الأنموذج أنموذجا عمليا لفهم مراحل تطور النزاعات إلى جانب تحديد وضعية النزاع لدى الأطراف المتنازعة مع تقديم حالة النزاع و كيفية حله .

ثانيا : أسباب النزاعات الدولية:

نجد من بين الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات الدولية ما يلي :(الحركيات السببية) :

1. **المصلحة والشرف:**نجد أنه عند قيام دولة معينة بتصرف ما إنما يكون ذلك بناء على مصلحتها اتجاه هذه الحالة و مثال على ذلك النزاع الذي وقع بين أيسلندا وبريطانيا سنة 1958 عندما وسعت حدود مياهها الإقليمية إلى 12 ميلا بدل 4 ، اعتقد الجميع أن مصلحة البلدين تتمثل في الثروة السمكية الموجودة في هذه المنطقة خاصة أنه يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الايسلندي غير أنه بالنسبة لبريطانيا فالأمر يتعلق بسمعة وشرف بريطانيا أقوى قوة بحرية ولذا نجد أن سبب النزاع بالنسبة لأيسلندا كان اقتصاديا أما لبريطانيا فكان معنويا "الشرف والسمعة"[1] .

وهذا ما قاله توكيديدس أن الرجال يذهبون للحرب من أجل الشرف أو بسبب الخوف أو المصلحة[2].

2. **القـوة:** إن الدول عادة ما تنظر إلى التصرفات والأوضاع الدولية بناء على عامل هام وأساسي لبقاء الدولة وتطورها وهو عامل القوة لأن نتائج النزاعات الدولية غالبا ما تؤدي إلى التقليل من أهمية الدولة ومن قوتها والزيادة في قوة دولة أخرى[3].

وهذا ما نجده خاصة أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث مسألة كسب أكبر قدر من القوة من خلال التسابق في مسألة السلاح النووي والتأثيرات في الطرف الآخر.

3. **الأمـن:** نجد أن العديد من النزاعات يكون بسبب اعتقاد دول أن أمنها أصبح مهدد من طرف دول أخرى ومثال على ذلك أن احد أسباب الاجتياح السوفياتي لأفغانستان هو تأمين حدوده الجنوبية من التهديد الغربي لأنها تراه الوسيلة الأفضل للحفاظ على أمن الدولة،وهو ما اعتبر مبرر النزاعات الدولية أثناء الحرب الباردة[4].

---

[1] إجلال محمد رفعت ، إبراهيم أحمد نصر الدين ، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ص 111.

[2] جيمس دورتي مرجع سابق، ص193.

[3] محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ،ص 187.

[4] حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص39.

4. **الأيديولوجية***:نظرا لوجود أيديولوجيات مختلفة ومتعددة في العالم فإن النزاعات الدولية غالبا ما تكمن أسبابها وراء رغبة الدولة في الدفاع عن أيديولوجياتها أو محاولة نشرها.
5. **العدالة والمساواة:**تحدث النزاعات نتيجة أن الدول تشعر بأنها مظلومة من طرف ثاني فتوفر المساواة والعدل بين أعضاء المجتمع الدولي تؤدي في النهاية إلي إزالة أسباب حدوث نزاعات مثل (معاهدة فرساي 1919)[1] .

وهنالك من يرى بأن هناك حركيات سببية للنزاعات الدولية ومن بينها :

أ-**الفرد كسبب للنزاع** :حيث ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من الفكرة مفادها أن الإنسان هو السبب الرئيسي لكل أشكال الحروب والنزاعات التي عرفها البشر، وهذا بالرجوع إلى طبيعته وسلوكه، أشار هنا **ويرنر ليفي** في هذا المجال بتساؤله متى تجد الدوافع النفسية متنفسا لها في الحرب أو في السلام ؟ "حيث يوضح كيف تترجم العوامل الإنسانية إلى صراع عنيف[2].

ب-**الدولة كسبب للنزاع:**في هذا الجانب نجد أن الدولة هنا كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية ، فنجد أن هناك العديد من المدارس تناولت هذا الجانب، فنجد المدرسة الواقعية الكلاسيكية ترى أن النزاعات ما هي إلا نتيجة التضارب بين مصالح الدول في حين أن المدرسة الماركسية تركز في تحليلها للصراع الدولي على الصراع الطبقي.

ج-النظام الدولي كسبب للنزاع: حيث نجد في هذا الإطار التركيز على طبيعة النظام الدولي والفاعلين فيه وبواعث السلوك التنازعي للدولة في سعيهم لتعظيم المكاسب المتاحة خاصة الحفاظ على الأمن والحفاظ على وجودها كوحدات مستقلة في نظام دولي يتسم بالفوضى . [3]

إلى جانب آخر نجد أن مجموعة أخرى من الحركيات السببية للنزاعات الدولية تم بنائها على أسس دراسة النزاع الدولي بصفة عامة ،وهذا بالتركيز على فهم مسبباته بشكل خاص من خلال التطرق إلى مجموعة من المناهج المساعدة في فهم أسباب النزعات الدولية ونجد من بينها:

1-**المنهج السيكولوجي:**

*نعرف الأيديولوجية على أنها تلك المجموعة من المبادئ والمعتقدات والاستراتيجيات والفلسفات التي يؤمن بها شعب من الشعوب وتقود وتوجه تصرفاته في الواقع العملي (انظر إلى حسين بوقارة مرج سابق، ص39)

[1] محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 191.

[2] جيمس دورتي، مرجع سابق، ص196.

[3] Pierre de senarclens , yohan ariffin, la politique international, 5 eme édition , paris : armond colin , 2006 , p 59

تتمحور الدراسات السيكولوجية لظاهرة النزاع في العلاقات الدولية على الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول:

يربط بين الميول إلى الاعتداء وبين الطبيعة البيولوجية للإنسان من خلال الاتجاه الذي يمثله "**فرويد**" بحيث يرجع هذا الأخير الأسباب المؤدية إلى النزاع إلى طبيعة الإنسان في التدمير وحب التسلط والسيطرة كما يميل إلى التوسع والانتقام ، كما يرى **كينث والتز** أن الصراعات والحروب هي نتيجة حتمية لأنانية وغباء الإنسان وسوء توجيهه لنزاعاته الذاتية[1].

الاتجاه الثاني:

ويتزعمه أصحاب النظرية الإخفاق الذين نسبوا أسباب النزاع إلى ما يسمى بعوامل الإخفاق والإحباط ،وهنا الدول تتجه إلى التصرف بشكل عدواني عندما تصاب خططها وأهدافها بالإخفاق.

الاتجاه الثالث:

وتمثله نظرية الشخصية حيث ترجع النزاع إلى ما يطلق عليه بالطابع العدواني لبعض القوميات بحيث أنها هي القوة المحركة للصراعات والحروب الدولية.

الاتجاه الرابع:

يربط بين المعتقدات القومية وبين ظاهرة الصراع الدولي من خلال تصورات سلبية تجاه دول أخرى لاتهام بعض الدول بخلق إحباط داخلي والنظر إليها بنظرة عدائية.

3-**منهج سباق التسلح:**

لعبت الثورة التكنولوجية دورا هاما في ارتفاع درجات التسلح في العالم منها خلق تغيرات في نظام الأمن و تحولت في الحروب من حروب تقليدية إلى حروب حديثة [2]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنزاعات الدولية

في هذا المطلب سنتطرق لعناصر أساسية قبل التطرق إلى النظريات المفسرة للنزاعات الدولية و نريد تحديد أهم التصورات لهذه النزاعات من خلال ما يلي وهي:

1/ تصورات حول النزاعات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

2/أما العنصر الثاني فهو التطرق إلى مستويات تحليل النزاعات الدولية.

[1] حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 24

[2] Pierre de senarclens , yohan ariffin, op.cit.p72

فمن خلال هذين عنصرين تستطيع أن نفهم بشكل جلي أهم النظريات التي عملت على تفسير النزاعات الدولية.

أولا:أهم التصورات حول النزاعات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

بعد نهاية الحرب الباردة و بداية القرن الحالي هناك 111 صراع ، 95 منها صراعات و نزاعات داخلية استدعت التدخل الخارجي أما الباقي فهي حروب ما بين الدول ، بل حتى النزاعات الداخلية تميزت بأبعادها الخارجية سواء من خلال الدور الذي تلعبه الأطراف الخارجية أو تأثير هذه النزاعات على الأمن و السلم الدوليين.[1]

ويمكن أن نميز خصائص النزاعات الدولية في هذه المرحلة كما يلي:

1/انحسار النزعات بين الدول :

من خلال الدراسة التي قام بها والستين و مارغريتا سولينرغ و كذا الدراسة التي قامت بها جامعة ابسالا ما بين فترة 1989 و 1997 نجد أن هناك 103 نزاع داخلي في حين 6 صنفت كنزاعات بين الدول مما يعني انحصار النزاعات الدولية لحساب النزاعات الداخلية أي تحول في طبيعة هذه التهديدات خلافا لما كان موجود خلال الحرب الباردة أين سيطرة النزاعات الدولية بشكل كبير أو نزاعات داخلية يشارك فيها احد القوى الكبرى [2].

وهذا ما يطرح نقاشا وتصورا حول تراجع الدول القومية في فترة ما بعد الحرب الباردة في ظل تغير المشهد الدولي وتدويل الأسواق المالية وتزايد أهمية التجارة الدولية وازدياد التنافس بين الشركات القومية والشركات المتعددة الجنسيات.

2-تصاعد حدة النزاعات الدولية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت خريطة جديدة للدول و توزيع جديد لموازين القوى تمثل في قطبين بالإضافة إلي ظهور دول جديدة مكونة من خليط غير متجانس من العرقيات و الاثنيات تعايشت في ظل الظروف التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة لكن بعد نهايتها برزت هذه التناقضات أين ظهرت هذه النزاعات بشكل كبير مثل ما حدث في كونغو و رواندا و طاجاكستان .

[1] Joseph Ney , op.cit , p 158

[2] محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 226.

ولذلك بنيت جملة من التصورات حول النزاع الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة في محاولة خلق إطار عام لفهم ظاهرة النزاع الدولي حيث برز خطابان الأول متفائل والثاني متشائم. ويمكن أن نخلص هذين الاتجاهين في الجدول التالي:

ثانيا وحدة تحليل النزاعات الدولية:

من خلال هذا العنصر أردنا توضيح مستويات تحليل النزاعات الدولية حتى نتمكن من رسم صورة عامة توضح وتفسر النزاعات الدولية.

إذا نظرنا إلى نظرية الصراع من حيث سلوك التحليل فإنه يمكننا تقسيما إلى مستويين رئيسيين : مستوى التحليل الجزئي ثم مستوى التحليل الكلي بمعنى هل نريد معرفة ظاهرة النزاع عن طريق دراسة التصرفات الإنسانية الفردية ، أو عن طريق دراسة المؤسسات والأجهزة التي تنظم حياة البشر، فنجد أن مؤيدي نظرية النخبة،ونظرية اتخاذ القرار يأخذون التصرف الإنساني الفردي كنقطة البداية في تحاليلهم ودراساتهم ، لكن علماء الاجتماع ونظرية التنظيم والاتصال والسياسة والعلاقات الدولية يعالجون النزاع على مستوى المجموعات والمؤسسات والأنظمة سواء كانت دينية أو عرقية أو دولية أو سياسية اقتصادية[1].

وأصحاب المنهج الجزئي يرون أن النزاع نابع من شخصية الإنسان ومن تصرف الفرد في محيطه الخارجي ، أما أصحاب التحليل الكلي يركزون على المشاكل الإنسانية على البنية الاجتماعية والمؤسسات التي يتكون منها النظام الداخلي والنظام الدولي[2].

وإذا أخذنا وحدة التحليل في النزاعات الدولية نجد أن هناك ثلاث مستويات أهمها :

- الإنسان
- الدولة
- المنظومة الدولية.

***الإنسان كوحدة لتحليل النزعات الدولية:**

لأن الدولة شخص معنوي فإنها تتحرك بفعل رغبة وإرادة الإنسان الذي يتخذ القرارات باسمها ،فالظاهرة الدولية ما هي إلا تعبير عن رغبة الإنسان هذا ما يؤكده **أرنولد وولفر**[3] بأن الاستفزاز إنما يقع

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 22.

[2] جوزيف ناي ، مرجع سابق ، ص 51.

[3] جيمس دورتي، مرجع سابق، ص141

للإنسان وليس للدولة ، فأهمية صدام حسين في الحروب التي وقعت في الخليج أو ما قام به هتلر أو نابليون من حروب كان لها تأثير في النزاعات و لهذا يجب فهم قراراتهم من خلال فهم دوافعهم و الظروف المحيطة بهم[1].

*** <u>الدولة كوحدة لتحليل النزاعات الدولية</u> :**

في هذا المستوي يرى بأن الدولة تحركها مصالحها القومية في إطار المنظومة الدولية القائمة ، حيث تري بأن الإنسان بدون دولته لا دور له و لا يملك سلطة التصرف و بتالي لا يمكن أن يؤثر في مسار العلاقات الدولية و يقدمون العديد من الأمثلة على أن الديكتاتوريات و الدول هي التي كانت السبب في النزاعات و الحروب[2]

*** <u>النظام الدولي كوحدة لتحليل النزاعات الدولية</u> :**

يرى بأن النظام السياسي الدولي قائم على أساس مبدأ السيادة القومية التي تعتبر المصدر الرئيسي لأشكال الفوضى [3] ، و هنالك من يركز على شكل النظام بينما يركز البعض الأخر على التفاعل داخل هذا النظام و هنا نجد أن شكل النظام الدولي يساهم في معرفة سلوك الدول و مدى ميلها إلى الحرب مثل نظام ثنائي القطبية أو أحادي القطبية أو متعدد الأقطاب فمثلا نظام ثنائي القطبية تميز بالصراع بين المعسكرين في حين أن النظام الدولي الجديد تميز بصراعات من نوع جديد أي أن طبيعة النظام تمكن من معرفة السلوك التنازعي للدول [4].

إن تحليل النزاعات الدولية تتطلب الاهتمام بمختلف الوحدات المذكورة ففي نزاع نجد أن الدولة هي الأساس بينما في نزاع أخر نجد الفرد أو النظام الدولي و من هنا تنبع أهمية كل هذه المستويات .

و يمكن أن نلخص أهم المقاربات النظرية في النزاعات الدولية كمايلي :

– الواقعية الجديدة التي ترى بأن النظام الدولي يقوم على عنصر أساسي و هي الفوضوية و الذي يحتم على الدول اتخاذ سلوك لا يخرج عن إطار التصادم كما يراه كينث والتز*.

---

[1] Pierre senarclens, op.cit.p 53

[2] جوزيف ناي ، مرجع سابق ، ص 52

[3] حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 30

[4] جوزيف ناي ، مرجع سابق ، ص 53

* الواقعية الجديدة تسعى لتفسير المحصلات الدولية مثل احتمالات نشوب الحروب الكبرى وإمكانية التعاون الدولي ، أما الواقعية الكلاسيكية الجديدة تسعى لتفسير استراتيجيات السياسة الخارجية للدول منفردة (انظر حشاني فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص39).

– المقاربة الليبرالية الجديدة و التي تقوم على ما يعرف بإفترضات نظرية السلام الديمقراطي أي أن هناك روابط قائمة بين الديمقراطية كإطار تنظيمي داخلي و السلام في المحيط الخارجي ، حيث ترى بأن النزاعات تحدث بفعل وجود دول تفتقر للممارسات الديمقراطية "نظم تسلطية" و لا توجد بين الدول الديمقراطية حسب رأي كل من بروس روسات Brusse Russet.

و هناك بعض المقاربات النظرية التي قامت بتفسير الظاهرة التنازعية و من بينها :

مقاربة الدول الفاشلة :

قبل التطرق لمقاربة نظرية الدولة الفاشلة يتعين لنا في المقام الأول تقديم مفهوم الدولة الفاشلة Failed State ، حيث تم ربط هذا المصطلح بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بالحالة الصومالية وكذا كل من ليبيريا ورواندا وهايتي وكذا الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي التي فقدت السيطرة على مناطق من أقاليمها ، حيث أطلق من طرف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لوصف بعض الدول التي بات فشلها في القيام بوظائفها الأساسية وكذا الحفاظ على الأمن الدوليين [1].

ويمكن أن نحصر بعض التعريفات التي قدمت للدولة الفاشلة حيث لا يوجد إجماع حول وضع مفهوم محدد له ، فمعهد Stratigic Assesment عرف الدولة الفاشلة بأنها الدولة غير القادرة على تسيير تحديات النزاعات الأمنية العشائرية ، القبلية والدينية مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون[2] .

أما **رونالد زيميرمان Roland Zimmerman** فيرى أن الدولة الفاشلة هي الدولة التي لا تملك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها وهي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون[3].

ويمكن أن يقع خلط هنا بين مفهومين الأول الدولة الفاشلة والدولة الضعيفة Soft state or Weak state . ، فالدولة الضعيفة استخدام هذه لمصطلح من طرف **قونار ميردال Gunnar Myrdal** مشيرا للدول الأفريقية حديثة الاستقلال بسبب صعوبة انسجامها مع العالم وعدم استقرار وحدتها الوطنية وغياب نمو اقتصادي حقيقي [4] ، وبتالي يمكن الفصل بينهما في إطار التأثير على الأمن الدولي من جهة وكذا تزامنية المصطلح مع الظروف الدولية فكل مصطلح ارتبط بفترة زمنية معينة لها خصوصياتها ومركباتها لذا نجد أن الفرق يكمن في البعد الضمني لتعريف كل مصطلح .

---

[1]Gerard kreijin; state failure , UK: martinus nijhoff publishers , 2004 , p 41 .

[2] Maurice Ronai , claire d'etude stratégique no 20 2 eme édition , 1997 obtenu par : www.cirpes.net/ pdf le 22.03.2009

[3] Robert Sehutte , la sécurité humaine et l'état fragile (tra: antonio durnsteriner) – Human security journal .Feb 2007. Obtenir :www.peace centre .science po.fr/pdf le 22.03.2009

[4] Serge Sur , les états défaillants . obtenir par www. Mmnfuler .org /loco/p 578 le 23/03/2009 .

أما الدولة المنهارة The collapes State هي الدولة التي زالت أو انهارت كلية أجهزتها الدولتية وتنظيمها السياسي بسبب صعوبات ذات طبيعة داخلية كالحروب الأهلية مثل يوغسلافيا سابقا[1]. ويقوم "صندوق دعم السلام " سنويا بإصدار تقرير حول الدول الفاشلة وفق مؤشرات محددة منها الاجتماعية وكذا الاقتصادية والسياسية حيث يضع ترتيب هذه الدول وفق هذه المؤشرات حسب درجة الإنكشافية لكل دولة .

ولهذا جاءت هذه المقاربة النظرية في محاولة منها لفهم ورصد النزاعات الدولية التي يستهدفها عالم ما بعد الحرب الباردة حيث أكد **مارتن فان كريفيلد Martin van Creveld** أنه هنالك تحول في مفهوم الحرب يختلف عن الطرح الذي قدمه كلزوفيتيش حيث اعتبرها امتداد للسياسة بوسائل أخرى وبتالي فأن الحروب هي سبب انهيار الدولة [2]، واعتبرها كالفي هولستي أن الصراعات ستأخذ أشكالا أخري أو كما يسمى بـ " حروب الشعوب" ، حيث لها جملة من الخصائص منها :

- أن هذه الحروب لم تعد ما بين دولتية Interétatique وعندما تأخذ هذا الشكل فإننا نكون بصدد الحديث عن الدول الصغرى[3].
- غياب حملات عسكرية نظامية بل جهات أخرى تقود هذه العمليات العسكرية[4] .
- تكون للشعوب قابلية للعنف والتطرف وهذا ما تعبر عنه الأرقام بازدياد الحروب الداخلية ذات أبعاد اثنيه وعرقيه ودينيه بعد نهاية الحرب الباردة .

وفي السياق ذاته يذهب **بيار هسنر Pierre Hassner** إلى أن السمة الأساسية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي مواجهات ما تحت دولتية " الحروب الأهلية " والجريمة عبر الوطنية ونجد أن هذا النوع من الحروب يؤثر بشكل كبير على العلاقات ما بين الدول خاصة في ظل تنامي تجارة الأسلحة وشبكات الجريمة والجماعات الإرهابية والهجرة السرية [5].

ولذلك يرى بأن عالم ما بعد الحرب الباردة أو عالم ما بعد واستفاليا يتميز بما يلي :

أ- الدولة لم تعد تتحكم في استخدام العنف الشرعي وبذلك تمثل التهديد الأول لمواطنيها .

ب-تحول في مفهوم الأمن والذي سنتطرق إليه في المباحث القادمة .

---

[1] Kathia ,légare, les états défaillants dans la filients terroriste. Obtenir par : www. Hei .ulaval.com /document . le 12.03.2009

[2] Maurice Ronai , op .cit

[3] Jean Jacques Roche , Théories des relations international , 5 eme édition Paris ;Montchrestien ;2004 . p 109

[4] Charles Philippe David , Jean Jacques Roche, théorie de la sécurité international, Paris Montchrestien , 2002 . p 120

[5] Pierre hassner , op.cit

مقاربة المدرسة الحضارية:

تهتم بالصراعات العرقية والقبلية من حيث هي مقدمة لصراعات أطرافها الحضارات المختلفة ولذلك ترتكز على وحدة الحضارة الغربية ومكافحة التحديات الثقافية في الدول الغربية وإقامة تحالفات مع الحضارات الضعيفة لمواجهة الحضارات المنافسة ويبني صموئيل هنتغتون Samuel Huntington نظريته على أن المصدر الأساسي للنزاعات المستقبلية سيكون مصدرا ثقافيا[1] ، حيث ستحدث النزاعات في السياسة الدولية بين أمم وحضارات مختلفة ستكون الخطوط الفاصلة بين الحضارات خطوط المعارك المستقبلية خصوصا الحضارة الغربية والحضارتين الإسلامية والكونفوشيسية ولذلك على الدول الغربية أن تدعم قيمتها الثقافية المتعلقة بالديمقراطية والليبرالية كقيم عالمية للحفاظ على هيمنتها مع احتفاظها بالقوة الاقتصادية والعسكرية الضرورية لحماية مصالحها [2].

[1] محمد يعقوب عبد الرحمن ، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية،أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2004 ، ص 182

[2] عباس أبو شامة عبد المحمود ، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ، الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية ،2006، ص 88

المبحث الثاني: الإطار النظري المفاهيمي للأمن:

لم يكن الحقل الدراسات الأمنية بمعزل عن حركية التطور التي عرفتها النزاعات الدولية ، فلقد ارتبط موضوع الأمن بالنزاعات الدولية بشكل أساسي ، خاصة و أن الواحد يؤثر في الآخر .

فمفهوم الأمن عرف تحولات خاصة بعد نهاية الحرب الباردة أين أنتقل التركيز من أمن الدولة إلى أمن الأفراد أو ما أصبح يعرف بالأمن الإنساني ، هذه التحولات لم تكن مقتصرة على الجانب المفاهيمي بل مست كذلك الجانب التنظيري و هذا ما أردنا التطرق إليه فيما هذا المبحث من خلال العناصر التالية :

1- التحول في مفهوم الأمن .

2- مفهوم الأمن الإنساني.

3- المتقاربات النظرية للأمن .

المطلب الأول: تحول في مفهوم الأمن

عرف المشهد الدولي تغير المفاهيم في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حيث يعد التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لجمله من التغيرات منها:

1- لم يعد التأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية بل أصبح هناك فواعل دوليين من غير الدول كالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية.

2- تحول في مصادر التهديد للدولة حيث لم يعد العدو الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد بل أصبحت مصادر مختلفة تمثل تهديدا غير تقليدي كالهجرة السرية، الأمراض المعدية ، المخدرات ، الإرهاب ، الجريمة المنظمة حتى التهديدات البيئية مثل الاحتباس الحراري وغيرها.

3- كذلك حدث تحول في طبيعة الصراعات ذاتها إذا تحول الصراع من بين الدول إلى الصراع داخل الدول و بين الأفراد و الجماعات ، حيث أن 66 % من النزاعات كانت داخلية خلال فترة 1989-1998[1] وأغلب الضحايا تلك النزاعات هم من النساء والأطفال.

فالأمن مفهوم ليس بالجديد بل ارتبط بوجود الإنسان على هذه الأرض ويمكن أن نستدل بالآية الكريمة من سورة قريش "و آمنهم من خوف"[2].

[1] Charles Philippe David , théories de la sécurité : Paris : Montchrestien , 2002 , P 120

[2] آية رقم 4 من سورة قريش ، القرآن الكريم ، ص 206

ارتبط الأمن بالنزاعات الدولية، بل هناك من اعتبره أحد مسببات النزاعات الدولية، وهذا ما يدفعنا إلى التطرق إلى هذا العنصر من أجل فهم دقيق للترابطية بين الآمن والنزاعات الدولية من جهة وتبيان التطور الذي يعرفه هذا المصطلح من جهة أخرى خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

أما الدلالة اللغوية للأمن :ويعني السلامة ويقال أمن بمعنى سَلِمَ ،وأَمِنَ البلد يعني اطمئن به أهله،ومن خلال الآية السابقة نجد أنه في حالة الأمن يمارس الإنسان نشاطه العادي، أما مصطلح الأمن القومي فهو دلالة على سلامة المكان أي أنه المكان الذي يستقر فيه جمع من الناس، حيث ارتبط ظهور هذا المصطلح مع ظهور الدولة القومية (ق16-17م) وهذا المصطلح مازال يتغير ويضاف له تعريفات وعناصر جديدة ،حيث استخدم هذا المصطلح بشكل رسمي مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1947 عندما انشأ الأمريكيون هيئة رسمية سميت "مجلس الآمن الوطني الأمريكي" الذي يهتم بكل المسائل الأمنية[1].

ويرى **عبد الكريم نافع** أن الأمن :"**هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر ذلك الأمن كشعور أما الآمن كإجراء فهو ما يصدر من الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتها الأساسية أو لرد عدوان عن كيانها ككل**"[2*].

من خل هذا التعريف نجد أن الباحث حاول إعطاء تعريف إجرائي و تعريف اصطلاحي للأمن أين ركز على نقطة أساسية و هي "الاطمئنان " كشعور يستطيع من خلاله الإنسان ممارسة حياته العادية.

و هذا ما ذهب إليه **والفر أرنولد A Wolfers** في تعريفه للأمن "**بأنه غياب التهديد ضد القيم المكتسبة** " و المقصود هنا بالقيم المكتسبة كما الحرية التي يتمتع بها الأفراد داخل دولتهم و حرياتهم الشخصية و حقوقهم الأساسية" .

فمفهوم الأمن عند "A . Wolfers" هو " غياب التهديد ضد القيم المكتسبة[3].

---

[1] التجمعات دون الإقليمية لاستكشاف المتغيرات الجديدة مأخوذ من موقع www.nokoran.com

[2] معمر بوزنادة ،مرجع سابق ص 15 .

[*] تنص المادة الثالثة والثلاثون من الميثاق على أنه"يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتسوية القضائية أو يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي قع عليها اختيارهم (معمر بوزنادة ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 ،ص64)

[3] dario battistella ; op.cit , p 461

و هناك نوعين من الأمن و هما :

الأمن اللين Soft security : يعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية مثل عدم الاستقرار، التطرف ، الإرهاب، المخدرات ، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة.

الأمن الصلب hard security : التهديدات المباشرة أي العسكرية.

ويرى الأستاذ **الغنيمي** أن المفهوم الواسع للأمن يمثل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ولذا يمسه أي إجراء أو تدبير من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة[1].

فنجد في هذا التعريف أن الأستاذ الغنيمي ركز على التعريف التقليدي للأمن من خلال التركيز على مسألة ضمان الاستقلال السياسي للدولة ، فهذا التعريف غيرها كافي في الوقت الحالي .

ويميز بعض الباحثين بين فكرة الأمن الانفرادي لكل دولة، وهو ما يطلق عليه الآمن القومي وبين فكرة الآمن الدولي التي تتسع للمجتمع الدولي بأسره حيث يمكن أن يتوافقا ويمكن أن يتعارضا، كما يبرر مفهوم الأمن الإقليمي أي فكرة أمن مجموعة من الدول تجمعها رقعة جغرافية معينة[2].

أما **باري بوزان Barry Busan** فيعرف الأمن بأنه "**العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتكاملها الوظيفي ضد قوى التغيرات التي تعتبرها معادية**" [3].

كما يضيف تعريف أخر للأمن القومي" بأنه قدرة الدول على الحفاظ هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"[4].

أما دائرة المعارف البريطانية تعرف الأمن:" حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، أما **هنري كيسنجر** فيعرفه "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في الوجود"

أما وزير الدفاع الأمريكي "**روبرت مكنمارا**" في كتابه "جوهر الآمن" :"إن الآمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة .. إن الآمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء فرصة لتنمية تلك

---

[1] معمر بوزنادة ، مرجع سابق ، ص16

[2] عمار حجار ، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي "، رسالة ماجستير ، (جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية) ، 2002 ، ص 34

[3] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري،الجزائر: المكتبة المصرية،2005 ، ص13

[4]dario battistella ; op.cit , p 463

القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل" بحيث أصبح الأمن هو العمود الفقري في سياسة أي دولة و هو مبرر وجود أي دولة [1].

من خلال تعريف "روبرت مكنمارا" نجد أنه حاول إعطاء أبعاد أشمل للأمن بعيدا عن النظرة التقليدية ، حيث اعتبر الأمن مرادف للتنمية في جميع مجالاتها لأنه بضمان التنمية تستطيع أن نحقق الاستقرار في جميع الميادين و تحقيق تطور إلى الأمام .

أما **زكريا حسين** حيث فيعرف الآمن" **القدرة التي تتمكن بها الدولة من تامين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الخارج والداخل وفي السلم والحرب مع استمرار المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطا للأهداف المخططة**"[2].

أما **بطرس غالي** فيرى أن "مفهوم الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي، ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي"[3].

والتر ليبمان walter lippman : يعرف الأمن "بأنه يهدف إلى إبعاد الخطر والاستعداد للتضحية بالقيم الأساسية إذا ما أرادت الدولة أن تتجنب الحرب"[4].

و أول ما استخدم مصطلح الأمن بشكل قانوني موثق كان في ميثاق الأمم المتحدة من المادة الأولى على أن من مقاصد الأمم المتحدة "حفظ السلم والأمن الدولي"[5] ،كما تم تعريفه "بأنه الجهد اليومي المنظم الذي يصدره عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويض أو أضرار بتلك الأنشطة".

ويتم صياغة الأمن على ضوء أربع ركائز[6]:

1. إدراك التهديدات سواء الخارجية أو الداخلية.
2. رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة.

---

[1] محمد نعمان بلال ، الإستراتيجية و الدبلوماسية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2004 ، ص 94

[2] زكريا حسين،الأمن القومي، القاهرة :أكاديمية ناصر العسكرية،2007، ص10

[3] مرجع نفسه ، ص 11

[4] جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 414

[5] الأمن مأخوذ من موقع www.un.org/arabic/securty بتاريخ 21.03.2003

[6] زكريا حسين،مرجع سابق،ص13

3. توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة القادرة على التصدي لهذه التهديدات

4.إعداد سيناريوهات واتخاذ الإجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها.

إذا رأينا المقاربة التقليدية الواقعية للأمن حيث تم اختزاله في مجال عسكري فقط حيث اعتبروا الأمن كجزئية اشتقت وارتبطت بالقوة ، لكن وجد هناك اختلاف في مفهوم الأمن خاصة لدول الجنوب "العالم الثالث" وهذا ما أثبتته الدراسة التي قدمها محمد أيوب حيث لاحظ اختلاف في المسائل الأمنية بين الدول النامية والمتقدمة[1].حيث نجد أن المشاكل الأمنية في العالم الثالث تأتي من الدول المجاورة مما يخلق العديد من المشاكل داخل الدول أو إلى صراعات ما بين الدول.

و يمكن أن نستعرض تصوران للأمن[2]:

التصور السلبي:يرى الأمن أولا وقبل كل شيء كغياب للتهديد والحل يتضمن في إزالة التهديد المعني أو تحصين الدفاعات.

التصور الايجابي:

*أحسن طريقة للبحث عن الأمن غالبا ما تكون طمأنة الذين يرتابون.

*الأمن لا يعني فقط إزالة التهديد المحدق والعمل على معالجة مصادر اللأمن

ولهذا أخذ الأمن أبعاد أخرى في ظل التحولات التي عرفها ويعرفها العالم خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة

وللأمن أربع مستويات[3] :

الأول : أمن الفرد ضد أي خطر.

الثاني:أمن الوطن"الأمن الوطني" ضد أي تهديدات داخلية أو خارجية.

الثالث:الآمن الجماعي يعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على مواجهة التهديدات المشتركة.

الرابع: الأمن الدولي وتتولاه المنظمات الدولية "الأمم المتحدة".

و سنقدم تعريف للأمن القومي في إطار توضيح المفاهيم المتعلقة بالأمن

[1] عنتر عبد النور ، مرجع سابق ، ص15.

[2] مرجع نفسه ، ص18.

[3] زكريا حسين،مرجع سابق، ص14

تعريف الأمن القومي:"هو الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها من التهديد المباشر وغير المباشر"[1].

فمفهوم الأمن القومي ارتبط خاصة في ظل التسلح النووي بأمن الدولة أو مجموعة من الدول ، وأصبح مرتبط بقدرة المجتمع البشري على تطوير مظاهر الصراع.

وتطور مفهوم الأمن الوطني حيث ظهر في ق 19 أين ارتبط بالدول الاستعمارية الكبرى ونشوء مفهوم الأمن الاستعماري ثم تطور هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية عندما استخدمته الو م أ عند حصولها على السلاح النووي[2]،أين تم الربط بين مسائل الأمن والاعتبارات الاقتصادية والسياسية ، ثم عرف توسعا مع التطور الحاصل في الاتصال وتطور التحريات وتشابك المصالح.

أما موسوعة العلوم الاجتماعية فتعرف الأمن الوطني "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية و صيانة سيادتها ذاتيا انطلاقا من قدراتها الدفاعية"[3].

يرى **بوزان Busan** أن الأمن القومي يرتبط بالمعطيين رئيسيين التهديدات و الانكشافات يقول إنه لما تكون للمرء فكرة عن طبيعة التهديدات و الانكشافات الخاصة بالموضوع الذي تستهدفه عندها يمكن أن يعطي معني للأمن القومي كمشكلة سياسية فاللأمن يعكس عمل التهديدات والانشكافات سويا، أنه يمكن سياسة الأمن القومي إما أن "تتجه نحو الداخل لتخفض من انكشافات الدولة نفسها وإما نحو الخارج لتنخفض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره[4].

ونجد أن التهديدات من الصعب التمييز الخطير منها وتلك التي تظهر كنتيجة الحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.

وإذا أخذنا الحالة الأمنية في دول الجنوب نجد أن المفهوم التقليدي ضمن المقاربات التقليدية للأمن القومي قد تغيرت ،وهذا ما نجده في الدراسة التي قام بها الباحث الفلسطيني يزيد **صايغ** حول الدول النامية أين وضع أبعاد موسعة للأمن بما فيها القيم الوطنية ، البقاء والوحدة الترابية، سلامة السكان والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي نجد أن التهديدات العسكرية ليست هي الوحيدة فقط بل أصبحت تمثل غير العسكرية .

---

[1]Dario battistela , op.cit.p 465

[2] محمد غربي،"الدفاع والأمن"، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 3، 2008، ص12

[3] مرجع نفسه ، ص 13

[4] عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص16

و هناك من يري أن الأمن القومي يقوم وفق قاعدة السيولة في الأوضاع و المواقف fluidity of situation or position أي حسب الظروف التي فيها الدولة إلي جانب المبادئ التي تعمل فيها [1].

وهنا وضع **بوزان Busons** أربعة أبعاد أساسية للأمن[2]:

الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية.

الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي الدول ، نظم الحكومات الأيديولوجيات التي يستمدها من شرعيتها.

الأمن الاقتصادي: ويخص النفاذ والوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية في ظل الانكشافات التي تهدد هوية المجتمعات.

الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني وتتداخل هذه العناصر في نقاط مركزية تؤثر في الإشكالية الأمنية.

هناك من يعتبر البعد السكاني في أحد مكونات الأمن القومي مثل **صمويل هنتغتون** حيث يرى بأن النمو السكاني عن طريق الهجرة و ما تخلفه من إفرازات بالإضافة إلي أبعاد أخري للأمن كالأمن المائي والأمن الغذائي[3].

و هناك من يضع الأمن الصحي من بين أهم أبعاد الأمن حيث ما تفرزه الأمراض مثل السيدا الذي يخلف 40 مليون شخص مصاب و حوالي 2.5 مليون شخص يموتون به و كذا جنون البقر و أنفلونزا ا الطيور كلها تهدد حياة البشر و بالتالي يعتبر الأمن الصحي من بين أهم الأبعاد الأساسية للأمن .[4]

2/مفهوم الأمن الجماعي: كان الأمن الجماعي هو المحرك الأساسي في خلق و بناء المنظمات الدولية باعتبارها الحل الوسط بين الفوضى الدولية وبين الحكومات العالمية.

ويرى البعض أن الأمن الجماعي مبدأ ذو شقين[5]:

---

[1] محمد نعمان بلال ، مرجع سابق ، ص 89

[2] Dario battistela ; op.cit .p 479

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ، ص17

[4] Paul D Williams , security studies, new York : routledge , 2008 , p 200

[5] معمر بوزنادة ، مرجع سابق، ص21

الأول: يتضمن التهيئة الجماعية للتدابير الوقائية التي تسبق العدوان ،وقد تحول دون وقوعه

الثاني: التدخل الجماعي في شكل مؤيدات جزائية تفرض على المعتدي لوقف اعتدائه

ونجد أن الأمن الجماعي ارتبط بفكرة العدوان أي يهدف لمعاقبة أي دولة تلجأ لاستخدام القوة بشكل غير مشروع في تعاملها مع الآخرين .

ويمكن تلخيص الافتراضات التي قوم عليها الآمن الجماعي بما يلي[1]:

1. في حالة قيام حرب أو صراع مسلح يتم اتفاق دولي على تحديد الطرف المعتدي واتخاذ إجراء جماعي وسريع ضده قبل أن يتسع نطاقه.
2. كل دولة ملزمة بمقاومة العدوان بغض النظر عن المصالح والصفقات .
3. إتاحة قدر من الحرية والمرونة للدول في اختيار إجراءات مواجهة العدو.
4. إدراك الدولة المعتدية أنها ستتعرض لمقاومة أقوى منها.

المطلب الثاني : مفهوم الأمن الإنساني

إن الملاحظ اليوم بالتأكيد يسجل أن تحول الأمن نحو المجالين الاقتصادي والاجتماعي، أبرز فواعل جدد كالبنوك المركزية والتجارة ، مؤسسات المجتمع المدني ومجموعة من الشبكات الخاصة التي كانت تعمل سابقا في ظل الدولة، يضاف إليهم الفاعلين الخواص والشركات المتعددة الجنسية وكذا المتدخلون في الأسواق المالية وعلب التفكير وأصبحنا نتكلم عن خصخصة الأمن، ولهذا نتناول تحول الأمن ضمن ثلاثة عناصر أساسية وهي[2]:

1)تحول في الفواعل في حقل العلاقات الدولية و كذا مصدر التهديدات والأخطار .

2) كثافة وتسارع التدفقات الفوق قومية والتحت قومية (طبيعة التهديدات والأخطار).

3) التحول في الوسائل والأدوات.

كما أن المقصود بالفاعل في العلاقات الدولية كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر أن يلعب دورا على المسرح الدولي ، وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل، وهو ما يؤكد على أن الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون.

---

[1] أنور ماجد العشقي ، الإستراتيجية الأمنية العربية و مواجهة العولمة ، الرياض : جامعة نايف للعلوم ، 2006 ، ص 197

[2] مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات والأمنية في المتوسط "،مجلة العالم الاستراتيجي ، العدد 3، ماي 2008 ، ص 8.

هذا من جهة و من جهة أخري حدث تحول في مصادر التهديد للأمن :

- من حيث المصدر : التهديد الخارجي / التهديد الداخلي.
- من حيث النوعية : مصادر رئيسية / مصادر ثانوية.

بالإضافة إلي المتغيرات فهناك متغيرات مرتبطة بالصراعات الاثنية و أخري بحقوق الإنسان و أخري بالإستراتجية الأمنية للدول بشكل عام و بالولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.[1]

من خلال ما سبق أردنا أن استعراض التحولات على صعيد العلاقات الدولية قبل التطرق إلي تحديد مفهوم الأمن الإنساني.

لهذا عرف مفهوم الأمن الإنساني بشكل أوسع في قترة ما بعد الحرب الباردة سنة1994 من خلال تقرير التنمية البشرية، غير أن هذا المفهوم وجد من قبل ففي عام1966 طرح بلاتز W.E. BLATZ رؤيته حول الأمن الفردي Individual Security Theory في كتابه بعنوان الأمن الإنساني : بعض التأملات[2]: Human Security، Some Reflections ، حيث ربط بين أمن الدولة بأمن الأفراد ، غير أن طرحه لم يلقى جدلا كثيرا ، كما سبق وأشرنا أن مسألة الأمن كانت مرتبطة في فترة الحرب الباردة بمنطق أمن الدولة ومحاولة تجنب حرب نووية ، غير أنه بعد نهاية الحرب الباردة تحول هذا الاهتمام إلى الأفراد في ظل تحول مصادر التهديد وقطاعات التهديد الأمني .

ونجد أن العلاقة بين الأمن الإنساني أخذت أبعادا أخرى في ظل التداخل في إطار المفاهيم أي وجدت تقاطعات وعلاقات مع مفهوم التدخل الإنساني والتنمية البشرية والحكم الراشد ،حقوق الإنسان إلى جانب التركيز في الوقت الحالي على الأبعاد الإنسانية في رسم واتخاذ القرارات السياسية الاقتصادية والأمنية وهذا ما يعكس تطور المفهوم على المستوى الأكبر وهذا ما أردنا توضيحه في المطلب السابق من خلال عرضنا لأهم التحولات في مفهوم الأمن لمختلف المقاربات الأمنية[3] .

من جهة أخرى نجد أن مفهوم الأمن الإنساني أصبح له أبعاد على المستوى الإجرائي والتطبيقي من خلال الالتزام بالأمن الإنساني كأساس للسياسات الداخلية والخارجية سواء للدول أو للفواعل الدولية الأخرى كما جاء في الأمم المتحدة الاتحاد الأوروبي واليابان وكذا المنظمات غير الحكومية والمبادرة الإفريقية للأمن الإنساني .

---

[1] محمد نعمان بلال ، مرجع سابق ، ص 96

[2] خديجة عرفة محمد " مفهوم الأمن الإنساني " مأخوذة من موقع مجلة التجديد العربي www.arabeditor nevd com. بتاريخ: 2009/03/02 .

[3] Barbara Von Tigerstrom , Human security and international low , Oregon : hart publishing , 2007, p 91

إذا عدنا إلى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة نجد أنها تقدم تعريف لمفهوم الأمن الإنساني الذي سبق و إن نشأ و تطور مع المفكر Pnud ، فالأمن الإنساني حسب الأمم المتحدة يقوم في جوهره على الفرد إذ يُعنا بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبيل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد وهو مالا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول[1] ونستخلص من خلال تعريفها أن مفهوم الأمن الإنساني يقوم :

- ♦ الفرد أو الإنسان هو جوهر الأمن .
- ♦ أمن الأفراد يرتبط بأمن الدول "بقاء المفهوم الواقعي مسيطر " .
- ♦ إيجاد آليات ومؤسسات جديدة تعمل على ضمان الأمن .

إلي جانب النقاط التي جاءت في التقرير يمكن أن نرى للأمن الإنساني نقطتين يرتكز عليهما وهما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة،إلي جانب ذلك هناك العناصر التالية[2] :

- ♦ تهديدات من الدولة "التعذيب والملاحقات وكبت الحريات " .
- ♦ تهديدات من جماعات أخرى " التوتر العرقي".
- ♦ تهديدات من أفراد وعصابات "الجريمة" .
- ♦ تهديدات ضد المرأة والأطفال.
- ♦ تهديدات تمس النفس البشرية " المخدرات" .

لهذا أردنا أن نقدم تصورات شاملة التي يقوم عليها الأمن الإنساني بالإضافة إلى تقسيم الأمن الإنساني حسب البلدان الغنية والفقيرة وربط الأمن الإنساني بالتنمية البشرية .

و في الأخير حاول صندوق الأمم المتحدة أن يعطى تعريف للأمن الإنساني حيث يعرفه "هو التحرر من التهديدات التي تتعرض لها القيم الإنسانية "[3] .

ولكن وقع الجدل حول تحيد معنى القيم الإنسانية التي تتعرض للتهديد ، حيث وضعت ثلاثة تعاريف :

1- هل هي للحفاظ على الحياة .

2- أم الحفاظ على الحياة والحرية .

---

[1] تقرير التنمية البشرية 2004 للأمم المتحدة مأخوذ من موقع : www.un.org/dudp/pdf 22.03.2009

[2] نضال عبود " مفهوم الأمن الإنساني " حوار المتمدن ، العدد 1576 www.ahewar.org بتاريخ 2009/03/04

[3] صندوق الإنمائي للأمم المتحدة " الأمن الإنساني" www.undp.org/arabic indix human security hm / بتاريخ 2009/03/04

3- أم ضمان الكرامة الإنسانية .

حيث يذهب البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تبني المفهوم الثاني ، ولهذا وجد تباين في تحديد أبعاد الأمن الإنساني كما يلي[1]

وفقا للتعريف الأول :

تشمل أبعاد الأمن الإنساني التحرر من الخوف الناتج عن استخدام القوة المسلحة وارتباطها بالإرهاب والحروب الأهلية .

أما التعريف الثاني فيشتمل أبعاد الأمن الإنساني من خلال التحرر من الحاجة والخوف معا لمواجهة التهديدات الناجمة عن الفقر والجوع وغياب الرعاية الصحية وكذا الصراعات .

أما الثالث : يعطي بعدا أخر وهو ضمان الكرامة الإنسانية بتوسيع نطاق الحريات المتاحة للبشر بضمان التعليم وحرية التعبير وكذا محاربة التعذيب والمعاملة السيئة[2].

وإذا أخذنا الرؤية اليابانية* للأمن الإنساني فإننا نجدها تركز على البعد التنموي للمفهوم بحيث ركزت على البعد الاقتصادي من خلال تقديم المساهمة المالية لمشروعات تنموية تهدف إلى مساعدة الأفراد، إذ نرى بأن الأمن الإنساني يمكن تحقيقه عندما يعيش الأفراد حياة متحررين فيها من كل من الحاجة والخوف بالإضافة إلى التهديدات البيئية وانتهاكات حقوق الإنسان وقضايا اللاجئين والفقر وانتشار المخدرات و السيدا ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر لوحظ توجه في الخطاب الرسمي الياباني نحو إدراج الإرهاب الدولي ضمن مصادر تهديد الأمن الإنساني.

ونجد أن اليابان ربطت بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم المسؤولية الإنسانية ، وحسب التصور الياباني فإن معنى هذه الأخيرة هو أن الكل عليه أن يساهم في تحقيق الأمن الإنساني ، وهذا ما انعكس من خلال إنشاء اليابان لصندوق الأمن الإنساني بالأمم المتحدة وتمويل أنشطته**، إلى جانب ضرورة خلق حوار عالمي يساهم في وضع إدراك بأبعاد مصادر تهديد الأمن الإنساني[3].

حيث أصدرت لجنة الأمن الإنساني بالأمم المتحدة تقرير في 1 ماي 2003 بعنوان الأمن الإنساني الآن Human Security Now[4] حيث قسم إلى ثمانية أقسام وهي الأمن الإنساني ، أمن

---

[1] صندوق الإنمائي للأمم المتحدة مرجع سابق

[2] صندوق الإنمائي للأمم المتحدة مرجع سابق.

* جاء أول طرح ياباني لمفهوم الأمن الإنساني سنة 1998 في عهد رئيس الوزراء كيوزى أو باتشي أثناء قيامه بجولة في بعض الدول الآسيوية بعد الأزمة المالية أثنائها أعلن عن مفهوم الإنساني كعنصر أساسي في السياسة الخارجية اليابانية ، ضمن اقتراب جديد HUMAN CENTERED CENTURY .

** كما أنشئت كذلك لجنة الأمن الإنساني للأمم المتحدة في سنة 2001 .

[3] خديجة بن عرفة ، مرجع سابق

[4] مرجع نفسه

الأفراد أثناء النزاعات المسلحة ، أمن الأفراد أثناء الهجرة ، التعافي من النزاعات المسلحة وسبل تحقيق الأمن الاقتصادي وطرق تحقيق الأمن الإنساني إلى جانب طرح المبادرة العالمية للأمن الإنساني Global Initiative For Human Security تتعلق بحماية الأفراد في أوقات الأزمات والصراعات غير أنها تطرح خطة محددة للعمل بل هي مجموعة من المبادئ العامة في الأصل .

و يمكن أن نلخص مفهوم الأمن الإنساني وفق نقطتين [1]:

1-يعني الأمان من التهديدات المزمنة مثل المجاعة والأوبئة والقمع السياسي.

2-الحماية من انقطاع مؤذ أو ضار في أنماط الحياة اليومية.

ومن هنا يعرف الأمن الإنساني بأنه "**التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة**".

ويقصد بالأمن الإنساني صون كرامة الإنسان بتلبية حاجياته المادية والمعنوية ،وأن تضمن ممارسة لحقوقه الأساسية وكحقيقة يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، احترام وصون الحقوق الأساسية ، سيادة القانون، الحكم الراشد ، العدالة الاجتماعية، والأمن الإنساني ليس دفاعيا فهو يتحقق بوسائل غير عسكرية بمعنى "الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة"[2]وهنا نجد أن مفهوم الأمن الإنساني يتضمن تصورا حول كيفية تحقيق الأمن.

بل يذهب إلي ابعد من ذلك في ربط بين الأمن الإنساني و امن الدولة، فمفهوم الأمن الإنساني يحدث تمييزا بين أمن الدول وأمن الأشخاص على أساس أن الأول لا يحقق الثاني:إن الأمن الإنساني لا يحل محل الأمن القومي للدولة وإنما يعتبر أن امن هذه الأخيرة ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لضمان أمن الأفراد[3].

ويضيف تقرير التنمية البشرية سنة 1994 سبع أبعاد للأمن الإنساني [4]:

- أمن اقتصادي: يتحقق الأمن الإنساني من خلال التحرر من البطالة والفقر .
- أمن غذائي : يتحقق الأمن الإنساني من خلال التحرر من الجوع .
- أمن صحي : يتحقق الأمن الإنساني من خلال حصول على الرعاية الصحية المناسبة وتحقيقها لجميع أفراد الشعب الواحد .
- أمن بيئي : يتحقق الأمن الإنساني من خلال التعامل الصحيح والسليم هو البيئة الطبيعية للإنسان لا تؤدي إلى اضطرابات بيئية تؤذي السكان .

[1] Jacque fontanel, globalisation econmique et sécurité internationale, Alger : OPU,2005.p 9

[2] عبد النور بن عنتر ،مرجع سابق ، ص 29.

[3] مرجع نفسه ، ص 30.

[4] صندوق الإنمائي للأمم المتحدة ، مرجع سابق

- أمن اجتماعي : يتحقق الأمن الإنساني من خلال تحقيق الوفاق ما بين الجماعات المتعددة في المجتمع واحترام المجتمع لحرية الفرد .
- أمن شخصي: يتحقق الأمن الإنساني من خلال التقليل من تهديد الجريمة على الإنسان .
- أمن في مواجهة الدولة : يتحقق الأمن الإنساني من خلال توقف الدولة عن مصادرة الحقوق المدنية والطبيعة لمواطنيها وإهدار الحقوق الأساسية لهم .

وبتالي نجد أن برنامج الإنمائي للأمم المتحدة ركز على الأبعاد للأمن وإدراجها في نطاق ترابطي لمفهوم الأمن الإنساني .

أما الرؤية الأوروبية لمفهوم الأمن الإنساني من خلال طرح إستراتيجية لتحقيق الأمن الإنساني في ماي 2005 A Human Security Doctrin for Europ وهي الإستراتيجية التي تتحدث عن الدور الأوروبي في تحقيق الأمن الإنساني انطلاقا من فرضية مفادها أنه لا يمكن تحقيق أمن الأفراد في دول الإتحاد الأوروبي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد على المستوى العالمي وذلك في ظل الطبيعة المعقدة والمتداخلة للقضايا الأمنية ، كما يربط الأمن الإنساني من خلال ربطه بالمسؤولية التاريخية للاتحاد في تحقيق الأمن الإنساني وهذا ما يقدمه الإتحاد على أنه مبرر أخلاقي أما المبرر القانوني فهو يبرز الإتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية لها التزام قانوني بالعمل على تحقيق الأمن الإنساني أما المبرر الذاتي فهو يرى بضرورة ربط أمن المواطن الأوروبي بالأفراد في العالم [1].

وبتالي نجد أن المقاربة الأوروبية لمفهوم الأمن الإنساني بنيت على المبررات الثلاثة السابقة إلى جانب مجموعة من المبادئ منها تجنب القتل والتدمير المادي وعدم اللجوء إلى القوة العسكرية إلا بموافقة شعبية ولهذا نستخلص :

- يركز مفهوم الأمن الإنساني ضمن التصور الأوروبي على حماية الأفراد ضمن بعد إقليمي وعالمي .
- التركيز على استخدام القوة كبديل لحماية الأفراد .

وهنا نجد اختلاف التصورات بين الرؤية الأوروبية والرؤية اليابانية فالأولى تعتمد على العمل العسكري أما الثانية فتركز على الجانب الاقتصادي وهو ما انعكس ع لى الإستراتيجية الأوروبية من خلال إنشائها لقوة عمل لتحقيق الأمن الإنساني مكونة من 15 ألف شخص للتدخل في الدول التي تعاني من النزاعات لتحقيق الأمن الإنساني هذا قبل أن يتوجه الإتحاد الأوربي في الألفية الجديدة إلى اتباع سياسة الجوار و الحوار من أجل تحقيق الأمن كما يتبع في سياسة الحلف الأطلسي و كذا المشاريع المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث : المقاربات النظرية للأمن

[1] خديجة عرفة محمد ، مرجع سابق

قبل الحديث عن المقاربات النظرية للأمن لابد من طرح بعض الملاحظات الإنسانية تتعلق أساسا بالتحول في دور الفواعل و عددها من جهة و من جهة آخر في العلاقات الدولية.

حيث أفرز هذا التحول نوعين من العلاقات الدولية علاقات دولاتية و كذا علاقات عبر القومية تنشأ بين مختلف المنظمات غير الحكومية و المنظمات الدولية خاصة في ظل وجود مرجعات أساسيان هما الفرد و الإنسانية .

هذه التحولات أثرت على مسألة التنظير في الدراسات الأمنية بداية من مستوى التحليل إلى غاية المقاربات المقدمة للتحليل ، حيث ذهب بعض المنظرين إلى وضع ثلاث مستويات الدراسات الأمنية :

يجدر بنا الحديث في البداية و الإشارة إلي مستوي التحليل في للدراسات الأمنية :

- الأطراف المعنية بالأمن، والقيم المعنية بالتهديد، وكذا الفرد كوحدة للتحليل ،وهذا ما تعتمد عليه المدرسة النقدية.

كما ساهم مفهوم الأمن الإنساني في اتساع نطاق محور تركيز من امن الحدود إلى حياة الناس والمجتمعات داخل تلك الحدود ، فالفكرة هي أن يكون الناس أمنين لأن الأمن الإنساني هو مسؤولية مشتركة بين جميع الناس فهو يعترف بالظروف التي تهدد البقاء قيد الحياة،وتهدد استمرار الحياة وكرامة الإنسان[1].

كما جاء حقل" الدراسات الأمنية ليعوض ما كان يسمى " الدراسات الإستراتيجية في الجانب الأكاديمي حيث اهتم هذا الأخير بتحليل و دراسة السياسات العسكرية الأمريكية خاصة في ظل التسابق في مجال السلاح النووي ، ولهذا جاءت الدراسات الأمنية في محاولة لتوسيع هذا المجال والخروج من دائرة الاهتمامات التقليدية العسكرية ولهذا تركز النقاش حول طبيعة الأمن ومدلولاته وبتالي أصبح من الضروري توسيع مفهوم الأمن ليمثل جميع الجوانب الاقتصادية والدولية والديمغرافية والهوية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة .

و يمكن أن نلخص أهم المقاربات النظرية وفق الجدول التالي :

[1] بن صغير عبد العظيم، مرجع سابق ، ص 13

المقاربة النظرية	وجهة نظر Reymont Aron
الأمن من المنظور لواقعي	**1-ريمون آرون Reymond A** :إنه في حال الطبيعة الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية فهو يندرج ضمن الأهداف الأبدية وعليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية باعتبارها الفاعل المركزي والأداة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن. و لهذا نجد أن الأمن الوطني مرتبط بالدولة المفهوم الأكثر تقليديا ويمثل الواقعيون التيار الأكثر دفاعا على فكرة المحافظة على الافتراضات التي تنطلق من فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها. **2-باري بوزان Bary Bousan** انتقد المنظور الواقعي لربط الأمن بالقوة وعدم اهتمامه بالجوانب غير العسكرية. حيث يرى للأمن ثلاثة شروط أساسية : *الدول هي المرجعية الأساسية لموضوع الأمن باعتبارها المصدر الأعلى للسلطة. *الدولة هي الموضوع المرجعي الأساسي للأمن "علاقة مبنية ومتبادلة الاعتماد بين الدول". *الأمن لا يكون إلا في ظل الفوضوية ، حيث تري أن لأمن لا يكون إلا في ظل نظام تحكمه الفوضى ولهذا فإذا تغير الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي "توجب إعادة النظر محل إطار إشكالية الأمن". 3-**كينت والتز " K Waltz** " في ظل الفوضى ، الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء و استمرارية الدول مضمونا ، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة [1]. ولهذا في ظل حالة الفوضى الأبدية التي تميز النظام الدولي يمثل الأمن الغاية الاسمي لذا تواصل الدول لامتلاك القوة والنفوذ لضمان أمنها اتجاه أي تهديد يحتمل من طرف دولة أخري ، فكينث والتز (الواقعية الجديدة) يعتبر أن بنية النظام الدولي فوضوية بمعنى غياب حكومة وإنما يحكمها مبدأ كل

[1] Dario batistella , op-cit.p 465

	لنفسه أو المساعدة الذاتية، وأن الأمن هو الغاية الاسمي. ولذلك تبقى الدول في تحالفات وتنافس وفق منطق اللعبة الصفرية ومأزق الأمن ، لذا تعتقد الواقعية البنيوية "البلدان تتنافس دوما من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى دوما إلى النزاع"[1] في محاولة لربط مفهوم الأمن و النزاع في إطار واحد. 4-**جون هرز** أكد في بداية الخمسينات من القرن الماضي عن المعضلة الأمنية أي دولة في نظام يتميز بالفوضوية كمرادف لحال الحرب، وتعتمد على مبدأ "كل لنفسه" لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى ،وهذا ما يدفع الدولة الأخرى للبحث عن المزيد من القوة وبالتالي تكون حلقة مفرغة للأمن والقوة ،وهذا ما أسماه هرز "دوامة الأمن"[2]
الأمن من منظور ليبرالي	أما لليبراليين أعادوا النظر في الأمن من ناحية الاتساع ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة من التهديدات دول أخرى ، بل من تهديدات صادرة عن فاعلين غير الدولة ، كما ركزوا على الاختلال في الميادين الاقتصادية والسياسية والبيئية وغيرها باعتبارها مصادر كامنة للصراعات.
الأمن في الدراسات الأمنية النقدية	1-كلما ازدادت شدة الاعتماد التبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم ، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات والاضطرابات مثل التزود بالمواد الطاقوية والبنية لبعض الدول المعتمدة بكثرة على استيراد المصادر الضرورية للإنتاج. 2-التنوع الدولي للسكان الناتج عن الهجرة نحو "المركز" ، هذا ما قد يعزز مظاهر التوتر بين الأقليات والدولة. 3-بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن البنية الإنتاجية " المركز - المحيط " مثل البيئة . 4- التطرف في الوطنية من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات المهاجرة بشكل يخلق فوضى وعدم استقرار ضمن هذه الطبقة السكانية وتمثل تناقض بين المناطق المزدهرة الغنية والمناطق الفقيرة البائسة .

[1] عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 19

[2] جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 418

	ولهذا نجد من خلال المظاهر يحاول النقديون الإجابة على سؤالين من يجب تأمينه ؟ وما يجب تأمينه ؟ باستخدام مفهوم " المركب الاجتماعي التاريخي " كأداة تحليلية . لهذا نجد أن الفرد يعتبر كموضوع مرجعي أساسي للأمن باعتبار أن الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد ولا يمكن أن تكون هي المعنية بالأمن. وبتالي اقترحوا مفهومين للأمن وهما[1] : الأمن البشري "Human Security" : الذي يعتبر الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن ، هذا لأنهم يعتقدون أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي بتفضيلها أمن الوسائل على أمن الأهداف ، فالدولة هي الوسيلة ، والفرد هو الهدف الغاية[2] ، كما يبرر الاهتمام بالأمن البشري بسبب تدفقات الهجرة القادمة من المحيط إلى المركز، مما تخلق العديد من التوترات والصدمات داخل المجتمعات. الأمن العالمي global security

من خلال ما سبق يمكن أن نقدم تعريفا إجرائيا للأمن "**هو حالة بتحقيق بموجبها ضمان لأمن و سلامة حياة الإنسان من جميع المخاطر و الحروب من خلال تحقيق تنمية مستدامة و استقرار سياسي**".

[1] Jean Jacque roche , op-cit. p 81

[2] عمار حجار ، مرجع سابق ، ص 57

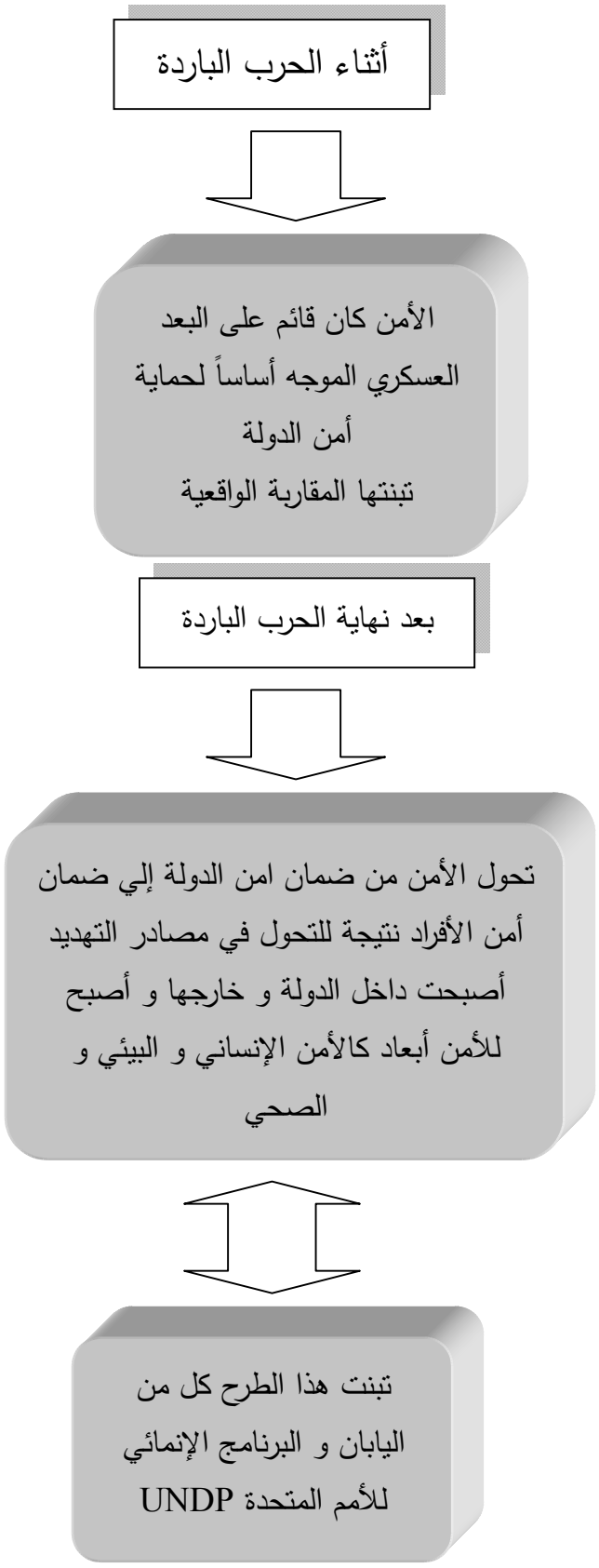
أثناء الحرب الباردة
الأمن كان قائم على البعد العسكري الموجه أساساً لحماية أمن الدولة تبنتها المقاربة الواقعية
بعد نهاية الحرب الباردة
تحول الأمن من ضمان امن الدولة إلي ضمان أمن الأفراد نتيجة للتحول في مصادر التهديد أصبحت داخل الدولة و خارجها و أصبح للأمن أبعاد كالأمن الإنساني و البيئي و الصحي
تبنت هذا الطرح كل من اليابان و البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP

المبحث الثالث : التدخل الإنساني

بعد نهاية الحرب العالمية تم إقرار أحد أهم المبادئ التي قام عليها النظام الدولي و هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة ، لكن بعد نهاية الحرب الباردة و انهيار المعسكر الشرقي و زوال خطر الشيوعية و انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم و فرضها نظام دولي جديد القائم على إرساء الديمقراطية أساسها احترام حقوق الإنسان ، حيث أصبح من الضروري التدخل لحماية هذه الحقوق خاصة أثناء النزاعات الدولية.

و هنا طرح الجدال حول مفهوم التدخل و كذا مبرراته بين الدول ، بالإضافة إلى وجود تباين فيما تطرحه المقاربات النظرية و هذا ما سنتطرق إليه من خلال المطالب التالية :

1. مفهوم التدخل الإنساني.
2. المقاربة الليبرالية للتدخل الإنساني
3. المقاربة الواقعية للتدخل الإنساني

المطلب الأول : مفهوم التدخل الإنساني

من خلال هذا العنصر وجدنا إشكالية اصطلاحية لمفهوم التدخل الإنساني حيث استخدم مفهوم التدخل بكثرة خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية لوصف التفاعلات الدولية ، وعلى الرغم من قدم هذا المفهوم السياسي فإنه لا يوجد اتفاق بين دارسي العلاقات الدولية حول تحديد المقصود منه ، الأمر الذي يؤدي إلى الاستخدام الغامض له عند وصف هذه التفاعلات المختلفة ولاسيما أن كلمة التدخل وصفية معيارية في آن واحد فهي لا تصف ما يحدث فقط وإنما تعطى أحكاما قيمة كذلك.

ومما يزيد في غموض هذا المفهوم وصعوبة تعريفه تعدد أشكال التدخل وأدواته فقد يكون سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا أو إعلاميا أو ثقافيا ، وقد يكون فرديا أو جماعيا ، صريحا مباشرا أو خفيا مقنعا ، وهذا ما أضفى العديد من الالتباس ومن ثم تحديد مشروعيته.

و لهذا سنركز في البداية على مفهوم التدخل بصفة عامة ثم ننتقل إلي التدخل الإنساني بصفة أوسع.

تعريف مفهوم التدخل[1]:عرف **جوزيف ناي Joseph nay** التدخل – بمعناه الواسع – يشير إلى "**ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة ، أما التدخل بمعناه الضيق فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى**" ، استنادا إلى ذلك يتدرج مفهوم التدخل من حيث أشكال ممارسة النفوذ من أقل صور القهر إلى أعلاها بحسب الشكل الآتي:

[1] محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص14.

غزو عسكري/أعمال عسكرية محدودة/دعم المعارضة/مساعدات اقتصادية/إذاعات/ خطب

إلزام عال إلزام منخفض

خيار محلي منخفض خيار محلي عالي

ويشمل التعريف الواسع للتدخل على جميع أشكال التدخل من الإجبار المنخفض إلى درجات الإجبار العالي، وتمثل درجة القوة المستخدمة في هذا التدخل أهمية خاصة ، فعلى أساسها تتوقف درجة اختيار الدولة المتاحة ومن ثم درجة التقليص الخارجي للتحكم المحلي.

أما **جيمس روزنو James Rosenau** وضع خاصيتين للتعرف على حالة التدخل منها الأشكال والوسائل المستعملة، وهما[1]:

* أن يكون العمل جديدا وخارقا للعادة.

* أن يكون السلوك التدخل تأثير ايجابي أو تأثير سلبي في التركيبة السلطوية للدول المستهدفة.

بمعنى أن السلوك يفقد طابع التدخل إذا أصبح معتادا في التفاعلات الدولية، كما يمكن للدول المتدخلة أن تستخدم وسائل غير قمعية.

ويرى **إسماعيل صبري** :التدخل عملية توازنية للحفاظ على توازن القوى الضروري لاستقرار النظام ،وهذه العملية تتخذ الشكلين الآتين[2] :

أولا:التدخل الدفاعي الذي يهدف إلى منع إحداث تغيير في توازن القوى الموجودة لأنه سيضر بمصالح الدولة المتدخلة.

ثانيا : التدخل الهجومي الذي يقاوم لإحداث تغيير في توازن القوى الموجودة وإحداث تغيير في نظام الحكم للدولة المستهدفة بطريقة تضمن أكبر قد ممكن من النتائج الايجابية للدولة المتدخلة.

و في تعريف **ردج فنسنت Vincent** للتدخل " **هو الأعمال التي تقوم بها دولة ما أو مجموعة من الدول أو أي منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخري و هذا التدخل هو عمل له بداية و نهاية و هو موجه ضد الكيان السلطوي للدولة المستهدفة بالتدخل و ليس**

[1] محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص15.

[2] إسماعيل صبري مقلد ،مرجع سابق ، ص 276.

بالضرورة أن يكون هذا العمل قانونيا أو غير قانوني و لكنه ينتهك فعلا النموذج التقليدي للعلاقات الدولية"[1].

***التعريف القانوني للتدخل الخارجي[2] :**

يعتمد أنصاره على عامل الشرعية في تعريفهم للتدخل ويمكن التفرقة في إطاره بين التعريف الجامد والمرن.

***التعريف الجامد:**

يعرف التدخل بأنه : "سلوك غير قانوني موجه لانتهاك سيادة الدول نظرا لتعارضه مع المادة 2 الفقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة ، كما اعتبرت محكمة العدل الدولية أن عنصر الإكراه هو أساس تعريف التدخل المحظور خاصة إذا تم فيه استعمال القوة"[3].

***التعريف المرن:**

حاول البعض الآخر إعطاء تعريف يشمل التدخلات الشرعية أو التي تتم في إطار هيئة الأمم المتحدة على غرار **Stowell** حيث يرون "هو كل سلوك خارجي يستهدف الشؤون الداخلية للدول ، قد يكون شرعيا أو غير شرعيا ،وقد يساهم في إثارة النزاعات الدولية وتصعيدها ،كما قد يساهم في تسويتها –وهذا ما يذهب إلى إطلاق مصطلح التدخل الإنساني - التدخل يكون إلزاميا أي بدون مراعاة السيادة بل يخضع ما يمليه الواجب على المجتمع الدولي و بالتالي يعطي مرونة للتدخل بشكل عام.

ولهذا أردنا ربط مفهوم التدخل الإنساني بالنزاعات الدولية ،وكذا بالأمن الإنساني باعتبار أن تطور مفهوم الأمن ارتبط بتطور حقوق الإنسان حيث انتهى هذا الأخير إلى طرح مفهوم التدخل الإنساني لحماية الأمن الإنساني "الإنسان كمحور في الحركية التفاعلية للنشاط البشري".

أما **كاليري هولستي** Kaleri Holsti يعرف التدخل "**بأنه جميع الأنشطة الخارجية التي تهدف إلى تغيير القادة السياسيين وبعبارة أخرى يهتم التدخل بالأنشطة الخارجية التي تكون ضد الرغبات القانونية للسلطة**[4]**.**

---

[1] جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 819

[2] Dictionnaire enceclopedique de la langue française, Paris : alpha, 1998,p71.

[3] Jbeg Jude, concept of intervention in international law www.etrurianet.it/jude/international.Hkm 22.4.2009.

[4] محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق، ص16.

من خلال التعاريف المختلفة لمفهوم التدخل يكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية :

الاتجاه الأول : يوسع من مفهوم التدخل ليشمل أية ممارسة تهدف إلى التأثير في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما بمعنى مهما كان شكلها اقتصادي أو عسكري أو سياسي .

الاتجاه الثاني: فيقتصر مفهوم التدخل على استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها.

الاتجاه الثالث: أي كان شكل التدخل ودوافعه عملا غير مشروع لأنه يمس استقلال الدولة وسيادتها، وهذا الاتجاه يمثله فقهاء القانون الدولي.

ويمكن أن نميز التدخل من الجانب القانوني والسياسي.

من الجانب السياسي	من الجانب القانوني
يركز الباحث عن الدوافع والغايات والظروف والأدوات التي تستخدم من دون النظر إلى المسوغات المرفقة .	يركز الباحث عن شرعية الأدوات والوسائل التي تستخدمها الدول للتدخل في شؤون الدول الأخرى.

ويرى الأستاذ **ناصر أبو عون** أن مفهوم التدخل الإنساني يتخذ طابعا عسكريا بموجبه تقوم قوات دولة أو دول بالتدخل في دولة أخرى لأغراض إنسانية وفق القرارات الدولية أو بمبادرة إقليمية كما حدث في حرب الخليج الثانية 1991 أو التدخل في الصومال 1992 أو في البلقان 1996 ، فهذا المبدأ يعطي الحق للمجتمع الدولي أو الإقليمي للتدخل في شؤون دولة ما لمعالجة تدهور الأوضاع الإنسانية نتيجة للنزاعات داخلية[1].

كما هناك من يرى بأن التدخل هو تعرض دولة ما إلى أخرى من خلال التعرض لأمورها الداخلية والخارجية دون وجود سند قانوني لذلك ، فيكون هدف هذا التدخل هو محاولة تلك الدولة فرض سياسة ما على الدولة المعترضة أو إجبارها على إتباع أمر معين في شأن من شؤونها الخاصة[2].

وهنا لابد من الوقوف على التطور التاريخي لمبدأ التدخل حتى نتمكن من استقراء الأحداث في سياقها التاريخي وتباين مدى تطور هذا المفهوم وبشكل مختصر[3].

أولا:نظرية مونرو ظهرت عام 1823 فهي دعوة إلى عدم تدخل الدول الأوروبية في شؤون القارة الأمريكية والتي دعت من خلالها إلى احترام استقلال الدول الأمريكية.

---

[1] ناصر أبو عون : "التدخل الإنساني" ، **الأهرام الدولي** ، العدد56، جويلية 200، ص13.

[2] التدخل الإنساني مأخوذ من موقع : www.tigweb.org/article.htm/15/02/2009

[3] مرجع نفسه .

ثانيا: ظهرت بعض المبادئ التي لابد من ذكرها:

- **مبدأ طوبار:** ظهر في مارس1907 وهو يرمي إلى عدم الاعتراف بحكومات تنشأ بالقوة والاضطرابات.
- **مبدأ دراجو:** نسبة لوزير الخارجية الأرجنتيني في 1902 نادى بأن لا يكون التدخل العسكري حجة للدول في التدخل لحماية وضمان سداد ديونها العامة.
- **مبدأ بورتو:** والذي نادى به وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر لاهاي 1907 والذي تحدث على أنه يجوز الاستعانة بالقوة المسلحة عندما ترفض الدولة المدينة التقاضي إلى التحكيم.

بالإضافة إلى أن العالم عرف العديد من نماذج التدخل المحدودة كما حدث في تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في 20ديسمبر 1989 في بنما أو في تدخلها 1976 في لبنان من أجل إجلاء رعاياها، أو تدخل فرنسا في كوت ديفورا في 2002.

فهذه بإختصار أهم مراحل التطور التاريخي لمبدأ التدخل بشكل عام

تعريف مفهوم التدخل الإنساني:

يشير تعبير الإنسانية إلى مجموعة من الخصائص التي تميز أفراد النوع الإنساني من الكائنات الحية الأخرى فعلاقة الإنسان بالإنسان لها صفات المحبة والخير والإحسان والتعاطف ،وتعبر النزعة الإنسانية عن عواطف الإنسان فتدفعه إلى محاولة وقف معاناة الآخرين وآلامهم ،وقدمت النظرية الإنسانية تفسيرها للفظ الإنساني بوصفه يستهدف خير البشرية جمعاء[1].

يعرف **لاس اوبنهايم Lassa Oppenheim** التدخل الإنساني بأنه "**التدخل الذي يستخدم القوة باسم الإنسانية لوقف ما درجت عليه دولة ما من اضطهاد لرعاياها وارتكابها لأعمال وحشية وقاسية ضدهم يهتز لها ضمير البشرية الأمر الذي يسوغ التدخل قانونيا لوقف تلك الأعمال**"[2].

و في تعريف أخر للتدخل الإنساني " مفهوم معقد و هو الأعمال الإكراهية المتخذة من جانب دولة أو مجموعة من الدول مثل العقوبات الاقتصادية و الحصار ... لضغط على دولة ما من اجل تعديل سلوكها اتجاه قضايا ذات بعد داخلي"[3].

---

[1] محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق ، ص19.

[2] مرجع نفسه ، ص20.

[3] عماد جاد ، التدخل الدولي ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية .2000 ، ص 30

من خلال التعريفيين السابقين نجد أن التدخل يقوم على نقطتين أساسين و هما :

* التدخل يكون لهدف إنساني لا غير

* كما أن التدخل ضروري و قد يأخذ مجموعة من الصور كالعقوبات الاقتصادية و الحصار وحتى العمل العسكري .

وقد نظرت **اليزا فيرا (elisa Perez vera)** إلى التدخل الإنساني على "**أنه كل ضغط تمارسه حكومة دولة ما على حكومة دولة أخري من أجل أن يكون تصرف الأخيرة مطابقا للقوانين الإنسانية، من خلال احترام الحقوق الأساسية للفرد مهما كانت جنسيته مادام بشرا**[1].

ولذلك نجد أن هذا المفهوم عرف تطورا منذ العصور الوسطى ؛أي منذ أن كان الاضطهاد الديني ومع توسع مبدأ القومية في أوروبا في ق 19 ارتبط مفهوم التدخل لاعتبارات إنسانية بشكل خاص مع تفجر مشكلة الأقليات في أوروبا وحماية الأقلية ، كما حدث في الدولة العثمانية من أجل الأقلية اليونانية والمارونية[2].

ويذهب آخرون إلى تعريف التدخل الإنساني "وهو استعمال القوة من طرف دولة واحدة أو أكثر بوجود غطاء أممي أو دونه بهدف وضع حد للمعاناة الإنسانية التي تتسبب بها حكومة الدولة المستهدفة والتدخل الإنساني لا يستوجب الحصول على رضا حكومة الدولة المستهدفة بخلاف المساعدات الإنسانية التي تستوجب ذلك[3].

وبالتالي نجد أن التدخل الإنساني عرف تغيرات قبل وبعد نهاية الحرب الباردة بل أبعد من ذلك عرف تحولات أخرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،هذا ما نجده من ارتباط لاحترام حقوق الإنسان واحترام أول شرط وهو الحق في العيش،ونجد تبلور هذا المفهوم بشكل كبير في التدخل الذي قام به حلف الناتو لحماية ألبان كوسوفو و إرغام بلغراد على وقف عملياتها العسكرية بعد 78 يوما.

بل هناك من أعطى لعمليات التدخل الإنساني أبعادا عسكرية تفرضها الظروف التي يعيشها الأفراد داخل نطاق حدود دولة ما داموا يتعرضون لتهديد حقيقي لحياتهم المعتدية عليهم ،وهذا ما جاء في تعرف **ريتشارد باكسر** (Richard Baxter) حيث يرى أن التدخل الإنساني يقوم على استخدام القوة المسلحة

---

[1] محمد يعقوب عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص21.

[2] التدخل الإنساني ،مرجع سابق : www.tigweb.org/article.htm/15/02/2009

[3] عادل زقاع،التدخل الإنساني مأخوذ من موقع :
wwwgeocities.com/Adel Zeggah/rumani.htm/15/02/2009

من قبل دولة ما من أجل حماية رعاياها حال تعرضهم للموت على أراضي أجنبية، ولكن لفترة زمنية محددة[1].

ومن خلال التعاريف السابقة للتدخل الإنساني يمكن أن نستنتج جملة من العناصر الأساسية لمسألة التدخل الإنساني.

- يتولى هذا العمل إما دولة أو منظمة دولية أو إقليمية أو مجموعة من الدول .
- يعتبر هذا العمل عملا إراديا.
- يقوم هذا العمل وفق إستراتيجية محددة مكانيا وزمنيا.
- يجب أن يكون الهدف من عملية التدخل هو وقف انتهاك حقوق الإنسان أو الكوارث الإنسانية .
- قد يأخذ التدخل الإنساني شكلا سلميا عن طريق الوسائل الدبلوماسية والضغوطات الاقتصادية أو شكلا عسكريا.
- لابد أن يكون التدخل قائما على ميثاق الأمم المتحدة.

و من خلال ما سبق يمكن أن نضع تعريفا إجرائيا للتدخل الإنساني : " **هو استخدام القوة أو وسائل أخري من طرف دول أو دولة أو منظمات دولية أو غير حكومية وفق الشرعية و القوانين الدولية ضد دولة ما من أجل حماية الأفراد داخلها.**"

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية للتدخل الإنساني:

جعلت النظرية الليبرالية من حقوق الإنسان أمرا مقدسا ، حيث قدمت المصلحة الشخصية على المصالح الاجتماعية مادامت مصلحة المجتمع عبارة عن تجمع حسابي للمصالح الفردية ،وعندما يحقق كل فرد مصالحه الشخصية ، فإن مصلحة المجتمع تتحقق تلقائيا ،والدولة هي الحامي للحريات الفردية ودرع لأي اعتداء عليها ، كما أن الدولة لم توجد إلا لإكمال نواقص الجنس البشري ،وذلك أنه كلما تقدم شعور الأفراد بحب النظام والسلام ، قلت الحاجة إلى تدخل الدولة وتركز النظرية على الدعائم الآتية[2]:

1. نظرية الحقوق الطبيعية فالإنسان له حقوق طبيعية مستمدة من صفته الإنسانية ،إذ على الدولة أن تعترف بهذه الحقوق وتحترمها.
2. النظرية الأخلاقية المتمثلة بضرورة إطلاق الحرية الكاملة للإنسان، لأن الحرية تفتح باب المنافسة **وبالتالي** الوصول إلى أحسن النتائج لمصلحة الفرد المجتمع.

[1] محمد يعقوب عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص24.

[2] مرجع نفسه ، ص42.

3. نظرية العقد الاجتماعي التي تري أن قيام الدولة بين الأفراد بالتراضي على أساس فكرة التعاقد التي ضمنت حقوقهم.
4. النظرية الاقتصادية المبنية على الاعتقاد بوجود نظام طبيعي تخضع له الظواهر الاقتصادية وهو النظام الأفضل لقدرته على توفير السعادة للفرد.
5. النظرية العلمية التي تقوم على مبدأ البقاء للأصلح فالتقدم الطبيعي يتطلب فناء الضعيف والتضحية ببعض الأفراد ثمن تامين حياة المجتمع.

كما يري الليبراليون بأن مبادئ القيم الإنسانية تتجسد في نظرية المجتمع الدولي التضامني أي ضرورة التدخل وفق مبدأ الحق القانوني و الأخلاقي لمسالة التدخل .[1]

ولهذا نجد أن النظرية الليبرالية حصرت وظيفة الدولة في حماية نفسها وأفرادها من العدوان الخارجي وكذا على الحرية كما جاء في قول **هربرت سبنسر** (Herbert spenser) "**إن الفرد ليس له سوى حق واحد وهو حق الحرية ، كما أن على الدولة واجبا واحدا هو واجب حماية ذلك الحق**"[2].

كما تؤكد هذه النظرية على قوة القانون الدولي في حل الخلافات الدولية بالطرق السليمة.

و يمكن أن نخلص أهم ما طرحته هذه النظرية كمايلي [3]:

- يرى بأن التدخل الدولي هو أحد التزامات الأخلاقية للمجتمع الدولي في بناء نظام إنساني جديد تحترم فيه حقوق الإنسان باستخدام القوة .
- الرأي العام العالمي يصادق على أن الدفاع عن الضعفاء باسم الأخلاق يتجاوز الحدود والمواثيق الدولية حسب قول الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بيرز ديكويلار.
- يذهب البعض أنه لابد من نشر القيم الأمريكية الليبرالية في العلم وهذا ما دعى إليه **لويس هارتس Louis Hertz** لأنها هي التي تكمل الحرية في العالم .
- يؤكدون على أن النزاعات الداخلية في فترة ما بعد الحرب الباردة بأكثر مما كانت عليه ففي عام 1985 كانت هناك 19 حرب أهلية ، وفي عام 1992 تم رصد 18 حرب أهلية إضافة أن النزاعات السابقة ليست أكثر وحشية مما عليه ألان ، بالتالي أصبح من الضروري إقرار التدخل الإنساني لحماية الأفراد من هذه الحروب .

---

[1] جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 820

[2] محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص43.

[3] هارالد مولر واستيفاني زونيوس ، التدخل العسكري والأسلحة النووية، (تر:عدنان عباس علي)، أبو ظبي : مركز الإمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية، 2007 ، ص 8

ونجد أن هذه النظرية لم تهتم بمفاهيم الدولة والنظام الدولي بقدر اهتمامها بمفاهيم الفرد والرأي العام والإنسانية، فالضمير الإنساني يشكل الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية، وللرأي العام القدرة على دعم السلام .

-كما تركز على دور الفواعل من غير الدول نتيجة لازدياد درجات الترابط الدولي.

-ترى أن الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية هو الإنسان .

-ركزت على حق تقرير المصير واحترام حقوق الإنسان.

وقد شرعت النظرية الليبرالية التدخل العسكري الذي يهدف إلى دعم شعب ما لمساعدته في تقرير مصيره وحكم نفسه بنفسه، أو عندما ترتكب أعمال الإبادة الجماعية التي تعدم الضمير الإنسانية ،وقد حدد **والتس Michel Waltes** مواقف ومبررات التدخلات العسكرية وهي[1]:

1. التدخل لحفظ استقلال الدولة أو من عدوان خارجي.
2. التدخل ضد تدخل خارجي سابق "حق تقرير المصير"
3. التدخل لإنقاذ شعب مهدد بالمذابح والإبادة.
4. التدخل لمساعدة الحركات الانفصالية عندما يثبت أنها تمثل حركة انفصال.

وبالتالي نجد أن النظرية الليبرالية ركزت على الفرد وعلى احترام حقوقه خاصة الحرية، ولم تعط أهمية كبيرة لمسألة السيادة وأن التدخل مشروع في إطار أهداف معينة خاصة حماية الإنسان.

المطلب الثالث: المقاربة الواقعية للتدخل الإنساني:

يشكل مفهوم القوة والمصلحة الوطنية جوهر السياسة الدولية من وجهة نظر النظرية الواقعية ، فلا تستطيع الدول ذات السيادة حماية مصالحها الوطنية دون صراع فيما بينها، فيرى **فريديريك شومان** (Frederick Schumann) "أن النظام الدولي يتكون من دول مستقلة ذات سيادة لا تعترف بوجود سلطة أعلى منها ،وهي تعمل على تأمين مصالحها الوطنية".[2]

كما ترى بأن الصراع بين الدول محدود بينها مما يجعل الفاعلين من غير الدول كالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها تعتبر فاعلين من المنظور الواقعي أي التمحور حول الدولة.

فالعلاقات الدولية بالنسبة لها مبنية على صراع فوضوي من أجل القوة والنفوذ ،كما أن الصداقات تقوم على أساس المصالح الوطنية ومع ازدياد الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتداخل مجال الاقتصادي مع

[1] محمد يعقوب عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص45.

[2] جون بيليس، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 186

المجال السياسي والأمني ركز أنصار الواقعية الجديدة على الصراع السياسي الدولي[1]،من اجل الهيمنة على النظام الدولي هيمنة تحددها العلاقات الاقتصادية الدولية.

تقوم هذه النظرية على جملة من المبادئ منها:

*فوضوية النظام الدولي والتي تعني غياب سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة وبالتالي أصبحت العلاقات بين الدول قائمة على منق المحافظة على البقاء .

*اعتبار الدول كفواعل وحدودية عقلانية غفي تحقيق مصالحها أي وفق سياسات عقلانية والتركيز على البيئة الدولية وليس الداخلية حيث يقول كيسنجر هنري" أن السياسة الخارجية تبدأ حينما تنتهي السياسة الداخلية"، وهذه تزيد من فرص الصراعات الدولية لأن الدول تتعامل كبني داخل النظام الدولي ،وهذا يؤدي بنا إلى ما يسميه الواقعيون "معضلة الأمن"[2].

-كما تحتكر الدولة أداوت القهر المادي في حماية نفسها وحماية الأفراد .

-القيم الأساسية حسب النظرية الواقعية هي[3]: النظام والأمن والسلام لذلك يتم تبرير التدخل العسكري إذا كان ضروريا للحفاظ هذه القيم الأساسية .

كما تعتبر معيار المصلحة الوطنية مبررا من مبررات التدخل الإنساني نظرا إلى كون الاستقرار الدولي مصلحة حيوية يجب الحفاظ عليها.

- مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل يوفران الاستقرار الدولي ما لم تتطلب المصلحة الوطنية ،وكذا القيام بمهام إنسانية غير محددة في أوضاع سياسية غير مستقرة .

- كما ترحب أنه إذا كان التدخل سيزيد قوة للدولة مقابل الدول الأخرى فإنه مرحب به ، أما ذا كانت تكاليف التدخل تزيد عن مكاسبه فإنه مرفوض لأنه يؤدي إلى تآكل قوة الدولة.

وبالتالي نجد أن النظرية الواقعية* تتحفظ في مسألة التدخلات الإنسانية التي تستهلك قوة الدولة لأنه في نظام لا توجد سلطة مركزية تحمي الدول من بعضها البعض ، فإن على الدول أن تستمر في الوجود والبقاء اعتمادا على ذاتها وأن لا تتدخل إلا لحماية مصالحها الوطنية بما يضمن استمراريتها كما يعتمد أصحاب النظرية الواقعية أحيانا على غايات إنسانية لتبرير تدخلهم الخارجي في دول ذات سيادة.

---

[1] محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق، ص49.

[2] جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 187

[3] محمد يعقوب عبد الرحمن،مرجع سابق، ص50.

* تركز الواقعية الكلاسيكية على القوة والواقعية الجديدة على الأمن.

لكن هناك من أنصار ومنظري في النظرية الواقعية يرى بأن التدخل الخارجي قد يأتي بنتائج عكسية ويضرب لنا **ريمون أرون Raymond Aron** مثالا على ذلك بالتدخل الفرنسي في الهند الصينية الذي جاء كهدف للحفاظ على قوتها لكن انتهى بفقدان قوتها، كما نجد أن هناك اتجاه دفاعي في مسألة التدخل الإنساني والذي يمثله **كينث والتز وجاك سنايدر**، حيث يفترضون أنه ليس للدول مصالح كبيرة في عملية التدخل لأن تكاليفه كبيرة مقارنة بالعوائد المرجوة منه[1].

ولهذا فإننا نجد أن النظرية الواقعية تتبنى التدخلات الإنسانية إلا في إطار ما تراه يخدم مصلحتها الوطنية ،وكذا التبرير عملية التدخل في حد ذاتها وفق منطق حماية حقوق الإنسان.

ويمكن القول أن كل نظرية من النظريات السابقة ركزت على جانب معين ومهم من الجوانب المفسرة للتدخل الإنساني، حيث عززت نهاية الحرب الباردة دور النظرية الليبرالية في التنظير للتدخلات الإنسانية مع مراعاة النظر إلى المبادئ الأخلاقية والتنبه إلى دور الشرعية الدولية ، في حين أن النظرية الواقعية نجدها هي الأقدر على تفسير انتقائية هذه التدخلات الإنسانية.

[1] ستفن ولت:"عالم واحد نظريات متعددة "،تر :عادل زقاع ،زيدان رياني ، مأخوذ من موقع: www.geocities.com/adelzegagh بتاريخ 2009/03/07.

الفصل الثاني

دور المنظمات غير الحكومية

في تحقيق منطق الامننة

كما سبق وأشرنا في الفصل السابق أن الدراسات الأمنية عرفت تحولا بعد نهاية الحرب الباردة ، بل أصبح موضوع الأمن من بين أهم المواضيع التي تطرح خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وكذا مع دخول العالم إلى الألفية الثالثة وبروز قضايا ذات اهتمام عالمي تمس أمن العالم ككل.

لهذا أصبح الأمن جزء لا يتجزأ في كل الميادين أو ما يعرف بمنطق الأمننة ، فلا يوجد مجال أو تخصص إلا والأمن جزء منه كالأمن البيئي والأمن الصحي والأمن الغذائي ، بل حتى الأمن الديني والأمن الإنساني الذي يعتبر الأساس وفي مقدمتهم لأنه يمس الإنسان في حد ذاته ، خاصة وأن طرح منطق الأمننة يأتي مع كثرة انتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات الدولية.

ومع تحول دور الفواعل وتزايد مجال تدخل المنظمات غير الحكومية في ظل المتغيرات الجديدة ، كان لزاما علينا أن نتناول هذا الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تحقيق منطق الأمننة في النزاعات الدولية بشكل عام من خلال متغيرين وهما حقوق الإنسان والتدخل الإنساني .

لهذا خصصنا هذا الفصل لدراسة وتحليل دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق منطق الأمننة من خلال ثلاثة مباحث ، المبحث الأول خصصناه كإطار تعريفي بالمنظمات غير الحكومية ، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى دور المنظمات غير الحكومية في ترقية حقوق الإنسان ، أما الثالث فعالجنا من خلاله فاعلية التدخل الإنساني من طرف الدول و المنظمات غير الحكومية .

المبحث الأول : ماهية المنظمات غير الحكومية

لعبت المتغيرات الدولية الجديدة دورا هاما في تزايد دور المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية بشكل عام وفي النزاعات الدولية بشكل خاص ، خاصة مع التطور التكنولوجي وكذا التقدم الهائل في مجال الاتصال والمواصلات والتقنية الحديثة التي ساهمت في ازدياد درجات الانكشافية.

وقبل التطرق إلى دور المنظمات غير الحكومية ، أردنا تخصيص المبحث الأول للتعريف بالمنظمات غير الحكومية من خلال سرد لمحة تاريخية حول نشأتها وكذا تعريفها بالإضافة إلى الإطار القانوني لها.

1- نشأة المنظمات غير الحكومية

2-تعريف المنظمات غير الحكومية.

3-الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية

المطلب الأول: نشأة المنظمات غي الحكومية

قبل التطرق إلي تعريف المنظمات غير الحكومية لا بد من الحديث عن تطور هذه المنظمات بشكل عام حتى نتمكن من معرفة خلفية هذه المنظمات بالإضافة إلي الظروف التي نشأة فيها.

تشير بعض الدراسات إلي أن ظهور أول منظمة غير حكومية يعود إلي سنة 1617 دون تحديد هويتها لكن أقدم منظمة مذكورة اسميا هي منظمة الأصدقاء كواكارس association des amis quakers سنة 1624 و هي منظمة ذات طابع ديني تقوم على تقديم المساعدات الإنسانية.[1]

لكن ظهورها ارتبط فيما بعد بظهور الجمعيات الدولية التي ارتبطت بدورها بالبعثات التبشيرية التي كانت ترسلها الدول الأوروبية للعالم مثل الجمعية المناهضة للرق التي تأسست سنة 1887 ببريطانيا [2]، بالإضافة إلي إفرازات الثورة الفرنسية و ما حملته من أفكار تحررية و الدفاع عن حقوق الإنسان كما جاء في قول ألكيس دي تو كفيل " **حجر الزاوية في البناء الديمقراطي يكمن في العمل الجمعوي**"[3] في إشارة منه إلي المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان.

[1] Geneviève Diville, développement de la structure international, paris , 1952 , p 250
[2] Jacque ballaloud , droit de l'homme et organisation international , 2 eme ed, paris : monchrestien, 2004 p 205
[3] Alain Pivetteau , pour une analyse économique des ONG , paris : édition katthala, 1998, p 273

أما مرحلة الحرب العالمية الأولي و الثانية عرفت المنظمات غير الحكومية تراجعا بسبب طبيعة الظروف الدولية السائدة و فشل عصبة الأمم في أداء وظيفتها و انتشار الفكر الشمولي المتطرف و تسلط الأنظمة الديكتاتورية الفاشية و النازية حيث لم يكن المجال مفتوح بشكل كبير إلا من خلال النشاط السري أو من طرف شخصيات.

أما مرحلة 1948-1965 فعرفت المنظمات غير الحكومية أزمات كثيرة نتيجة الصراع الإيديولوجي الذي كان قائم أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين فأثر ذلك الصراع على المنظمات غير الحكومية مما خلق انشقاقات داخلية فيها أدت إلي إضعافها و الحد من قدراتها و دورها[1].

و هذا لا يعني أن كل المنظمات أصابها هذا الانشقاق بل كانت السمة الغالبة في حين كانت منظمات غير حكومية تنشط بشكل كبير و بفاعلية ، و في نفس الفترة لم يكن للمنظمات غير الحكومية حضورا قويا في دول الجنوب في هذه الفترة بسبب الاستعمار إذ ظهرت مجموعة ضعيفة في دول أمريكا اللاتينية و جنوب شرق أسيا و تأخرت الدول الإفريقية حتى الستينات لأنها كانت في مرحلة الاستقلال و التحرر.

التغيرات التي يعرفها العالم خاصة في تغير المفاهيم ومضمون المصطلحات أدى إلى تغيير في مواقع ودور الفواعل الأخرى خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وإن كانت قبل هذا التاريخ دور للفواعل الأخرى خاصة المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية وغيرها ، كما قال جون روجي بأننا لا نملك حتى قاموسا تكفي مفرداته لوصف القوى الجديدة التي تحدث التحول الحالي في السياسة العالمية المعاصرة أن انتشار الفواعل غير الدول ومن أهم التداعيات الجديدة التي تثيرها الدولة ، فالمنظمات غير الحكومية في الأساس لا تتكون من

الدول، وفي ظل العولمة تتدخل في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية والعلمية والرياضية والدينية والإنسانية وتمارس نشاطها وفق القوانين الداخلية للدول[2].

ولا يقتصر الأمر على المنظمات غير الحكومية بل حتى على الشركات المتعددة الجنسية في ظل تغير دور الدول وخير مثال على ذلك ما قامت به الشركة الأمريكية ITI في الانقلاب العسكري الذي

[1] Chiang pei heng, non gouvernmental organization, identity role and function, new York : praeger publishers, 1981, p 104

[2] خالد معمر جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص37.

أطاح بالرئيس **سلفادور الينـدي**، هذا ما جعل هذه الشركات أقرب من الدول حيث تتجاوز حدودها الجغرافية والسياسية ، ويمكن أن نرى دور الدول من خلال التفتت الوظيفي ثلاثي الأبعاد لها[1]:

تصاعديا : لصالح منظمات فوق قومية عامة أو متخصصة كالبنك الدولي والأمم المتحدة.

جانبيـا: لصالح وحدات أخرى هي في تعاكس وظيفي مباشر مع الدول مثل الشركة المتعددة الجنسية والتنظيمات الإقليمية.

تنازليا: لصالح وحدات تحت الدولة كجمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

و بالتالي عرفت المنظمات غير الحكومية انتقالا من الوضع المحلي إلى الوضع العالمي و أصبح لها تأثير كبير و ازداد عددها و أصبحت متخصصة و هذا نتيجة لتطور وسائل الاتصال و المواصلات ، أو ما تعرف بالثورة السبرنتيقية الجديدة للاكتشافات السمعية البصرية كما جاء في كتاب توفلر "السلطة الجديدة "[2] أي ازدياد درجات التواصل و الانكشافية و هذا ما ساهم في تحول دور الفواعل .

و من خلال هذا المخطط يمكن أن نميز تطور دور المنظمات غير الحكومية :

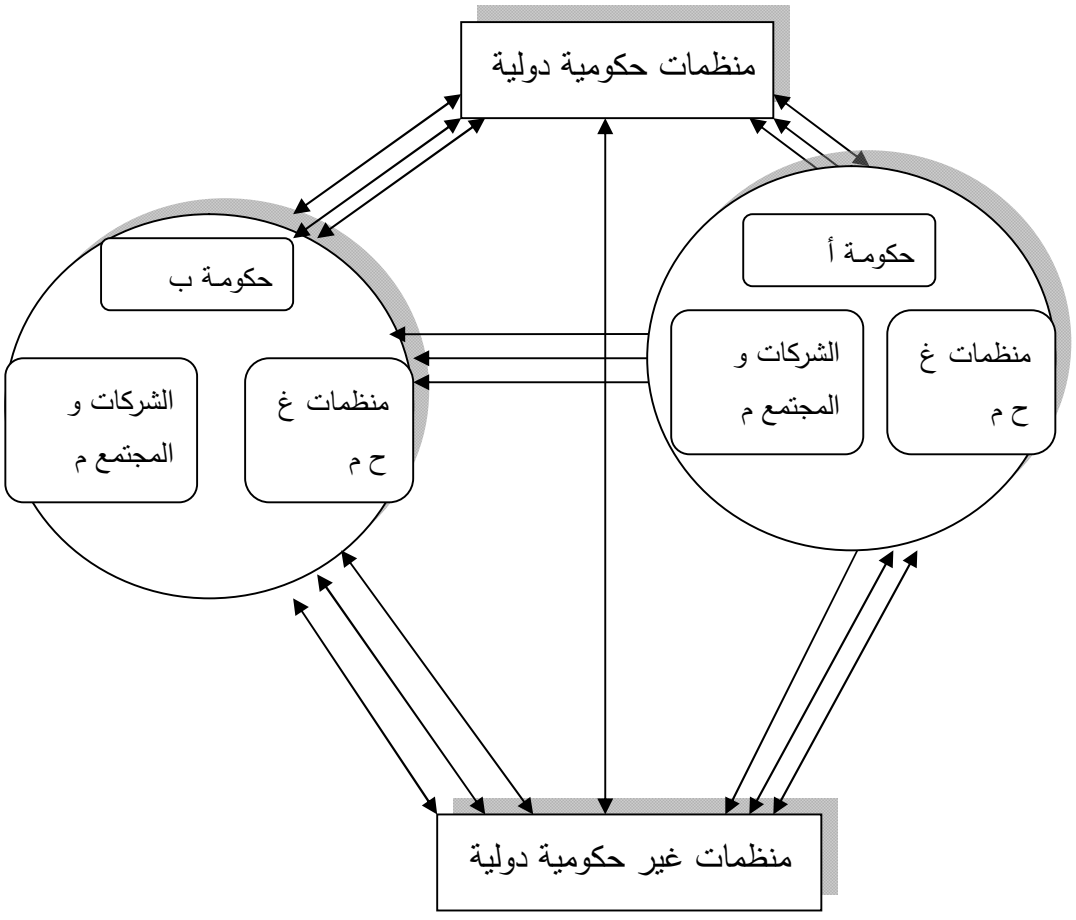

[1] نفس المرجع ،ص40.

[2] السيد ولد باه ، مرجع سابق ، ص 10

المصدر : جون بيليس ، ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية، ص 642

فهذا المخطط يحاول فيه الباحثان تقديم تصور حول علاقة الفواعل بجميع أنواعها في النظام الدولي الحالي ، حيث تزداد تشابك العلاقات والاعتماد المتبادل فيما بينها ، سواء ما بين دولة ودولة أخرى وما بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية وكذا ما بين الدول والمنظمات غير الحكومية أو مابين المنظمات غير الحكومية وغير الحكومية.

هذا التعقيد في العلاقات هو نتاج مرحلة ما بعد الحرب الباردة وكذا نتيجة التطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات من جهة وكذا تعقد القضايا الدولية التي لم تعد للدول بمفردها أن تتولها أو أن تواجهها بل تتطلب تكاثف الجهود والإمكانيات مختلف الفواعل لمواجهتها.

وهذا ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان حينما قال في تصريح بايطاليا "**إننا نعيش في حقبة لم تعد فيها الدول تسيطر وحدها على الشؤون الدولية فثمة جهات أخرى تشاركها في ذلك، المنظمات غير الحكومية والبرلمانات الوطنية والشركات الخاصة ووسائل الإعلام والجامعات والمثقفون والفنانون وكل امرأة ورجل يعتبر نفسه أو تعتبر نفسها جزءا من الأسرة البشرية العظمى**"[1].

ويمكن أن نلاحظ أن عدد هذه المنظمات في حالة تزايد مستمر فقد أشار تقرير الأمم المتحدة نشر سنة 1999 قد بلغت 26000 منظمة غير حكومية*، إذ توجد مليون منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة والمقصود هنا المنظمات المحلية وليست الدولية ونجد أن دور هذه المنظمات في تزايد مستمر بل هناك منظمات حصلت على أعلى درجات التكريم مثلما حصلت عليه منظمة أطباء بلا حدود سنة 2000 على جائزة نوبل للسلام ، ومن المعروف أن هذه الجائزة لا تمنح إلا للانجازات الكبيرة و المتميزة إلى جانب منظمات أخرى مثل الصليب الأحمر.

بالإضافة إلي الأرقام السابقة نجد في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولي كان عدد المنظمات غير الحكومية 176 منظمة و مع حلول سنة 1950 أصبح هناك 1000 منظمة و في 1970 حوالي 2000 منظمة إلي غاية وقتنا الحالي أين تجاوزت 25 ألف منظمة غير حكومية [2].

---

[1] خطاب الأمين العام كوفي عنان ، ايطاليا ، 1997 مأخوذ من موقع:
www.UN.org/arabic/NGO/bwcgure.htm بتاريخ 2009/02/17

*تقرير السلم الدولي لعام 2003 يعده معهد سيجوي

[2] Joseph nay , op-cit, p 246

و من خلال الرسم البياني التالي نجد تزايد عدد المنظمات غير الحكومية مقارنة بالمنظمات الحكومية منذ 1900 إلي 1990 أي خلال قرن من الزمن ، فنجد تزايد كبير مما يوحي بأهمية دورها في المجتمع الدولي.

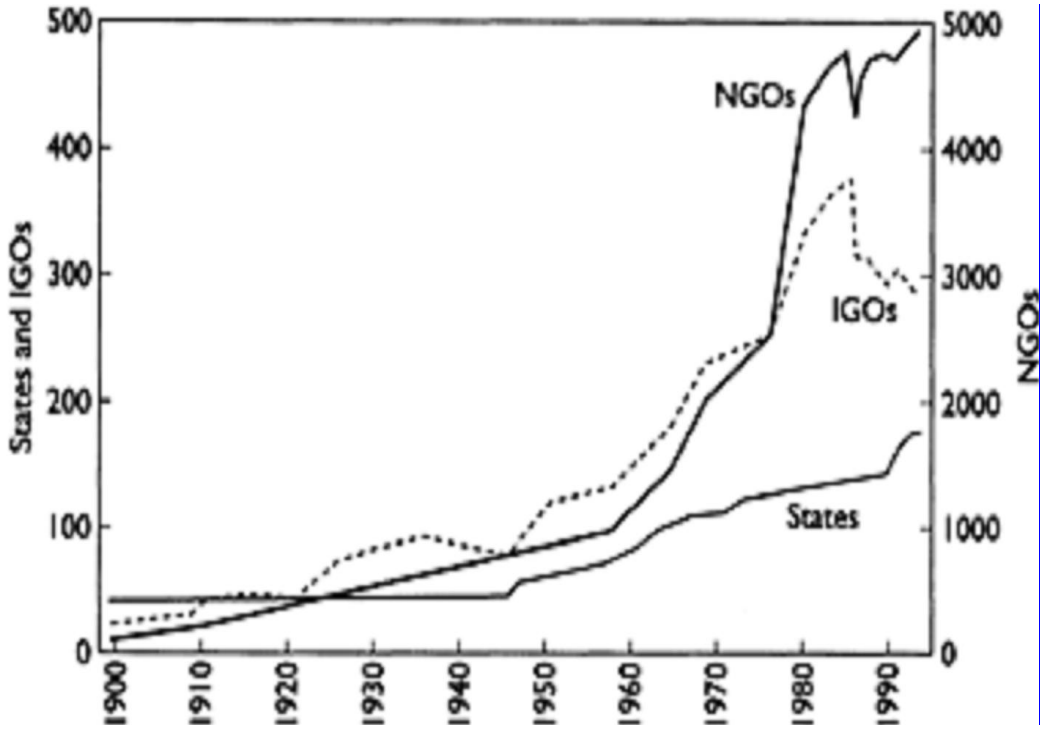

المصدر: [1]David held , globalizing world , p 134

إذا ما تمعنا هذا المنحنى البياني نجد أن هناك تزايد في عدد الدول وكذلك المنظمات الدولية منذ 1980 إلى غاية 1999 أي قرن من الزمان ، لكن عدد المنظمات غير الحكومية تزايد هو كذلك بشكل أكبر ويمكن أن نحلل هذا التطور كما يلي :

- من 1900 إلى غاية 1950 كان تزايد عدد المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بطيئا وثابتا بحكم طبيعة النظام الدولي ، وحتى عدد الدول كان ثابتا.
- من 1950الى 1980 ، نجد تزايد عدد الدول بسبب استقلال المستعمرات التي كانت تحت الحكم الاستعماري الأوروبي وكذلك تزايد عدد المنظمات الدولية بسبب بروز تنظيم دولي جديد يتمثل في منظمة الأمم المتحدة وكذا منظمات دولية عديدة كانت تهدف من ورائها الدول التكتل من أجل حماية مصالحها لمعالجة قضايا مختلفة لأن النظام الدولي في تلك الفترة كان نظام ثنائي القطبية ، نفس

[1] David Held , globalizing world , economics , politics , 2 nd edition, London : open university ; 2004, p 134

الحديث بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي عرفت ارتفاعا كبير وصل إلى خمسة أضعاف على عددها في 1950 بسبب تنوع القضايا الدولية في تلك الفترة كالأسلحة النووية والمشاكل البيئة التي بدأت تبرز كثقب الأوزان والقضايا السلام الدولي والفقر والحريات وغيرها.

- من 1940 إلى يومنا هذا تميزت بالاستقرار في تزايد المنظمات غير الحكومية لكن عددها الكبير فهو يمثل ضعف عدد الدول بحوالي 50 مرة وضعف المنظمات الدولية بحوالي 30 مرة ، فهذا إن دل فإنما يدل على أهمية الدور الذي تلعبه خاصة مع تنوع القضايا الدولية والنزاعات الدولية وتزايد تطور وسائل الإعلام إلي جانب أن العالم أصبح قرية صغيرة بسبب سهولة عملية التواصل.

إلي جانب ما سبق يمكن أن نلخص نشأة المنظمات غير الحكومية في ثلاث مراحل :[1]

*الجيل الأول : ظهر هذا الجيل في بدايات 1800 حيث كانت المنظمات ذات طابع ديني خيري و ارتبطت بالتبشير .

* الجيل الثاني : ظهر في منتصف القرن 20 م خاصة بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية حيث كانت ترتكز نشاطاتها على أعمال الرعاية و تقديم الخدمات.

* الجيل الثالث : و التي تنشط في الوقت الحالي و يرتكز نشاطها خاصة حول حقوق الإنسان.

المطلب الثاني : الإطار التعريفي بالمنظمات غير الحكومية

بداية نضع تعريف للمنظمة بشكل عام حيث نجد كلمة منظمة تعتبر أكبر مصدر للخلط في دلالة اللفظ فهناك من يستخدم هذه الكلمة للتعريف ببنية ذات نشاط سلطوي في مؤسسة معينة و هناك من يتعامل معها باعتبارها إطارا لجمع الأنشطة في وحدات و ربطها بعلاقات سلطوية و بالتالي توفير بيئة مناسبة لعمل الأفراد[2] .

فالمنظمات غير الحكومية تسمية أطلقت أول مرة عند تأسيس الأمم المتحدة وتعني المنظمة البعيدة عن الكيان الحكومي أو الرسمي وتنشأ هذه المنظمات باتفاق يعقد بين أشخاص وهيئات غير حكومية كما أنها تضم أساس ممتلكين وأعضاء غير حكوميين وتتولى هذه المنظمات القيام بمهام لا تقوم بها الحكومات عادة أو لا تستطيع القيام بها أصلا[3].

---

[1] سعد الدين إبراهيم ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي ، عمان : مطابع الدستور ، 2000 ، ص 96.

[2] مؤيد سعيد سالم ، تنظيم المنظمات ، الأردن : عالم الكتب الحديث ، 2002 ، ص 7

[3] علي يوسف شكري: المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، مصر، البتراك للنشر ، 2002، ص286.

من خلال هذا التعريف نجد أنه يركز على نقطة أساسية وهي بعد المنظمة غير الحكومية عن الغطاء الحكومي الرسمي ، إلى جانب أنها تقوم بأعمال لا تستطيع الحكومات القيام بها مما يوحي بأن دور المنظمات غير الحكومية بأنه مكمل لدور الحكومات وأحيانا أخرى أهم من دورها.

كما أن المنظمات غير الحكومية مجموعات طوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي.

ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على انشغالات المواطنين وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي فضلا على مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية[1].

أما جوزيف ناي يعرفها " **هي منظمات غير وطنية و لا تنتمي لحكومة ما و هي تعبر عن الوعي العالمي و الرأي العام العالمي حيث تقوم بالضغط على الحكومات من أجل تغيير سياستها**".[2]

من خلال تعريف جوزيف ناي نجد أنه يركز على بعد آخر للدور الذي تقوم به وهو عملية الضغط على الحكومات ، أي ممارسة الضغط بواسطة حشد الرأي العام العالمي اتجاه قضايا مشتركة.

أما بوليتيس فيعرف المنظمات غير الحكومية " **هي منظمات تتوفر على أربعة عناصر و هي أن تكون منبثقة عن المبادرة الخاصة ، دولية في تركيبها و هدفها و أن لا تسعي إلي تحقيق الربح**".[3]

في تعريف بوليتيس Nicolas politis، يركز على القواعد الرئيسية التي تقوم عليها المنظمة غير الحكومية ، وهي :

- هي نتاج مبادرة خاصة(خارج الحكومات).
- لها بعد دولي في تشكيلها وتكوينها.
- لها بعد في أهدافها.
- وغايتها عدم تحقيق أهداف شخصية أو أرباح.

---

[1] المنظمات غير الحكومية مأخوذ من موقع:

www.UN.org/arabic/NGO/difinition.htm بتاريخ 2009/02/17

[2] Joseph Nay , op-cit. p 244

[3] Nicolas Politis; les conditions juridique des associations internationales, , paris : 1993, p 465

أما حسب ما جاء في بيان المنظمات غير الحكومية فإنها تعرف نفسها "**أنها منظمات مستقلة لا تستهدف الربح، والتي تعمل على الصعيد العالمي لتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وحماية البيئة والاستجابة الإنسانية وغيرها من المنافع العامة**"[1].

ويضيفون في بيانهم على جملة من العناصر التي تنظم عملهم ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

- لدينا الحق في التصرف على أساس المعترف به عالميا وهو حرية التعبير والمجتمع وتكوين الجمعيات.
- نساهم في ترسيخ العملية الديمقراطية
- شرعيتنا تستمد من نوعية عملنا والاعتراف بنا يأتي من الشعوب والأعضاء.
- دعم جهودنا يأتي من خلال الاستجابة الشرعية بين الأجيال .
- يمكن محاسبتنا من خلال الانجازات التي نقوم بها
- نعمل وفق الشفافية والمساءلة.
- نعمل على أساس البحث العلمي وبرامج فعالة .

بل أكثر من ذلك تضع هذه المنظمات غير الحكومية إطارا شاملا لنشاطها وعملها من خلال الأهداف التي أقرتها في ميثاقها ويكن أن نستخلص جملة من الأهداف التي ترمي إليها:

1. معالجة المشاكل والقضايا التي لا تقدر عليها الحكومات أو غير مستعدة للتصدي لها بمفردها.
2. السعي إلى تعزيز الحكم الراشد والتنمية المستدامة .
3. تعزيز حقوق الإنسان والتنمية البشرية العادلة.
4. حماية البيئة.

كما تؤكد المنظمات غير الحكومية في ميثاقها بأنها تعمل وفق مجموعة من المبادئ :

أ- أول مبدأ وهو ضمان الاستقلالية المالية والسياسية وكذا عدم بناء سياسات المنظمات على أسس حزبية أو لخدمة طرف معين.

ب- وضع برامج فعالة ووفق شراكة حقيقة مع المجتمعات المحلية والمنظمات الأخرى.

ج- عدم التمييز بين الأشخاص والأفراد وكذا في جميع النشاطات أو بين الجنسين .

د- الشفافية بحيث لابد من الالتزام بالشفافية في السياسة والأنشطة .

---

[1] المنظمات غير الحكومية ، مأخوذ من موقع "من نحن":
www.ingoaccounteabilitycharter.org/www_we-ose.htm بتاريخ 2009/02/18

هـ–التعامل مع حكومات الدول التي تقوم عليها مقراتها في إبلاغها بالنشاطات التي تقوم بها

أما د.**خليل إبراهيم السعادات** فيعرف المنظمات غير الحكومية بأنها"**منظمات التي لا تكون جزءا من الهيكل التنظيمي لجهاز الدولة ولا هي تهدف إلى تحقيق الربح ، فهي منظمات تهدف لخدمة العام**"[1].

أما البنك الدولي فيعرف المنظمات غير الحكومية "**بأنها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات إما مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات تتسم بالعمل الإنساني والتعاوني وليس لها أهداف تجارية**[(2)].

لقد أكدت الأمم المتحدة على ضرورة توفر مجموعة من الشروط لقبول أي منظمة غير الحكومية لكي تكون شريك لها و تستشيرها و هي : [3]

* يترتب على المنظمة غير الحكومية دعم أهداف و أعمال الأمم المتحدة حيث وضع قيود على انتقاد برامج الأمم المتحدة .

* أن تكون المنظمة هيئة تمثيلية و أن يكون لها مركز رئيسي محدد و موظفون إداريون مسؤولون أمام المؤتمر العام أو الجمعية العامة غير أن هناك منظمات لا تمتلك هذه الأجهزة مثل منظمة السلام الأخضر.

*لا يمكن للمنظمة غير الحكومية أن تكون هيئة تسعي لتحقيق الربح .

*لا يسمح للمنظمة غير الحكومية أن تستعمل العنف أو أن تدعوا له.

و للمنظمات غير الحكومية أربعة أهداف و هذه الأهداف تدخل في الإطار التعريفي بها و هي[4]:

1– البعد الاجتماعي : الأفراد يتفاعلون معا لانجاز وظائف و عمليات اجتماعية معا.

2– البعد الغرضي : لا توجد منظمة إلا و لديها سبب أو غرض أو أهداف تسعي إلي تحقيقها.

3–البعد التنظيمي : أي أن المنظمة لا يمكن أن تحقق أهدافها بصورة جيدة إلا إذا امتلكت تنظيما جيدا لكل من المهام و الوظائف .

---

(1) خليل إبراهيم السعادات ،المنظمات غير الحكومية ، مأخوذ من موقع جريدة الجزيرة:
www.al-jazirzah.comso/2009Jau/ar5.htm بتاريخ 2009/02/17

2 المنظمات غير الحكومية مأخوذ من موقع:
www.world/bank.org/OnG/article/.htm بتاريخ 2009/02/03

3 جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 265

4مؤيد سعيد السالم ، مرجع سابق ، ص 8

4- البعد البيئي : تمتلك المنظمات بيئة تعمل فيها و هناك حدود واضحة المعالم تفصل بينها و بين بيئتها.

من خلال التعاريف السابقة لمنظمات غير الحكومية نجد أنها تركز في مجملها على مجموعة من العناصر الثابتة و هي الطوعية في العمل و عدم الانتماء للكيان الحكومي و أن لا يكون الهدف ربحيا ، و هذا ما يدفعنا في السياق ذاته إلي أن نحاول توضيح الفرق بين المنظمات غير الحكومية و المنظمات الأخرى كما يلي :

نجد المنظمات الخاصة أنشئت بهدف تحقيق الربح أما المنظمات الحكومية وجدت للدفاع عن البلاد وحماية مكتسباتها وأمنها القومي .

بينما المنظمات غير الحكومية وجدت لتقديم خدمات لصالح العام وبالتالي فالمعايير لتفريق بينهم هو الغرض الذي أنشئت من أجله هذه المنظمة وكذا استقلالية المنظمة.

فيمكن **أن نعرف المنظمة الحكومية الدولية IGO** " هي منظمة دولية تفتح فيها أبواب العضوية الكاملة و القانونية بشكل رسمي للدول فقط بحيث تكون سلطة صنع القرار محصورة بممثلين عن حكومات هذه الدول".[1]

أما **المنظمة غير الحكومية الدولية INGO** " هي منظمات يكون باب العضوية فيها مفتوحا أمام العناصر الفاعلة خارج الحدود الوطنية ،كما تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية بجمع المنظمات غير الحكومية المحلية كما تضم في عضويتها شركات و أحزاب سياسية كذلك إلي جانب الأفراد[2].

و هناك من يعتبر نقابات العمال و النقابات المهنية هي منظمات غير حكومية باعتبارها أنها لا تنتمي للدولة [3].

و يمكن أن نضيف لخصائص المنظمات غير الحكومية العناصر التالية[4] :

1- التوزيع الجغرافي للفروع العائد للطابع الدولي و كذا لتشكلها من جنسيات متعددة ، فهذا التوزيع يوفر الظروف القانونية اللازمة لنشاطها.

2- تعدد الجنسيات يوسع التمثيل.

3- توسيع الأهداف يعطي استفادة أوسع من خدماتها خاصة الاستفادة من الخبرات الدولية.

---

[1] جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 634

[2] مرجع نفسه ، ص 635

[3] سعد الدين إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 95

[4] Jean Marie Dufour , organisation international gouvernementales et ONG , paris : 1953, p 11

و هناك من يضيف نوع ثالث من المنظمات و هي المنظمات غير الحكومية الهجينة و هي نوع أخر من المنظمات الدولية فكما تستطيع الحكومات أن تؤسس منظمات حكومية دولية فكذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية أو الدولية تستطيع أن تؤسس بدورها منظمات غير حكومية مشتركة فيما بينها يكون كل منها حق العضوية فيها ، هذه الظاهرة غير منتشرة على نطاق كبير ، ومثال على ذلك المنظمة الدولية للنقل البحري.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية

تعريف المنظمة الدولية : يمكن تعريفها بأنها" ذلك الكيان الدائم الذي تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق أهداف مشتركة يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية مستقلة"[1].

ولهذا فإن لكل منظمة لها مجموعة من ميزات أو العناصر الأساسية التي تميزها:

1) **كيان دائم:** بمعنى أن يتم إنشاء مجموعة من الأجهزة تقوم بمباشرة عدة نشاطات يتطلب لتحقيقها تواجد هذه الأجهزة بصفة دائمة.
2) **الصفة الدولية:** هنا نريد التركيز على نقطة أساسية في صفة الدولية وهذا من خلال التمييز بين المنظمات الدولية التي تتأسس من طرف الدول والمنظمات غير الحكومية الدولية حيث يؤسسها أفراد من مختلف الدول ، لكن تخضع للقانون الداخلي لإحدى الدول ولها نظامها الخاص ولا تنشئ بمقتضى اتفاق دولي ولا تضم في عضويتها الدول مثل المنظمات الدولية الأخرى.
3) **أهداف مشتركة:** يتم إنشاء هذه المنظمات من أجل تحقيق أهداف ومبادئ مشتركة بين هذه الدول أو الأفراد وتتنوع من الأهداف والمبادئ فقد تكون سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو ثقافية أو حتى إنسانية وخيرية وأحيانا الجمع بين الأهداف*.[2]

أما معني **الإرادة الذاتية:** يلزم لوجود المنظمات الدولية منها إرادة ذاتية إذ أن ما تقوم به أجهزة هذه المنظمات من تصرفات وما يصدر عنها من أعمال قانونية لا تنصرف آثارها إلى الدول الأعضاء بل إلى المنظمة ذاتها ،وهذا ما يترتب عليه تنظيم خاص بها وتعيين موظفين تابعين لها .

---

[1] محمد السعيد الدقاق،مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية المعاصرة، الإسكندرية: نشأة المعارف، [د،س،ن] ، ص17.

* كما تقوم به منظمة الأمم المتحدة من خلال الهيئات التابعة لها.

[2] محمد سعيد الدقاق ، مرجع سابق ، ص19.

و هنا يصنف المنظرين المنظمات الدولية إلي نوعين حسب طبيعة الأعضاء فيها فنجد المنظمات الحكومية و المنظمات غير الحكومية و كذا حسب الاختصاص فهناك منظمات متخصصة و منظمات غير متخصصة أو عامة فهذه الأخيرة يمتد اختصاصها ليشمل مظاهر متعددة في العلاقات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة التي تسعي إلي المحافظة على السلم و الأمن الدوليين و تدعيم التعاون السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي[1] ،أما المنظمات المتخصصة فهي التي يقتصر نشاطها على مجال واحد من مجالات العلاقات الدولية قد يكون اقتصاديا كصندوق النقد الدولي أو اجتماعيا كمنظمة العمل الدولية و غيرها من المنظمات الاخري.

كما يميز فقهاء القانون الدولي المنظمات غير الحكومية بحرية اختيار أعضائها دون تدخل الحكومات مع أنه توجد إمكانية قبول عضوية الأشخاص المعينين من طرف الحكومات دون عرقلة سير العمل و حرية التعبير أو التقليص من استقلالية المنظمة.[2]

تتميز المنظمات الدولية و المنظمات الحكومية و غير الحكومية بأنها ترتكز على جملة من النقاط الأساسية في تكوينها و هي[3] :

- ميثاق إنشاء المنظمة و هو يعطي حصانة للمنظمة و كذا امتيازات لها تستمده من ميثاق المنظمة في حد ذاته و كذا تستطيع أن تفرض حصانة و امتياز لأعضائها من خلال نشاطها على ارض الدول ، لكن بالنسبة للمنظمات غير الحكومية فإن موظفيها لا يستفيدون من أي حصانة و لا حماية قانونية مثل الموظفين الدوليين و هذا ما يعتبره البعض عامل سلبي لدور المنظمات غير الحكومية.
- الاتفاقيات العامة حيث تقوم المنظمة بنقل نصوص الميثاق إلي ارض الواقع بتجسيد الاتفاقيات من اجل تفعيل ما وضعته في هذا الميثاق من جهة و تفعيل دورها على ارض الواقع.
- القوانين و التشريعات الداخلية و المقصود بها أن لكل دولة قوانين و تشريعات خاصة بها التي من شانها تطبيقها على المنظمة داخل الدولة التي توجد بها مقر المنظمة، لكن هناك من يري مثل الأستاذ أندري André بأن المنظمات غير الحكومية تختلف عن الشركات التجارية و الاقتصادية بأنها لا تخضع لقوانين دولة المقر المتواجد فيه و من جهة أخري تخضع للرقابة المالية و الإدارية لكي تضمن عدم انحرافها و قد تستفيد من تسهيلات و إعفاءات جبائية حسب طبيعة نظام الدولة.[4]

[1] علي يوسف الشكري مرجع سابق، ص 30

[2] Borco Stosic, op-cit, p 13

[3] على يوسف الشكري ، مرجع سابق، ص 34

[4] André Normandin , op-cit, p 13

و لذلك يري بعض فقهاء القانون بأن خضوع المنظمات غير الحكومية لتشريعات الدول الداخلية يؤثر عليها من ناحيتين :

– الحد من صفتها الدولية.

– ارتباط تشريعات الدول بالبيئة الداخلية لها كالإيديولوجية و الطابع الاقتصادي و الاجتماعي لها مما يؤثر على نشاط المنظمة.

كما أن المنظمات غير الحكومية لا يمكنها أن تنشط داخل إقليم الدولة إلا برخصة منها ، و هنا نجد أن المنظمات غير الحكومية لا زالت تجد معارضة من طرف الحكومات لأنها تنشأ بمبادرات خاصة و تكمن قوتها على أنها تربط بين قضايا المجتمع الدولي و المجتمع المحلي و تتفاعل معهما مما يجعلها تسبب الكثير من الضغوطات في قضايا عديدة تخص الحكومات و لهذا تفضل هذه الحكومات إدراجها في القانون الدولي الخاص باستثناء اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[1]

و لهذا ترتكز المنظمة على جملة من الخصائص من بينها الدولية بالإضافة إلي جملة من العناصر القانونية من بينها:

أ– الاتفاق الدولي : حيث لكل عمل قانوني سند يثبت وجوده و لا تشذ المنظمات الدولية على هذه القاعدة و السند هنا الميثاق و هو التقاء إرادات الدول بغض النظر عن تسميتها و الأصل في هذا الاتفاق الدول غير أن المنظمات غير الحكومية تشذ عن هذه القاعدة فقد يتم إنشاء هذه المنظمات من قبل كيانات من غير الدولة.

ب–تنتج عن الشخصية القانونية للمنظمة على ما يلي :

للمنظمات غير الحكومية شخصية قانونية حسب السلطة التشريعية للدولة ، فالمتعارف عليه أنها شخصية معنوية في الأنظمة القانونية لتمييزها عن الأشخاص الطبيعيين هذا ما أكده الأستاذ قالين GLENN " **المنظمة غير الحكومية هي شخصية معنوية حسب العقد التأسيسي لها و الأهداف التي نشأت من أجلها و أهليتها محدودة اختصاصاتها و لا تتمتع بأي شخصية خارج تلك الاختصاصات** ".[2]

فالأمم المتحدة أضافة مادة جديدة تخول المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التشاور مع المنظمات غير الحكومية و هي المادة 71 في ماي 1968 ثم قرار أخر 31/1996 و أخر تعديل في فبراير 1993 و انتهت جويلية 1996 أين تم تغير المادة و التأكيد الحقوق الخاصة بها.[3]

و يمكن أن نضيف في الأخير بعض خصائص المنظمات غير الحكومية:

---

[1] محمد مامل ياقوت ، الشخصية الدولية في القانون الدولي العام ، القاهرة : عالم الكتب ، 1970 ، ص 73

[2] Patrick Glenn , la capacité de la personne en droit international, paris : édition dalloz.1975, p 55

[3] جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 623

*تنسب الأعمال القانونية الصادرة عن المنظمة إليها و ليس للدول التي ينتمي إليها.

*تتمتع المنظمة بذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للدول الأعضاء فيها.

*أهلية المنظمة الدولية للتقاضي وبالتالي قد تكون المنظمة مدعية او مدعي عليها.

بنية المنظمات غير الحكومية :

للمنظمات غير الحكومية لها بنية مشتركة مع اختلاف بيني حسب اختصاصها لكنها تشترك في الأجهزة التالية :

1-الجمعية العامة : و هي الجهاز الرئيسي للمنظمة و يحدد عدد الممثلين حسب القانون الأساسي و يظهر التوجهات السياسية العامة للمنظمة ، كما تقوم بتسطير النظام الداخلي و تحدد الأجهزة و الصلاحيات و القرارات كما تقوم بتغيير القانون الأساسي و تعقد دورات و تعتمد على التصويت بالأغلبية.

2- الجهاز التنفيذي : له سلطات واسعة كسلطة الرقابة على أنشطة المنظمة ، كما ينفذ القرارات و يقوم بتحضير قرارات الجمعية العامة و اللجنة التنفيذية و تحضير التقارير ، كما يتولي تنفيذ القرارات الأمين العام للمنظمة.

3- رئيس المنظمة : ينتخب من طرف الجمعية العامة يترأس الاجتماعات و يرتبط نشاطه بطابع المنظمة.

4- الأجهزة الفرعية : لها مهام تقنية كإعداد البرامج من خلال لجان دراسة أو مجموعة عمل ، حيث تعين الجمعية العامة هذه الأجهزة.

بالإضافة إلي بنية المنظمات غير الحكومية هناك نقطة أساسية و هي التمويل حيث يوجد مصدرين للتمويل :

أ- مصادر التمويل الخاصة : و هي خارج الإطار الحكومي كالاشتراكات السنوية للأعضاء حيث تمثل أكثر من 60 % من ميزانية المنظمة ، كما يتم جمعها من خلال حملات التبرع و جمع الأموال حيث يرتبط بشفافية المنظمة و نشاطها.

ب- مصادر التمويل العامة : مصدرها حكومات الدول أو المنظمات الدولية كالأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني : دور المنظمات غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان

ارتبط الأمن و خاصة الأمن الإنساني بمسألة احترام حقوق الإنسان في ظل تعميم منطق الأمننة الذي أصبح ملزما في جميع القضايا و الميادين و القطاعات بل هناك من ذهب إلي حد ربط حقوق الإنسان بالأمن الإنساني و هناك من أعتبره تحولا في المفهوم و لهذا أردنا تبيان العلاقة من خلال إيضاح دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق منطق الأمن بشكل عام.

المطلب الأول : مفهوم حقوق الإنسان

إن موضوع حقوق الإنسان لم يكن وليد مرحلة معينة بل هو نتاج تطور زمني ، كانت بدايته مع ما جاء به الإسلام من إقرار لحقوق الإنسان وتنظيم حياته وشؤونه وعلاقاته إلى غاية ما يعرف بالميثاق العظيم magna carta سنة 1215 أو ما يعرف بالعهد الأعظم الذي جاء نتيجة ثورة الأشراف و رجال الكنيسة أين كانت البداية بالحد من السلطة المطلقة للملك إلى الإعلان الإنجليزي للحقوق 1688 ضمن تحديد الحقوق المنصوص عليها في العهد الأعظم[1] .

وكان لأفكار لوك دورا هاما في إثراء الحقوق خاصة حول الحكومة المدنية سنة 1689 ومن يعدها إعلان حقوق الإنسان مع الثورة الفرنسية حيث أصدر في 26 أوت 1789 إعلان حقوق الإنسان الفرنسية معتمدا على الحقوق الفردية والحرية والمساواة ثم جاء إعلان حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1791 وتواصلت المسيرة إلى غاية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 1948[2].

و من خلال التطرق لتاريخ و نشأة حقوق الإنسان بصورة مختصرة لا بد من التركيز على مفهوم حقوق الإنسان فمن الصعب وضع تعريف شامل و دقيق لمصطلح حقوق الإنسان لاختلاف المرجعيات و التصورات .

وحتى يمكن أن نضع تصورا شامل لمفهوم حقوق الإنسان فسنعرف ما معنى الحق ، فيعرفه القانوني فريدريك سافيني fridrich saviny "**الحق هو سلطة الإرادة ويمارس صاحب الحق هذه السلطة على جميع الأشياء المادية المشكلة لموضوع الحق**"[3].

و بالتالي يمكن أن نعرف حقوق الإنسان " **هي تلك المراكز التي يتمتع بها الإنسان بطبيعته ككائن بشري و الجديرة بالحماية القانونية**" [4].

فهذا الشق من التعريف ارتكز على الجانب القانوني ، فأردنا الإشارة له ، لكن ما يهمنا هو التصور السياسي لحقوق الإنسان من خلال استعراض ما يلي :

بالنسبة للمفهوم الليبرالي لحقوق الإنسان فيرى أن للفرد حقوقا طبيعية يستمد منها إنسانيته وتكفل له كرامته ووظيفة الدولة حماية هذه الحقوق وتنظيمها وليس إيجادها[5] ، كما ترى أن حقوق الإنسان هي جوهر النظام الديمقراطي.

---

[1] André havriou , Jean jack cinquel ,droit constitutionnel et institution politique , 6 eme édition , paris : monchrestien , 1975 , p 193

[2] أنتوني ووديوس ، حقوق الإنسان من منظور عصري ،(تر: عمار محمد أحمد المغربي) القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2007 ص 46

[3] مرجع نفسه ، ص 47

[4] عمر صدوق ، مرجع سابق ، ص 27.

[5] محمد يعقوب عبد الرحمان، مرجع سابق ،ص43

من خلال التصور الليبرالي لحقوق الإنسان نجد أن حقوق الإنسان هي شيء موجود بوجود الإنسان في حد ذاته وليس شيء يتم خلقه أو إعطائه خاصة من طرف الدولة بل
ينحصر دورها في مسألة تنظيمها وحمايتها لا غير،بل تذهب إلى أبعد من ذلك فهي ترى بأن أساس أي نظام ديمقراطي هو حقوق الإنسان.

وهذا ما ذهبت إليه محكمة العدل الدولية في تعريفها لحقوق الإنسان من وجهة نظر قائمة على أهمية حقوق لإنسان بالقول "يستمد مبدأ حماية حقوق الإنسان من فكرة أن الإنسان هو شخص، وأن حقوق الإنسان لا يعتمد على إدارة الدولة لا من خلال تشريعاتها الداخلية ولا مساعدتها الدولية، فليس بمقدور الدول خلق حقوق الإنسان وإنما يمكن لها التأكيد على وجودها وحمايتها"[1].

فمن خلال التعريف الذي تقدمه نجدها تبرز أن حقوق الإنسان شيء موجود مع الإنسان والدولة ما هي إلا حامي لها.

في المقابل تنكر النظرية الماركسية الحقوق الفردية للإنسان، حيث لا تؤمن بوجود حقوق طبيعية و كونية وأزلية فإنها لا تعد حقوق الإنسان إلا انعكاسا للبنية التحتية الاقتصادية التي تجسد سلطة الطبقة الحاكمة وهذه الحقوق شكلية فاقدة لأي مضمون حقيقي مادام وضعها موضع التنفيذ غير ممكن[2] ، إذ تركز على تحسين الوضع الاقتصادي العام بوصفه السبيل الوحيد لمنح الأفراد لحقوقهم الإنسانية ، لأنها لا تري لحقوق الإنسان وجود إلا وسط الجماعة ، كما تركز على تحرر الإنسان لا يكون إلا في نطاق المجتمع و الدولة هي التي تهيئ للفرد كل الوسائل و الظروف كالتكافل الاجتماعي و كفالة حق العمل و غيرها حتى لا يكون هناك استغلال الإنسان لأخيه الإنسان[3].

غير أن المفهوم الياباني لحقوق الإنسان يختلف عن المفهوم الليبرالي الغربي " الأمريكي" حيث ارتبط بجملة من العوامل ، أين برز دورها في الدعوة لحقوق الإنسان خاصة مع تراجع دور الولايات المتحدة أثناء حرب الفيتنام ،ولكن فكرة حقوق الإنسان في اليابان قامت على فكر الأبوية اليابانية أو العائلاتية مع إعطاء أهمية أكبر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكثر ماهو موجود في الولايات المتحدة.

وبالفعل ثبتت الحكومة اليابانية "السريالية الجديدة" التي تأسست بداية في قمة الأمم المتحدة عام 1995 الذي أنعقد في كوبنهاقن والتي تفضل الحديث عن الأمن الإنساني كبديل عن حقوق الإنسان،

[1] مرجع نفسه ، ص 74

[2] مرجع نفسه ، ص 54

[3] محمد العصفور ،الحرية في الفكرين الديمقراطي و الاشتراكي ، القاهرة : المطبعة العالمية ، 1961 ، ص 48

"الشخص يجب أن ينال الاحترام كفرد بغض النظر عن جنسيته ولسلالته ونوعه"[1] ،إذ أصبحت اليابان نموذجا رائد بالنسبة لحقوق الإنسان من خلال ثلاثة معان متشابكة:

الأول : خطاب حقوق الإنسان فرض على اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

الثاني: نتيجة لهذه الفروضات أصبحت اليابان أكثر النماذج نجاحا في الجهود الخيرية.

الثالث: عملت على تجسيد روح حقوق الإنسان على الواقع مما جعله أكثر جاذبية للمجتمعات النامية.

أما الأمم المتحدة فتعرف حقوق الإنسان كما جاء في موقع الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[2] "**أنها الحقوق المتأصلة في طبيعتنا و التي لا يتسنى بغيرها أن تعيش عيشة البشر**" ووضعت جملة من الخصائص كما يلي :

1-أنها لا تباع ولا تشترى وهي ليست منحة من أحد بل هي ملك للبشر بعضهم يشير لحقوق الإنسان متأصلة في كل إنسان وملازمة له كونه إنسانا.

2- و حقوق الإنسان هي لكل البشر بغض النظر عن اللون والعرق والدين والرأي السياسي والأصل الاجتماعي، فنحن طبعا ولدنا أحرار متساوون في الكرامة والحقوق.

3-لا يمكن بأي حال من الأحوال الإنقاص من حقوق الإنسان فلا أحد له الحق في حرمان شخص منها.

4-حقوق الإنسان هي وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو مدنية فكلها تنطوي على الحرية والأمن والمستوى المعيشي الأمن.

5- حقوق الإنسان في حالة تطور مستمر، كما أنها مرتبطة بالإنسان.

بالإضافة إلي أن هناك عدة معايير لتصنيف حقوق الإنسان فنجد مثلا:

معيار العدد فهناك حقوق فردية و حقوق جماعية و هناك من يعتمد على معيار آخر وهو التطور التاريخي لحقوق الإنسان من خلال تحديد ثلاث أجيال لحقوق الإنسان [3]:

-الجيل الأولي و هي الحقوق المدنية و السياسية

- الجيل الثاني و هي الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية

- الجيل الثالث و هي الحقوق الحديثة كالبيئة و التنمية.

و هناك معايير أخري مثل تقسيم هوريو الذي يعتمد على دراسة النظم السياسية حيث يقسمها إلي ثلاث أصناف[4] :

---

[1] أنتوني وودبوس ، مرجع سابق ، ص 195

[2] حقوق الإنسان مأخوذة من موقع الأمم المتحدة الإدارة شؤون ، الإعلام ORG , ARABIC WWW.UN بتاريخ 22 03 2009.

[3] محمد عصفور ، مرجع سابق ، ص 53

[4] Jean Rivero , libertés publiques, paris : litec, 2001, p 31

الحريات الشخصية " الفردية ، العائلية ، العمل ..."
الحريات الروحية و المعنوية " العقيدة ، التدين ، الصحافة ..."
الحريات المنشأة لمؤسسات اجتماعية " النقابات، الجمعيات..."

و هناك من يضيف الحريات العامة مثل الوظائف و أداء الخدمة العسكرية و التصويت و الانتخاب و الترشح و الحريات الحياة المدنية كالتنقل و الملكية و غيرها.

و بالتالي نجد أن تصنيفات حقوق الإنسان تختلف حسب المعايير المعتمدة في ذلك.
لكن هناك اتفاق عالمي على أساسيات حقوق الإنسان و هو الحد الأدنى المتفق عليه دوليا و هي حرية المعتقدات الدينية و حرية التعبير و الحق في الأمن و الحياة في بيئة سليمة و حياة كريمة.

المطلب الثاني: علاقة المنظمات غير الحكومية بموضوع بحقوق الإنسان

ليس من المستغرب أن أول اجتهادات عن رؤية حقوق الإنسان خلال الحرب العالمية الثانية جاءت من طرف أفراد أكثر ما جاءت به الحكومات، فكانت بدايتها مع الكاتب البريطاني ج . ويلز* شن حملة عنيفة وكبيرة ليجذب انتباه الجماهير إلى حقوق الإنسان بعد شهر من اندلاع الحرب العالمية الثانية كما كان رئيسا لمنظمة بن PEN وهي منظمة غير حكومية ملتزمة بتعميق حرية التعبير حيث كتب خطابا لجريدة تايمز أعلن فيه عن إعلان لمبادئ حقوق الإنسان[1] ، حيث نجد عند استعراض هذه الحقوق التي أعلنها نجد منها الحق في الغذاء والمسكن والتعليم وغيرها وتلتها سلسلة من المقالات في العديد من الجرائد تهتم وتصب في نفس السياق وهو حقوق الإنسان ومن هنا نجد الدور الذي تلعبه هذه المنظمات غير الحكومية في إصدار وسن القوانين الخاصة بحقوق الإنسان إلى جانب دعمها ونجد أن الكتاب الذي ألفه ويلز عرف انتشارا واسعا بلغ 48 دولة وترجمة إلى العديد من اللغات، ونجد أن المنظمات غير الحكومية دعمت الأفكار التي جاء بها ويلز من خلال مجلس السلام القومي وجمعية ميثاق الأطلنطي والجمعية الكاثوليكية للسلام الدولي وبدأت معهما حركية كبرى لدعم حقوق الإنسان في العالم.

لعبت المنظمات غير الحكومية دورا كبيرا في مرحلة الأخرى بعد إعلان ميثاق الأطلنطي والمعروف بحق تقرير المصير حيث ترجمت منظمات مثل الحركة القومية الإفريقية والعالمية ومجلس الشؤون الإفريقية للدفع للمطالبة لتقرير مصيرهم قبل تحرك الحركات القومية التحررية ، كما انتقل الاهتمام بجانب أخر وهو حقوق الطفل خاصة أنهم أكبر ضحايا الحروب فقامت المنظمات غير الحكومية مثل

---

*قام بنشر كتاب بعنوان "حقوق الإنسان أو ما الذي نحارب من أجله في سنة 1940 وهي دعوة للعمال للمطالبة بحقوقهم (أنظر نفس المرجع ص208)

[1] بول جوردن لورين ، نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية ، (تر: أحمد أمين الجميل) ، القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة ، 2000 ص 206

الجمعية القومية لإيواء أيتام الحرب في الصين بتقديم مساعدة فورية للأطفال يتامى الحرب وكذا في الدول الغربية قامت بنفس الشيء [1] ،وهذا ما دفع إلى التحرك من أجل خلق ميثاق للطفل خاصة الدعوة التي قدمتها المنظمة غير الحكومية "مؤتمر أمريكا للطفل" بإصدار "ميثاق الأطفال في زمن الحرب".

في خلال أيام فقط من التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في جوان1945 قام "إتحاد كل إفريقيا" و إتحاد الجمعيات الهندية وإتحاد طلبة غرب إفريقيا وجمعية بورما بتجميع صفوفهم لتنظيم مؤتمر جميع الشعوب المستعمرة[2] معتمدين في ذلك على وعود الميثاق للمطالبة بحقهم في تقرير المصير وهذا دليل أخر على قوة المنظمات غير الحكومية في رسم القرارات على الصعيد الدولي.

فمن خلال المسيرة التاريخية للمنظمات غير الحكومية هناك تصاعد وتطور في عدد المنظمات وكذا نوعية المنظمات غير الحكومية ، فتنوعت ما بين منظمات مطالبة بتقرير المصير ومنظمات تطالب بحماية حقوق الأطفال وغيرها من المنظمات التي كانت تتماشى وظروف تلك الحقبة من الزمن ومتطلباتها.

فالأكيد أن المنظمات غير الحكومية كان توجهها الأساسي هو دفاعها عن حقوق الإنسان في العالم خاصة مع التطورات والأحداث السائدة أثناء الحرب الباردة في ظل الصراع ما بين المعسكرين.

بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما نجحت في الضغط لإنجاح العديد من الاتفاقيات على الصعيد الدولي منها اتفاقية 1979 " القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW والتي تم تفعيلها عام 1981 ، واتفاقية 1984" ضد التعذيب" وتم تفعيلها 1985 واتفاقية 1989 "حقوق الطفل"CRC" وتم تفعيلها عام 1990 [3]،فالملاحظ لنوعية هذه الاتفاقيات يجد أنها ذات بعد دولي وقيمة كبيرة مثل اتفاقية حقوق طفل التي تعتبر من أهم الاتفاقيات الدولية.

ولم يتوقف دور المنظمات غير الحكومية عند هذا الحد، بل تزايد أكثر خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، ففي نهاية 1994 تم إحصاء حوالي 900 منظمة غير حكومية ، حيث كانت لهذه المنظمات غير الحكومية صفة الاستشارية مع الأمم المتحدة بشكل رسمي وهذا إن دل فإنما يدل على قوة ومكانة هذه المنظمات على الصعيد الدولي وكذا أهمية الرأي الذي تقدمه نحو القضايا الدولية.

من جهة استطاعت المنظمات غير الحكومية أن تنظم مؤتمرات دورية تناقش فيها القضايا الدولية وتدرس فيها الشكاوي التي تتلقاها سواء من الأفراد أو المنظمات غير الحكومية المحلية ، فمثلا عقد مؤتمر فيينا سنة 1990 أين اجتمعت حوالي 1500 منظمة غير الحكومية لدراسة ما يقارب 300000

[1] بول جوردن لورين ، مرجع سابق، ص 213

[2] نفس المرجع ، ص 217

[3] أنبرتي وويدلويس ، مرجع سابق ، ص177

شكوى حول اختفاء الأفراد وحرية التعبير والتمييز العنصري ،حيث نأخذ توصيات هذه المؤتمرات بعين الاعتبار من طرف الحكومات.

ولقد أصدرت أكثر من مئة منظمة غير حكومية أسيوية وإفريقية إعلان يدعو إلى دعم حقوق الإنسان بعد إعلان بانكوك الذي صدر في1990 بعد اجتماعاتهم ووضعهم عبارة "النسبية الثقافية" [1] و المقصود بها وضع خصوصية الأقليات ضمن نطاق قانوني معين لا يهدد استقرار الدولة بشكل عام.

يمكن أن نستنتج من خلال ما سبق أن دور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان دور مهم وله أثر بالغ ، فيكفي أن أول من طرح موضوع حقوق الإنسان في العصر الحديث هم أفراد وتبنتها المنظمات غير الحكومية في المحافل الدولية ، إلى أن تطور أدائها وأصبحت ما هي عليه في الوقت الحالي من حيث عددها أو من حيث النشاط الذي تقوم به أين أصبحت منظمات متخصصة كمنظمة العفو الدولية ومنظمة السلام الأخضر وغيرها.

المطلب الثالث : علاقة حقوق الإنسان بالأمن الإنساني

في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا عام 1993 تم الحديث لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية عن عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمعنى الغربي فقد وافق المؤتمر على أن تعد الديمقراطية أساس شرعية نظام الحكم ، كما يمكن للشعب أن يغير حكامه دوريا عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة .

هذه المبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد ، أصبحت أهم الشروط التي يجب أن تقوم عليها النظم الديمقراطية فارتكزت بشكل كبير حول نقطة أساسية ألا وهي احترام حقوق الإنسان في المقام الأول.

و يمكن أن نضع أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام الدولي لحقوق الإنسان كالأتي [2]:

1-لم تعد مسألة حقوق الإنسان كما كانت في الماضي مسألة فردية تعالج في نطاق القوانين والنظم الداخلية بل أصبحت في الوقت الحالي قضية عالمية وإنسانية تهم كل إنسان وتهتم بكل إنسان، فالإنسان في النظم الديمقراطية محور كل الحقوق.

2-عكس انهيار المعسكر الاشتراكي إخفاق إيديولوجية وأدى ذلك إلى اعتناق دول ذلك المعسكر للفكر الغربي وهو ما دعم انتشار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في العالم وخاصة أن النظم الديكتاتورية فقدت الحماية التي كانت توجد أثناء نظام القطبية الثنائية ، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية عدت حقوق الإنسان متغيرا أساسيا في توجيه سياستها ومن ثم تقديم المساعدات الاقتصادية، و تسهيل منح القروض المالية .

---

[1] بول جوردن لورين ، مرجع سابق ،ص357

[2] محمد يعقوب عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 142

3-تعزيز أنشطة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مجال مراقبة حقوق الإنسان ، فمثلا أنشئ في عام 1984 منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة كما تقوم منظمة العفو الدولية وأطباء بلا حدود وغيرهم بالاهتمام و النشاط في حماية حقوق الإنسان ، وقامت المنظمات الإقليمية بإصدار إعلانات حقوق الإنسان الخاصة بها ،فزاد ذلك من الضغوط على الدول التي تنتهك حقوق الإنسان مادامت هذه الانتهاكات تؤثر سلبا في العلاقات الاقتصادية الدولية و تعرقل عمليات التنقل والتبادل الدوليين .

4-إن حقوق الإنسان أصبحت تحصن الخطاب السياسي الوطني بالشرعية وتبعد مهمة الديكتاتورية والاستبداد عن ممارساته خصوصا مع انتهاء مرحلة الاستعمار وتزايد الوعي الديمقراطي في الدول النامية وتحقيق معظم لحقوق الجماعية .

5-إن فقدان هذه الحقوق الإنسانية للاحترام كان على عبر الزمن سبب في انهيار المجتمعات واشتعال الحروب وقد تمخضت كل ثورة سياسية واجتماعية عن إعلان لحقوق الإنسان ولذلك أصبحت عظمة الدولة وتقدمها يقاسان بمدي احترامها لمبادئ حقوق الإنسان وتوفير الضمانات القانونية والعلمية لها.

6-تسعى منظمات الإغاثة الدولية لربط تقديم المساعدات الإنسانية للدول التي تعاني الكوارث والمجاعات التي هي في معظمها من صنع الإنسان وبين حرية حركة هذه المنظمات فترك هذا أثره في خلخلة أفكار الدول النامية وقيمتها ولاسيما عند مطالبة هذه المنظمات للدول بتغيرات هيكلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

بالنسبة لمسألة تقديم المساعدات الإنسانية والتي كثر حولها النقاش خاصة بين الأطراف التي ترى من الضروري أن تربط هذه المساعدات بمطالب تقوم على إعادة هيكلة النظام السياسي وانتهاج الديمقراطية الغربية ،ومبرراتهم تقوم على أساس أن هذه المساعدات تستغلها الحكومات المتسلطة لقمع شعوبها أو تستغلها الأطراف المتنازعة لتزويد النزاع ،ولهذا تم وضع جملة من القواعد المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية خاصة أنها ارتبطت بشروط مسبقة لكن في سنة 1993 تم إصدار وثيقة من طرف معهد سان ريمون الدولي للقانون الدولي الإنساني ضمت جملة من التوصيات جاءت في عنوان مبادئ توجيهية بشأن الحق في المساعدة الإنسانية ، حيث اعتبرت أن آلام الإنسان الناجمة عن النزاعات المسلحة بكافة مظاهرها هي تعبير عن ضمير الإنسانية وعلى الرأي العام العالمي أن يطالب باتخاذ تدابير فعالة للتخفيف من حدة هذه النزاعات بما فيها المنظمات غير الحكومية ، من جهة أخر ركزت

على نقطة أساسية وهي تقديم المساعدات الإنسانية بدون مراعاة الاعتبارات السياسية ، والعمل على تعزيز الحق في أن تظل المساعدة الإنسانية إلى كل من يستحقها.[1]

و بالتالي نهاية الحرب الباردة كرست في ظل الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي إلزامية احترام حقوق الإنسان كنموذج غربي كوني إلى جانب اعتباره معيارا لسلوكيات الدول وكما سبق وأن أشرنا أنه شرط لتقديم المساعدات.

وهنا نجد أن مسألة حقوق الإنسان قد دخلت إلى حلقة أخرى وفق منطق تسميتها وربطها بمنطلقات المنظور الغربي مما زاد من حجم التدخلات في دول العالم باسم حماية حقوق الإنسان .

و في إطار العلاقة ما بين السلام الدولي واحترام حقوق الإنسان وفق ما يلي[2]:

1-ترى مدرسة البحث عن السلام أن ابتكار حقوق الإنسان يعني ابتكار السلام بحد ذاته ، لأن إنكار حقوق يؤدي إلى حرمان نفسي الذي بدوره يولد ألم نفسي شديد وبتالي تبرر ارتباطيه مسألة السلام في العالم سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي للدول مرتبط بشكل أساسي باحترام وتطبيق حقوق الإنسان.

2- من جهة أخرى أن إنكار حقوق الإنسان المعترف بها دوليا هي بالتأكيد مصدر للصراع المحتمل كما عبر عنه جورج ماريشال وزير الخارجية الأمريكية الأسبق بقوله إن الحكومات التي تتجاهل حقوق شعبها بشكل منتظم لا تحتمل أن تحترم حقوق دول أخرى ، وتحتمل أن تسعى إلى أهدافها بالقوة والقهر في الميدان الدولي بمعنى أن الدول التي تنكر حقوق الإنسان في داخلها يدفع إلى تدخل قوة أجنبية لرفع الظلم أو إلى اندلاع حرب أهلية قد تصل إلى صراع دولي .

وهذا ما ذهب إليه مجلس الأمن في دورة ديسمبر 1992 حينما أصدر بيانا يوضح فيه دور مجلس الأمن في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة في تحقيق السلم والأمن الدوليين جاء فيه "بدأ مجلس الأمن يضطلع بفعالية ومسؤولية أكثر عن صون السلم والأمن الدوليين ونلاحظ أن أعضاء مجلس الأمن أن مهام الأمم المتحدة لحفظ السلم قد زادت في أهمية الانتخابات والتحقق من احترام حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من الجهود التي يبذلها المجلس[3] .

وبالتالي نجد أن هنالك تحول في أسس العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة من أسس إيديولوجية إلى أسس تقوم على الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان .

---

[1] مبادئ توجيهية بشأن المساعدة الإنسانية، جامعة مينسوتا مكتبة حقوق الإنسان ، مأخوذة من موقع : www. Umn .ed /human/arab/icrc6.htm/. بتاريخ 2009/03/17.

[2] محمد يعقوب عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 144

[3] تقرير الأمم المتحدة للأمن والسلام الدولي مأخوذ من موقع :www.un.org/Arabic/peace.21.03.2009

كما جاء في معاهدة باريس 19-21 نوفمبر 1990 التي حضرت هذه القمة الدول الأوروبية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عند إقرارها بنهاية الحرب الباردة إلى جانب جعل احترام حقوق الإنسان الذي يشكل أساس العلاقات الودية بين الأعضاء.

أما اتفاقية برلين في 20 جوان 1991 التي وقعتها دول مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي تقر آلية جديدة وهي أحقية الدول الأعضاء بالتدخل لوضع حد لأية انتهاكات لحقوق الإنسان، فمن خلال هذه الآلية التي اعتمدتها دول الاتحاد الأوروبي أين ربطت مسألة التدخل من أجل وقف أي انتهاك لحقوق الإنسان بمدى انتهاك حقوق الإنسان داخل دول أوروبا أو خارجها ، وإذا تمعنا في هذه النقطة نجد إلزامية الربط بين تحقيق الأمن الإنساني كإجراء ضمني يدخل في سياق الحد من انتهاكها أثناء النزاعات الدولية.

و هذا الجدول نلخص فيه أهم التحولات أثناء و بعد الحرب الباردة :

أثناء الحرب الباردة	بعد نهاية الحرب الباردة
أساس العلاقات الدولية كان قائم على أسس أيديولوجية في المقام الأول واحترام حقوق الإنسان لم يكن أولوية	تحولت أسس العلاقات الدولية حيث أصبحت تقوم على أساس مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، حيث أصبح احترام حقوق الإنسان المبرر للتدخل الإنساني .

و يمكن أن نبرز العلاقة مابين حقوق الإنسان والأمن الإنساني حتى نتمكن من فهم آلية التأثير والتأثر وكذا طرحهما بشكل أساسي في النزاعات الدولية .

فالعلاقة بينهما واضحة ومركزة بشكل أساسي على مفهوم الأمن الذي يتركز على التحرر من الخوف والحاجة ولهذا فإننا نتساءل هنا هل يعتبر التحرر من الخوف في حد ذاته حق من حقوق الإنسان ؟

ويمكن أن نحلل العلاقة بينهما في ظل هذا السؤال إلى ما يلي :

- **أولا :** حقوق الإنسان تهتم بشكل أساسي بالأمن الفردي " الإنسان " من خلال ضمان حقوقه الإنسانية وبتالي نجد أن الأمن في جوهره هو حق من حقوق الإنسان وهذا ما نجده في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثالثة ثلاثة أنواع من الحقوق[1] هي :

1-الحق في الحياة بمعنى حق الإنسان في أن لا يهدد في حياته وسلامة جسده.

[1] رائد سليمان أحمد الفقير ، " جدلية الأمن وحقوق الإنسان في عالم الإرهاب " الحوار منشور في العدد 1658 ، 2006/09/26 . www .Alhewar .org /debout بتاريخ : 2009/03/06

2-الحرية الشخصية بما فيها حق الإنسان في التنقل .

3-الحق في الأمن الشخصي أي حق الإنسان في عدم الاعتقال أو القبض عليه بشكل غير قانوني وتعسفي .

فأبعاد الأمن تجسدت في أساسيات حق الإنسان من خلال ما جاءت به المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

- ثانيا : نجد أن حقوق الإنسان وجدت بشكل أسبق عن الأمن الإنساني لأن الأمن الإنساني كان يندرج ضمن حق من حقوق الإنساني كما جاء في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ضمن المقاربات التقليدية خاصة الواقعية التي كانت ترى بأن الأمن متعلق بأمن الدولة وليس الأفراد وكذلك الظروف الدولية التي كانت ملئوها الصراع بين الشرق والغرب " الحرب الباردة" حيث كان التركيز على تجنب حرب نووية ولهذا تم التركيز على حقوق الإنسان كمفهوم شامل ، غير أن التحولات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وبروز هذا المفهوم "الأمن الإنساني" بشكل مستقل كما أوضحنا في الإطار النظري السابق و بتالي نجد أن الأمن الإنساني وحقوق الإنسان ترابطهما علاقة تلازمية .

أما المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ترجمة إلى عدد من المواثيق المعاهدات العالمية ارتبطت بفكرة الأمن التي تعبر عن ثلاث مستويات للأمن وهو الفردي والاجتماعي والدولي، كما جاء كذلك في المادة 23 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان حيث تشير إلى مفهوم الأمن الدولي International Security [1] بمعنى أن جميع الأشخاص يتمتعون في الحق بالأمن والسلام القومي والدولي .

نجد مدى اهتمام حقوق الإنسان بمسألة أمن الأفراد والمجموعات وهذا ما نلمسه من خلال مثلا قرارات مجلس الأمن الدولي التي بنيت على أساس حقوق الإنسان والانتهاكات الموجهة ضدها ، بل يربط الأمن الإنساني كمرادف لحقوق الإنسان في تبرير التدخلات العسكرية الإنسانية .

بالإضافة أنه يتم تشكيل محاكم دولية خاصة تحاكم الأشخاص الذين تورطوا في ارتكاب جرائم ضد البشرية والتي تضمنها نظام روما الأساسي لعام 1998 المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة ، توضيح ذلك في القانون الدولي الإنساني مما يمكن فهم ارتباطية الأمن الإنساني وحقوق الإنسان .

هذا ما يعكس بوضوح أن العامل المشترك ما بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان هو الإنسان في حد ذاته وكذا اعتبارهما يشكلان قيمة إنسانية جوهرية لا خلاف عليها .

[1] رائد سليمان أحمد الفقير ، مرجع سابق .

وطرحت لجنة الأمن الإنساني في تقريرها عام 2003 فكرة الأمن الإنساني كيف تساعد على تحديد ماهية الحقوق الواجب احترامها في ظل ظروف معية كما أكدت على أن حقوق الإنسان تساعدنا على رفع مستوى الأمن الإنساني ، فهي تهدف إلى حماية حياة الإنسان بصورة تعمل على تعزيز الحريات الشخصية وبتالي يعني بحماية الحريات الأساسية خاصة وأن هذه الحريات تعتبر جوهر حق الإنسان في الحياة .

وأصبحت فكرة حماية حقوق الإنسان تتسع لتساهم في دعم الإجراءات الرامية إلى تفعيل دورها في التنمية وحل النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام .

ولهذا فإن الغاية واحدة لكل من الأمن الإنساني وحقوق الإنسان تهدف إلى حفظ كرامة الإنسان وتحقيق أمن الأشخاص .

فالأمن الإنساني يتجاوز التركيز على وضع مجموعة من القواعد القانونية الكفيلة بالتعامل مع مصادر تهديد الأمن الإنساني إلى تركيز على سبل التنفيذ [1] وبتالي يرى بأن مفهوم الأمن الإنساني وضع كبديل لحقوق الإنسان .

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقع التحول في تصور مفهوم حقوق الإنسان حيث نجد من خلال تناقض بين الهدف من التدخلات التي قامت بها الولايات المتحدة والإجراءات التي وضعتها والتي كانت غايتها حماية الفرد " المواطن الأمريكي" وقيم العالم الغربي وتحقيق الأمن في مقابل انتهاك من جهة أخرى لحقوق الإنسان بداية من قانون التصنت إلى الاعتقالات التعسفية وما جرى في معتقل غوانتاناموا وطرق التعذيب وما يجري وما جرى في أفغانستان والعراق "سجن أبو غريب" مما طرح إشكالية بين النصوص التي تصون حقوق الإنسان وبين تحقيق منطق الأمن .

وبتالي هنالك تحولا في إجراءات تجسيد الغاية من تحقيق الأمن الإنساني وتطبيق حقوق الإنسان الذي يهدف كل منهما إلى ضمان الأمن وفق منظور الدول الكبرى في ظل تغير وعدم وجود إجماع حول مفاهيم عديدة كحقوق الإنسان والإرهاب وغيرها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

و يمكن أن نوضح الاختلاف ما بين مفهوم الأمن الإنساني عن حقوق الإنسان و مفهوم التدخل الإنساني :

---

1 عبد الرحمان بن عبد الله ، مفهوم الأمن الإنساني الجديد . w w w .Alomane .com بتاريخ 2009/03/06 .

2 هدي الميتيكس ، نيلي كمال الأمير ، تغيرات في السياسة الخارجية اليابانية ، القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية، 2004 ، ص 267

- الأمن الإنساني لا يسعي بالضرورة إلي التدخل حيث دار جدل حوله على انه فكرة جديدة للتدخل في شؤون الدول و يخشي البعض من أن يصبح هذا المفهوم عامل لتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ادعاء حماية الأمن الإنساني أي حماية الفرد الإنسان في الدول المنتهكة لأمنه.
- أما فيما يخص الاختلاف ما بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني فيكمن بالدرجة الأولى في الوسيلة المستخدمة في كلا المفهومين لتحقيق امن الأفراد و لكن الهدف واحد وهو تحقيق و توفير حد ادني من الحقوق السياسية و الاقتصادية والاجتماعية للإنسان .

أما فيما يخص الوسيلة المتبعة في كلا المفهومين في تحقيق امن الفرد فهي[2]

1. حقوق الإنسان تركز على الشق أو الجانب القانوني أما مفهوم الأمن الإنساني يركز على الشق العملي و المؤسساتي .
2. و يمكن فهم النقطة السابقة من خلال أن الأمن الإنساني لا يعني دائما أن القاعدة القانونية تلزم تطبيقها في هذا المجال، لذا وجب إيجاد مؤسسات مسؤولة تعمل على ضمان و حماية الأمن الإنساني خاصة أمام التهديدات الجديدة في القرن الحالي.

المبحث الثالث : فاعلية التدخل الإنساني في النزعات الدولية

يعتبر موضوع التدخل الإنساني من بين المواضيع التي عرفت تحولا بعد نهاية الحرب الباردة ، حيث كان من بين المبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي في فترة الحرب الباردة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، لكن مع تغير المعطيات والمتغيرات الدولية بعد 1990 أصبح التدخل من أهم الآليات المستخدمة في حماية الأفراد وضمان حقوقهم في ظل النزاعات والانتهاكات التي يتعرضون لها.

خصصنا هذا المبحث لدراسة فاعلية التدخل الإنساني من طرف الدول وكذا المنظمات غير الحكومية ، على اعتبار أن أول من طرح مسألة التدخل الإنساني في النزاعات الدولية هي منظمة أطباء بلا حدود ، ولهذا أردنا القيام بمقارنة تحليلية لفاعلية التدخل بينهما في إطار تحقيق منطق الأمننة ، وهذا من خلال المطالب التالية :

1- علاقة المتغيرات الدولية الجديدة بالتدخل الإنساني .

2- فعالية تدخل الدول في النزاعات الدولية

3- فاعلية تدخل المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية .

المطلب الأول : علاقة المتغيرات الدولية الجديدة بالتدخل الإنساني

من بين المتغيرات الدولية الجديدة السيادة والعولمة وأردنا التركيز على هذين المتغيرين لما لهما من وزن وأثر في العلاقات الدولية ، فالسيادة عرفت تحولات في مفهومها حيث انتقلنا من السيادة الجامدة إلى السيادة المرنة أو الرخوة حيث من الممكن اختراقها ، بالإضافة إلى العولمة التي لها إفرازات عديدة وفي جميع الميادين سواء كانت سياسة ، اقتصادية ، ثقافية ، اجتماعية ، فهذين المتغيرين لهما الأثر الأكبر في التأثير على التدخل الإنساني في ظل جدلية الرافض والمؤيد للتدخل في النزاعات الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان ، وهذا ما سنتناوله بالتحليل في هذا المطلب.

التدخل الإنساني والسيادة:

السيادة هي "**السلطة العليا التي لا تعلوها غيرها من السلطات، إنها تشكل الميزة الأساسية للدولة وملازمتها ، وأنها المحتكرة الوحيدة للشرعية و وسائل القوة دون سواها ،وحق استخدامها لتطبيق تلك القوانين وشرعيتها**"[1].

فمن خلال هذا التعريف يتبين لنا بأن السيادة أحد أهم الركائز الأساسية للدولة وبدونها لا وجود للدولة كما أنها تمثل أعلى السلطات ومن خلالها يمكن أن نطبق القوانين وتضمن شرعية السلطة كما اعتبرت ولا تزال السيادة العامل الرئيسي للاعتراف بالدول ، لكن بعد نهاية الحرب الباردة أعيد النظر في

[1] حسن البزاز: عولمة السيادة حال الأمة العربية، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 2002، ص17.

هذه القاعدة التي كانت تعتبر من بين المسلمات الأساسية خاصة وأن الفقرة 02 من المادة 04 من ميثاق الأمم المتحدة تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

غير أن ازدياد انتهاكات حقوق الإنسان في النزاعات الدولية أثر بشكل كبير على مسألة السيادة ، فكانت مثلا المجازر التي يتم بث صورها عبر شاشات التلفزيون دور مهم في تحريك الرأي العام العالمي وكذا المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لوقف هذه المجازر خاصة ما حدث في منطقة البلقان وما عرفته من تطهير عرقي قادته صربيا ضد مسلمي البوسنة والهرسك ،مما دفع إلي طرح فكرة التدخل الإنساني.

لكن هناك من يعتبر أن مسألة التدخل الإنساني تتعارض مع ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة في المادة 04، ويرجع بسبب الرفض والتأييد في مسالة التدخل إلى عدم اتفاق حول مفهوم السيادة [1] .

ولهذا نستعرض حجج المؤيدين و الرافضين لمشروعية التدخل كما يلي :

أولا: <u>الرافضون لمشروعية التدخل</u>: انطلاقا من سيادة الدول وفق ما تنص عليه المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة "مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول" و منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس (المادة 51) وأي تطبيق لآلية إنسانية لا يدخل في نطاق هذين الاستثنائين لذلك فهو غير مشروع .

*إن ميثاق الأمم المتحدة يرفض التدخل في شؤون الدول الداخلية وفق مبدأ السيادة وإن العلاقة بين الدولة والشعب هي اختصاص داخلي للدولة ، كما أن الانتهاكات لحقوق الإنسان في دولة معينة إذا لم يترتب عليها تهديدا للسلم والأمن الدوليين فلا يحق للأمم المتحدة أو دول منفردة أو مجتمعة التدخل العسكري بحجة حماية حقوق الإنسان.

*رفض التدخل العسكري لاعتبارات الإنسانية من قبل دول منفردة أو جماعية إذا ترتب عليه إسقاط الحكومات المسؤولة عن إهدار حقوق شعوبها كتدخل تنزانيا في أوغندا وفيتنام في كمبوديا والتدخل في العراق بحجة حماية الشيعة والأكراد وكذا التدخل في هايتي من أجل استعادة الديمقراطية.

من خلال الحجج السابقة والتي يعتمد عليها الرافضون للتدخل الإنساني ، نجد أنها ترتكز في المقام الأول على أسس قانونية تستمدها من ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية السائدة في مرحلة الحرب

[1] مفهوم التدخل الإنساني في القانون الدولي مأخوذ من موقع
www.tigweb.org/expresse/article.htm/15/02/2009

الباردة ، وهذا الرأي هو رأي جامد لا يسمح بالتدخل إلا في الحالات التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا: المؤيدون لمشروعية التدخل[1]:

أما بالنسبة للمؤيدين لمشروعية التدخل ، فهم ينظرون لمواثيق الأمم المتحدة على أنها لا تتعارض مع مسألة التدخل ، فهي ترى مثلا المادة 02 الفقرة 04"حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها " لا يتعارض مع مشروعية التدخل لأن الأمر هنا لا يمس بالدرجة الأولى بسيادة الدولة أو استقلالها السياسي أو تغير حدودها، بل يهدف إلى حماية الإنسان لا غير.

فجوهر الاختلاف ما بين المؤيد والرافض قائم حول نظرتهما لمسألة السيادة.

غير أن ما طرحه مؤيدو التدخل فيه بعض من المغالطة من خلال ما يلي:

– لا يمكن القول بأن التدخل العسكري لا يؤثر في سيادة الدولة الإقليمية بأي شكل من الأشكال.

–التدخل العسكري يشكل بحد ذاته تهديدا للسلم والأمن الدوليين على اعتبار أن مفهوم السيادة الوطنية مفهوم ليس قانوني مجرد بل مفهوم متغير يستجيب مع واقع البيئة الدولية، كما أن السيادة لم تعد مطلقة بل نسبية نتيجة للتطورات العالمية.

*عدم قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلم والأمن الدوليين يدفع الدول إلى التدخل العسكري من أجل استرداد حقها.

ولهذا يرى الدكتور **سمعان بطرس** بأن المؤيدون لمشروعية التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية قد وضعوا شروطا موضوعية وإجرائية صارمة لضمان عدم إساءة الدول لاستخدام هذه الرخصة وهي[2]:

الشرط الأول: أن يكون الهدف الأساسي من التدخل هو إنساني صرف؛ أي وقف انتهاكات حقوق الإنسان دون أن يكون هدف الدولة تحقيق مصلحتها.

الشرط الثاني: أن تكون هناك ضرورة للتدخل العسكري، بحيث يتم اللجوء للعمل العسكري بعد استنفاذ كافة الوسائل السلمية.

الشرط الثالث: تطبيق قاعدة التناسب، أن يكون استخدام القوة متناسب مع الهدف المراد تحقيقه.

الشرط الرابع: أن يسبق التدخل محاولة الحصول على موافقة الدول المستهدفة.

الشرط الخامس: يوافق ضحايا الانتهاكات لحقوق الإنسان على هذا التدخل.

---

[1] مفهوم التدخل الإنساني في القانون الدولي، مرجع سابق.

[2] جون بيليس و ستيف سميث ، مرجع سابق ،ص 802.

في هذا السياق يؤكد أصحاب نظرية المجتمع الدولي التضامني بأن هناك حق قانوني و واجب أخلاقي للتدخل لأغراض إنسانية من خلال ميثاق الأمم المتحدة الذي يلزم الدول بحماية الحقوق الأساسية للإنسان و أن القانون الدولي العام يعطي الحق بالتدخل لأغراض إنسانية من خلال حماية حقوق الإنسان و هذا ما يطرحه مايكل رايزمان micheal reisman بأن الفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة المواد 1 ,3, 55 , 56 ، تطرح أساسا قانونيا للتدخل القسري من جانب واحد.[1]

ومن خلال ما سبق فالأطراف المؤيدة و المعارضة لمسألة التدخل الإنساني قد وقفت عند نقطة أساسية وهي مسألة السيادة وطرحها في علاقة ترابطية مع انتهاكات حقوق الإنسان بالاعتماد على مرجعية أساسية وهي مسألة احترام هذه السيادة وإمكانية تجاوزها لاعتبارات أخرى تربط مشروطية عدم وجود مصالح أخرى يراد تحقيقها في إطار التدخل الإنساني ،ولهذا نجد أن مسألة السيادة أخذت بعدين في الوقت الراهن[2].

الأول: يتعلق بالسيادة من حيث أنها تعطى شعورا بالأمان من التدخلات العسكرية ، وهنا تم طرح الكثير من التساؤلات حول النظام العالمي القائم على مجموع دول ذات سيادة .

ثانيا: يتصل بمسألة حقوق السيادة في مواجهة التدخل الاجتماعي- الاقتصادي خاصة في ظل نظام دولي أصبح للفواعل من غير الدولة لها دور كبير مثل الشركات متعددة الجنسية وكذا المنظمات غير الحكومية وكذا ازدياد درجات الانكشافية الموجودة الآن بسبب تزايد وتطور وسائل التكنولوجيا والاتصال والمواصلات ،مما جعل كل المعلومات والصور تنقل عبر العالم خاصة في القضايا ذات أبعاد إنسانية وتمس بحقوق الإنسان وتهدد الأمن الإنساني، مما جعل مفهوم السيادة يعاد مراجعته وطرح مفهوم آخر هو **السيادة المرنة** .

فإذا توقفنا عند هذا المصطلح "السيادة المرنة " الذي تم طرحه و تداوله للدلالة على ازدياد مساحة التدخل واحتمالات استخدام القوة ضد دولة تنتهك حقوق مواطنيها .

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وطرح موضوع الإرهاب الدولي استخدم هذا المصطلح بشكل أكبر ، أين استخدم كمبرر لضرب الولايات المتحدة الأمريكية أفغانستان والعراق من أجل محاربة الإرهاب ودعم الديمقراطية ، فالسيادة المرنة هنا أصبح لها بعدين:

[1] جون بيليس و ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص823

[2] حسن البزاز، مرجع سابق، ص43.

الأول : السيادة لم تعد تقوم على البعد القانوني في مفهومها بل أصبحت لها أبعاد سياسية و اقتصادية ، أي أنها ليست شيء جامد يمكن خرقه بمبررات سياسية واقتصادية وإنسانية دون المساس بالحدود الإقليمية للدولة.

الثاني : أصبحت الأولوية للمصالح من جهة ومن جهة أخرى لحقوق الإنسان في التعامل مع الدول وهنا المقصود ما بين الدول الكبرى والدول النامية ، وبالتالي أصبح من الممكن القفز على مسألة السيادة بمفهومها التقليدي.

هناك من يرى بأن التدخل الإنساني مهما كان شكله ودوافعه فهو عمل غير مشروع لأنه يمس استقلال الدولة وسيادتها ،ولذلك يهتم ويركز على الحالات الاستثنائية فقط ، أين يكون فيه التدخل مشروعا قانونيا[1]، ونجد أن **أرتنز** Artenzوهو أحد مؤسسي التدخل الإنساني فإنه يربط التدخل الإنساني بمسألة خرق حقوق الإنسان فعندما تقوم حكومة دولة ما بعمل في نطاق سيادتها تنتهك به حقوق الإنسان بممارسات غير مقبولة من طرف الدول ، فالحق في التدخل هنا شرعي حسب رأيه[2].

و هناك من يعارض فكرة انتهاك سيادة الدولة بل يجب أن تقوم المنظمات الدولية هي بعملية التدخل الإنساني حسب رأي Rolin Jacquemyns[3].

فحسب رولن فإن التدخل الإنساني يبقى شيء لا بد منه لوقف انتهاك حقوق الإنسان لكن يجب أن تقوم به المنظمات الدولية بدل الدول وهذا لسببين:

1-يعتبر السيادة شيء لا يتم المساس بها أو اخترقها من طرف الدول مهما كان السبب.

2- اعتبر المنظمات الدولية هي المؤهلة لعملية التدخل لأن المنظمات الدولية تمثل إرادة مجموعة من الدول ، كما أنها تعبر عن الشرعية الدولية ، أي أن التدخل هنا يكون له مبرره وفق الشرعية الدولية.

وهذا ما أكده كذلك الأمين العام السابق للأمم المتحدة **بريز ديكولار** حيث قال "نحن نشهد تحولات في اتجاهات الرأي العام إلى الاعتقاد بأن الدفاع عن المظلوم المقهور لابد أن يسود على النصوص والحدود القانونية"[4]، وهنا يركز على نقطة أساسية وهي لابد أن يكون التدخل الإنساني وفق المواثيق

---

[1] محمد يعقوب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص18.

[2] فوزي أوصديق: مبدأ التدخل السيادة لماذا؟ ،الجزائر: دار الكتاب الحديث، 1999، ص235.

[3] ougior Antoine, la théorie de l'intervention d'hummanité,RGDIP,p34.

[4] لوزان فريدمان، أرامز روبرت، "الحرب لأهداف إنسانية والأمم المتحدة الجديدة وحفظ السلام"، **السياسة الدولية**، العدد151، 1994، ص332.

والقوانين الدولية وكذا تحت غطاء الأمم المتحدة والشرعية الدولية كما حدث في الصومال سنة 1991 وبالتالي نجد الجدل في الموازنة بين احترام سيادة الدول وبين المطالب الإنسانية مطروح بشكل دائم .

إلى جانب هذا هناك تحول في مفهوم السيادة من سيادة الدول إلى سيادة الأفراد كما جاء في خطاب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان السابق في الجمعية العامة في 20 سبتمبر 1999[1]، حيث لم يعد يراعي المفهوم التقليدي للسيادة إلى المتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية خاصة في ظل الاهتمام بالأمن الإنساني .

فمن خلال تصريح الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان نجد أنه أضاف بعد آخر لمفهوم السيادة وهو سيادة الأفراد ، لأن سيادة الدول بالمفهوم التقليدي وهو احترام الحدود الإقليمية أصبح من الممكن تجاوزها واختراقها من خلال التعاملات اليومية سواء في المجال الاقتصادية من خلال حركة التجارة العالمية أو من خلال التدفق الإعلامي حيث أصبح كل شيء ينقل على المباشر صوت وصورة أو عن طريق الأقمار الصناعية التي أصبحت تصور كل شيء ، وبالتالي التركيز الآن منصب حول الإنسان لذا أصبحت السيادة سيادة أفراد من خلال تقديس حقوقهم الأساسية وهذا ضمن إطار الأمن الإنساني.

و هناك اتجاه أخر و هو إطلاق مفهوم جديد للتخلص من القيود التي يفرضها مفهوم السيادة و بالتالي القدرة على التدخل لاعتبارات إنسانية و هو مفهوم المحاسبة[2] خاصة بعد أن غدت حقوق الإنسان جزء من المسؤولية الدولية .

فمفهوم المحاسبة الذي استخدم كوسيلة يمكن من خلاله تجاوز مفهوم السيادة ببعده التقليدي من أجل تبرير التدخل الإنساني ، فهذا المفهوم يعتمد على مبدّأ أساسي في جوهره وهو محاسبة كل الحكومات على ما تقوم به من انتهاكات لحقوق الإنسان اتجاه مواطنيها على اعتبار أن حقوق الإنسان جزء من المسؤولية الدولية وبالتالي إذا ما تم خرق هذه الحقوق والمساس بها فإن للمجتمع الدولي الحق في محاسبة الحكومات المسؤولة والتدخل لوقف هذه الانتهاكات.

ولهذا ذهب **deng François** إلى اعتبار السيادة التي تحظى بها الدولة لا يجب النظر إليها كامتياز مطلق ،إنما يمكن تعليقه إذا ما أخفقت في أداء واجباتها ومسؤولياتها اتجاه مواطنيها وللحصول

[1] عادل زقاع،التدخل الإنساني مأخوذ من موقع :
www.geocities.com/Adel Zeggah/rumani.htm/15/02/2009

[2] عماد جاد ، مرجع سابق ، ص 33

على امتيازات السيادة يتعين على الدول أن تحافظ على السلام والأمن ، بل يرى أن السيادة يجب أن تتضمن واجبا خارجيا يقضي بالتدخل حتى عسكريا إذا لزم الأمر[1].

أما أصحاب النزعة الليبرالية يرون بأن مفهوم السيادة أصبح يعتبر "خرافة"[2] نتيجة للاختراقات الموجودة في نظام الدولة القومية، بل مفهوم السيادة المطلقة أصبح معطلا إذ على الدول أن تعتمد على بعضها البعض في تحقيق أمنها.

فهذا الطرح يدفع بالدول إلى العمل على الالتزام بواجباتها اتجاه مواطنيها وبالتالي أصبح لمسألة السيادة بعد آخر في ظل التحولات الجديدة في العلاقات الدولية خاصة في مسألة التدخل الإنساني الذي أصبح مرتبط بواجب حماية حقوق الإنسان ضمن معطيات متغيرة حسب طبيعة النزاع في حد ذاته وكذا دوافع الدول من وراء هذا التدخل.

كما أصدرت اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة التابعة للأمم المتحدة لعام 2001 في تقريرها " اعتبر أن التدخل الإنساني يقوم على الفهم الحديث لمبدأ السيادة والذي يتضمن مسؤولية مزدوجة في احترام حقوق الإنسان داخليا واحترام سيادة الدول الأخرى خارجيا"[3].

و في سياق أخر جاء تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عندما انتقد دعوة كوفي عنان من أجل تعديل مفهوم السيادة بالقول بأن سيادة الدولة هو خط دفاعها الأخير في مواجهة قواعد عالم غير متوازن " و أضاف " متى تتوقف المساعدة و يبدأ التدخل "[4] في إشارة إلي عدم وجود قواعد محددة للتدخل و المساعدة الإنسانية و تعبيرا عن موقف دول الجنوب بصفة عامة.

وبالتالي ربطت هنا مسألة السيادة بمتغير أساسي وهو حقوق الإنسان، كلما احترم داخليا يتم احترام سيادتها خارجيا.

التدخل الإنساني والعولمة:

مصطلح العولمة يعني مزيجا متباينا من الروابط والعلاقات المتداخلة التي تتجاوز الدولة القومية ، يقول كل من كوهين وناي بأن مصطلح العولمة برز ككلمة جذابة عام 1990 كما هو الحال بالنسبة لكلمة الاعتماد المتبادل في التسعينات .

---

(1) Jean François Riaux, la sécurité humaine une nouvelle conception des retâtions internationales, paris: l' Harmattan, 2002, p24

[2] محمد يعقوب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص44.

[3] حسن البزاز، مرجع سابق، ص67.

[4] عماد جاد ، مرجع سابق ، ص 34

يعتبر تعريف العولمة أمر صعب نظرا لتعدد تعريفاتها فالعولمة ظاهرة تبلورت عمليا مع نهاية القرن 20 و مازالت تتبلور ، حيث أول من أطلق مصطلح العولمة معرفيا عالم الاجتماع الكندي مارشال ماك لوهان عند صياغته لمفهوم القرية الكونية.[1]

فعالم العولمة هو عالم يتصاعد فيه ترابط الأحداث السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث ظهر هذا المصطلح أول مرة في القاموس سنة 1961 ، معطيا ملامح للعولمة تتمثل في الاتصالات و تزايد شبكات الحاسوب و تعدد و تزايد المنظمات غير الحكومية و الشركات المتعددة الجنسية و التغير المناخي كتآكل طبقة الأزون و تزايد الإنتاج من خلال المصانع العالمية.[2]

و في تعريف أخر للعولمة " **هي مجموعة الظواهر و المتغيرات و التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الإعلامية و التكنولوجية التي تمتد تفاعلاتها و أبعادها لتشمل بدرجات متفاوتة و أشكال متعددة دول العالم حيث لا توجد دولة في العالم في الوقت الراهن تستطيع أن تعزل نفسها عن مجريات و تيارات العولمة**".[3]

و العولمة من حيث هي ظاهرة موضوعية ترتكز على مقومات و ثمار الثورة الصناعية إلي جانب ارتكازها على خلفية إيديولوجية في الطرح النظري للعولمة من منطلق معياري وفق أهداف تعبوية.[4]

أما جيمس روزنو يرى بأن العولمة" **هي العلاقة القائمة بين مستويات متعددة للتحليل الاقتصادي والسياسة و الثقافة و الأيديولوجية وتشمل تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار الأسواق وتمثل السلع المستهلكة بمختلف الدول وإنتاج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة**[5].

ويعرفها برنامج الأم المتحدة الإنمائي[6] :هو اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمال والمال والمعلومات في سوق عالمية وحيدة ومتكاملة ومن ناحية المبادئ فهي تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بان التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون لها أفضل مردود على النمو والبشر.

---

[1] عباس أبو شامة ، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ، الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006 ، ص 11

[2] جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 34

[3] مرجع نفسه ، ص 217

[4] David held , globalizing world, op-cit, p 127

[5] حسن البزاز، مرجع سابق، ، ص83.

[6] برنامج الأمم المتحدة : www.un.org/arlin.html/

أما صندوق النقد الدولي يعرف العولمة[1]:**الاعتماد الاقتصادي المتبادل المتنامي لجميع بلدان العالم الذي نتج عن تزايد حجم وتنوع التعاقدات والصفقات العابرة للحدود و المواد والمنتجات والخدمات وللتدفقات الدولية لرؤوس الأموال".**

فمن خلال التعاريف السابقة للعولمة نجد أنها ظاهرة شاملة تحتوي على مجموعة من المتغيرات التي تقوم في الأساس على الجانب الاقتصاد من خلال تزايد التدفقات المالية وتحرير الأسواق العالمية ، بالإضافة إلى الجوانب الأخرى التي لا تقل عن الجانب الاقتصادي كالمعلومات والإعلام والسياسة والثقافة وغيرها .

ففي الوقت الحالي لا يمكن لأي دولة من الدول أن تعزل نفسها عن حركية العولمة مهما كانت ، فهي تمثل النسق العام الذي يسير فيه العالم.

فالعولمة أثرت بشكل كبير على القضايا الدولية ، خاصة مسألة الأمن الإنساني وتأثيرها على التدخل الإنساني ، وهذا ما سنحاول تحليله من خلال تبيان تأثير إفرازات العولمة على التدخل الإنساني من خلال ما يلي :

***قضايا الأمن الإنساني:** هي قضايا كونية أو عالمية ومواجهتها تتطلب سياسات رشيدة وتعاونا على المستوى العالمي وهذا يتطلب:

– التوصل إلى أداة إلزامية تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية في إطار الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان.

–بالإضافة إلى بروز قضايا إنسانية تهم أمن البشرية بصفة عامة مثل الفقر والأمراض والتلوث البيئي ، فهذه القضايا تتطلب تعاون دولي بين مختلف الفواعل سواء كانوا دول أو منظمات دولية أو منظمات غير حكومية خاصة في ظل إفرازات العولمة حيث يتزايد النشاط الاقتصادي وسائل الاتصال والمواصلات والتطور التكنولوجي الذي ساهم في رفع من درجة التشابك في المصالح والعلاقات ما بين الدول والفواعل الأخرى.

– أثرت العولمة بشكل آخر على مسألة الولاءات ففي السابق كانت الولاءات للوطن ، لكن مع التحولات الحاصلة أصبح الولاء لأطراف أخرى كالانتماء القبلي وحتى لأشخاص مثل ولاء أفراد القاعدة لأسامة بن لادن ، فنجد أن هذه الإفرازات ساهمت في بروز مشاكل داخل الدولة كازدياد الصراعات والانشقاقات والنزاعات وبالتالي فرضت العولمة إعادة النظر في مسألة الو لاءات

[1] www.world.bonk.org/Gballistion03/02/2009

*تزايد النشاطات الاقتصادية وزيادة عدد التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، فهذه من بين أهم إفرازات العولمة ، وهذه النشاطات دفعت إلى تزايد تشابك المصالح ومنه أصبح هناك أولويات بالنسبة للدول .[1]

دور وسائل الاتصال وتدفق المعلومات سواء عبر الانترنيت أو الفضائيات أدى إلى ازدياد درجات الانكشافية مما جعل العالم قرية كونية بالفعل يفضح أي شيء في العالم وهذا ساهم كثيرا في دفع عمليات التدخل الإنساني لما تبرزه وسائل الاتصال والقنوات الفضائية من انتهاك لحقوق الإنسان.

و الأمر لا يقتصر هنا على مسألة التدخل بل حتى على النزاعات حيث أصبحت السمة الكبرى للحروب الجديدة هي كونها تتم خارج السياق التصادمي بين الدول بل داخل حدود الدول القطرية ذاتها و بين مكوناتها القومية ، فالعولمة أفضت إلي إخراج ديناميكية اقتصادية و اجتماعية عن الرقابة المباشرة للدول و هذا ما أكده توفلر في كتابه السلطة الجديدة إلي أن ديناميكية العولمة بقدر ما تقرب أرجاء المعمورة في هوية كونية واحدة بقدر ما تهدد الكيانات الوطنية.[2]

فمقولة العولمة ترادف عبارة الشوملة globalisation من خلال هذه العبارة فإن الشوملة هي القولبة الكلية لمختلف مسارات العالم وفق المحددات و الآليات و الاتجاهات نفسها[3] ، حيث ارتبطت بنقطتين و هما عولمة الأمن و عولمة حقوق الإنسان من منظور الشرعية الدولية القائم على آليتين و هما:

- نشر الديمقراطية التعددية
- الدفاع عن حقوق الإنسان

فالعولمة أعطت نتيجة لها من الأهمية بمكان وهي مسألة عولمة الأمن وعولمة حقوق الإنسان ، فعولمة الأمن أصبحت أمر لا مفر منه على اعتبار أن العالم أصبح قرية كونية وأن أي حدث في مكان ما يؤثر في المناطق الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر ومثال على ذلك ما يحدث في دول الساحل

---

[1] تحولات مفهوم الأمن الإنساني أولا، مأخوذ من موقع:
www.istomontine.net/sosic/mafoheem/2003.le16/02/2009

* إن مصطلح القرية الكونية Global village والاعتماد المتبادل Interdépendance مصطلحان ضمنها روبرت كوهين وجوزيف ناي مع نهاية العقد السابع من القرن الماضي في كتابهما القوة والاعتماد المتبادل التي تحدث فيه عن درجة التداخل والتكامل والاعتماد المتبادل الذي يحدث بين الدول والوحدات السياسية وخاصة في المجالات الاقتصادية وما سيؤول إليه المستقبل (حسن البزاز ، مرجع سابق، ص98).

[2] السيد ولد باه ، مرجع سابق ، ص 57

[3] جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 123

الإفريقي حيث تتواجد الجماعات الإرهابية ، فأمن هذه المنطقة أصبح مرتبط ليس فقط بدول الساحل بل بالدول المجاورة إلي جانب الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية ، لان أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت مرجعا أساسيا في الأمن باعتبار أن لا أحد مستثنى من الإرهاب مثلا ، إلي جانب انه يتطلب تكاثف الجهود لمحاربته، بالإضافة إلى قضايا البيئة والفقر وغيرها من مسائل الأمن الإنساني .

و من خلال نشر الديمقراطية التعددية والدفاع عن حقوق الإنسان اعتبرت انتصار للصيغة الليبرالية من حيث أن الفرد له حريات فردية واسعة تقوم على ايدولوجيا النزعة الإنسانية الجديدة وفق منطق الكونوية أين أصبح التدخل الإنساني أمر لا مفر منه في ظل عولمة الأمن و حقوق الإنسان.

المطلب الثاني : فعالية تدخل الدول في النزاعات الدولية

عرفت النزاعات الدولية تزايدا بعد نهاية الحرب الباردة ونفس الشيء بالنسبة للنزاعات الداخلية ، ليس هذا فقط بل تزايد عدد الفقراء في العالم وبروز أمراض فتاكة كأنفلونزا الطيور و الخنازير وارتفاع عدد ضحايا الأمراض الأخرى كالسيدا والتدخين والملاريا، وكذا الإرهاب والجريمة المنظمة ، هذه المشاكل جعلت من الضروري تحرك المجتمع الدولي لمواجهة هذه المشاكل .

غير أنه وجد تباين في دور الدول اتجاه النزاعات الدولية في العالم خاصة من طرف الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث نشهد تحرك سريع في بعض النزاعات وتجاهل قيام النزاعات أخرى ، وأحيانا أخرى نجد انقسام ما بين الدول الكبرى اتجاه نزاع واحد ما بين مؤيد للتدخل ورافض له ومن يضيع معايير لعملية التدخل.

وما يمكن ملاحظته بعد نهاية الحرب الباردة تعدد صور التدخلات من طرف الدول الغربية كما يلي[1]:

- ✓ التدخل لأسباب إنسانية لمنع انتهاك واسع النطاق لحقوق الإنسان .

وهي أكثر التدخلات التي قامت بها الدول الغربية ، لأنها كانت موجهة بالأساس لوقف انتهاكات حقوق الإنسان مثل ما حدث في البوسنة والهرسك ، كوسوفو.

- ✓ التدخل لأسباب أمنية سواء كان ذلك لوقف استعمال وشيك لأسلحة الدمار الشامل أو لمكافحة الإرهاب.

التدخلات كانت هنا لأسباب أمنية أكثرها مكافحة الإرهاب مثل ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وكذلك في العراق .

- ✓ التدخل لأسباب بيئية لوقف إطلاق مواد تسبب أضرار للمناخ والبيئة.

[1] محمد يعقوب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص149

التدخل لأسباب بيئية في هذه الحالات يصنف الباحثون هذا النوع من التدخل المخصص للمنظمات الدولية وكذا المنظمات غير الحكومية وليس للدول بشكل مباشر ، لكن تدخل الدول يكون بإصدار قرارات دولية تلزم دولة ما باحترام القوانين ولكن هذا نادر ما يتم إلا في حالات معينة مثل التجارب النووية في البحار أو تحت الأرض كما تم مع الهند وباكستان وكوريا الشمالية .

كما لعب الرأي العام الغربي خاصة والعالمي عامة دورا مهم في تسهيل مسألة التدخل الإنساني من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان ، من خلال تجنيد وسائل الإعلام وتعبئة الرأي العام من طرف المنظمات غير الحكومية للتأثير على قرارات حكوماتهم ، وهذا ما يقرأ في رأي الكثيرين بأنه تراجع في دور الدولة في ضبط النزاعات.

كما ساهمت عوامل كثيرة في تسهيل وتفعيل تدخل الدول من بينها:

–تطور وسائل التكنولوجيا العسكرية الحديثة التي تسمح بالتدخل في الدول ذات السيادة من أجل وقف الانتهاكات، بدون الدخول لأراضي الدول من خلال استخدام سلاح الجو في ضرب الدول بواسطة سلاح الطيران وكذا الصواريخ الذكية والعابرة للحدود ، وبالتالي حرب دون معارك على الأرض كما حدث في كوسوفو.

- ساهمت نهاية الحرب الباردة في المساعدة على تدخل القوى العظمى في النزاعات الداخلية والدولية بسهولة دون الخوف من نشوب حرب دولية بسبب زوال القيود التي وضعت من قبل.

من جانب آخر نجد أن عمليات التدخل التي تقوم بها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على نقطة أساسية و هي الانتقائية والتي تهدف من خلالها حماية الاستقرار الدولي من جهة ومن جهة أخرى المحافظة على مصالحها والتوازنات الموجودة بما يحقق أهدافها.

فالولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا مهما في قرارات مجلس الأمن و في عمليات حفظ السلام ويمكن أن نميز كيفية تدخلها بشكل انتقائي وفق منطق مصلحي وأحيانا على حساب معاناة الشعوب.

فخلال الفترة مابين أفريل 1991 والي جويلية 2000 قامت الأمم المتحدة بـ 34 عملية حفظ سلام تباينت مهامها وتراوحت بين النجاح والفشل[1] .

ولا نريد أن نبين دور الأمم المتحدة كمنظمة دولية بل نريد أن نبين ونوضح دور الدول الكبرى خاصة في عمليات التدخل من وراء هذه المنظمة أو بشكل منفرد ويمكن أن نميز بشكل جلي المعيار الذي تعتمده الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة التدخل من خلال الدراسة التي قامت بها مؤسسة THE HERITAGE FONDATION المتخصصة في الدراسات الأمنية و الإستراتجية أين اقترحت جملة من التوصيات في عمليات التدخل سنة 1999 كان أهمها[2]:

[1] حسن نافعة . مبدأ علم السياسة ، الإسكندرية : مكتبة الشروق الدولية ،2007، ص451

[2] هالة سعودي ، ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن ، القاهرة ، دار المعارف للنشر 1996، ص 46

- ♦ استبعاد إرسال قوات أمريكية إلى كمبوديا و الصومال أو يوغسلافيا حيث لا يوجد للولايات المتحدة مصالح اقتصادية أو إستراتجية في هذه المناطق .
- ♦ ضرورة المحافظة على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التصرف المنفرد من دون التشاور مع الأمم المتحدة في قضايا مهمة لصالح الأمن القومي الأمريكي.
- ♦ ضرورة تخفيض نسبة مساهمة الولايات المتحدة في عمليات حفظ السلم حيث يجب على كونجرس تخفيض هذه النسبة إلى 30 %.

ويمكن أن نرى من خلال تصريحات الإدارة الأمريكية ومواقفها من التدخلات كما حدث في "البوسنة والهرسك" حيث رفضت المشاركة في قوة ما لم تكون هي على رأس القوة الدولية، بل لم يتم التدخل في رواند إلا بعد حدوث مجازر كبيرة ولم تشارك فيها ،وهذا ما يفسر غياب المجال الحيوي لها في هذه المنطقة وليس لدوافع إنسانية كما تدعى[1] .

وإذا نظرنا الي التدخل في الصومال الذي قامت به الولايات المتحدة حيث دعت في نوفمبر 1992 إلى إرسال قوة عسكرية لتوزيع المساعدات الإنسانية مباشرة في الصومال ، ويمكن أن نستنتج أسباب هذه القوة كما يلي[2]:

- تدارك غياب أمريكا في إفريقيا لصالح الدول الأوروبية خاصة فرنسا .
- محاولة إعطاء صورة للعالم أن أمريكا لا تتدخل فقط من أجل حماية مصالحها كما حدث في حرب الخليج الثانية بل أنها تسعى لحماية الإنسانية .
- إلى جانب رغبتها في السيطرة على منطقة القرن الإفريقي ونجد هنا إنفراد الولايات المتحدة كقوة عظمى بدل من الأمم المتحدة حيث جاء انسحابها بعد فقدانها لـ18 فردا من جيشها،وبتالي نجد أن تدخل الدول يكون متأخر ويخلف ألاف ضحايا وهذا مايجعل حرية الفرد أو الإنسان ليس هي الهدف الأول.

و لهذا فان قرار التدخل لا يمكن فصله عن طبيعة النزاع أو القضايا التي يدافع عنها أطراف النزاع مادام يهدف إلى حل النزاع وليس إنقاذ حياة الإنسان وبالتالي يبطل العمل العسكري ويبطل مصداقية العمل الإنساني ويعرقل جهود الإغاثة الإنسانية[3] .

أما التدخل في كوسوفو فكان بتدخل الحلف الأطلسي بعد مجازر التي قام بها الصرب اتجاه ألبان كوسوفو ، فكان اجتماع وزراء خارجية الحلف الأطلسي في بروكسل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد فشل الدول الأوروبية في إيجاد حل سلمي لأزمة كوسوفو،غير أن الولايات المتحدة فضلت

---

[1] حسن طالب ،" عمليات الأمم المتحدة وحفظ السلام " ، السياسية الدولية ، العدد198 أكتوبر 2002، 105

[2] Maurice Bertand , ONU la découverte , 5eme édition, Pris : Repères , 2004 p96

[3] محمد يعقوب عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص 174

عملية التدخل العسكري وهذا من منطلق حق الحلف في التدخل في أي مكان في أوروبا أو في العالم من أجل صيانة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعتبر هذه فرصة للحلف الأطلسي لتطبيق إستراتجية بعد نهاية الحرب الباردة وتجاوز الأمم المتحدة و الشرعية الدولية .

ويمكن أن نستقرأ الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية و الحلف الأطلسي من ورائه:

- التدخل كان يهدف حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا .
- فرض سيطرت الولايات المتحدة على منطقة البلقان بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بعد أن كانت منطقة نفوذ للإتحاد السوفياتي سابقا و محاولة فرنسا فرض نفوذها أيضا.
- محاولة تدارك الدور الأمريكي في المنطقة خاصة بعد الدور الذي لعبته في الحرب للصرب على البوسنة والهرسك وهذا يعتبره الكثيرون دورا متأخرا.
- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في رسم صورة للرأي العام الأمريكي والعالمي على أنها قوة الحامية للديمقراطية وحقوق الإنسان وتغير صورتها خاصة بعد فشلها في الصومال وحربها في الخليج.

وهذا ما يؤكده ألان جوكس Alain Jox أن استخدام القوة في عمليات التدخل الإنساني للولايات المتحدة الأمريكية لابد أن يكون مبني على أسس الغاية و الهدف من عملية التدخل[1].

وبعد 77 يوما من القصف الجوي تم توقيف عمليات التطهير العراقي، نشرت قوات دولية" KFOR"، وتبين جليا مدى قوة الولايات المتحدة الأمريكية في فرض قوتها لأن الأوروبيين لا يزالون بحاجة للدعم الأمريكي في كل النزاعات بأوروبا.

السؤال الذي يطرح هنا لماذا لم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي في المناطق الأخرى التي تعرف نزاعات داخلية وإبادة وتهديدات عن الحياة البشرية خاصة في إفريقيا؟

كما نجد أن دور الدول يأتي متأخرا في وقف انتهاكات حقوق الإنسان وكذا حماية أرواح البشر.

ولهذا فإن فعالية تدخل الدول مرتبط بقرارات ووجهات نظر القوة الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وكذا مجال الحيوي ومصالح الدول في المقام الأول.

وحسب بريجنسكي التدخل الأمريكي يكون وفق ثلاثة أنواع[2]:

- ✓ تدخل مرتبط بالأمن الدولي الذي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدعمه بأية وسيلة .

[1] ألان جوكس ، إمبراطورية الفوضى، (تر:غاز يرو)، بيروت : دار العربي ، 2005 ، ص 189

[2] تقرير السياسة الخارجية: تحديات القيادة في القرن الواحد والعشرون، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد 78 في ديسمبر 19ص79

- ✓ ومنها التدخل العسكري المنفرد منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وضمان الاستقرار والحفاظ على الموارد الاقتصادية المهمة.
- ✓ ومنها التدخل المرتبط بالاقتصاد الدولي ويتطلب العمل الجماعي ومعالجة مشاكل الهجرة وحقوق الإنسان وداء السيدا ولذا فهو يرفض التدخل الموجه لغير حماية أمن الولايات المتحدة ومصالحها الحيوية لأنه يستنزف طاقتها.

و في نفس السياق برز وجه أخر للتقليص من التدخلات الخارجية الأمريكية التي جاءت بغط من الرأي العام الأمريكي نتيجة لعف الاقتصاد الأمريكي و ارتفاع الضرائب على المواطنين ، لهذا ازداد الضغط في اتجاه تقليص نفقات عمليات التدخل و التركيز على المشاكل الداخلية ، و هذا ما عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي السابق وران كريستوفر في أكثر من مناسبة[1] .

وهنا بدأت الدراسات السياسية و الإستراتجية في الولايات المتحدة تحث الإدارة الأمريكية على تجنب التدخل في النزعات الدولية خاصة ذو طابع داخلي بسبب الإمكانيات بحيث يكون مقصور على حماية المصالح الأمريكية المهددة بالخطر فقط.

رغم ذلك طرح الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون مبدأ التدخل الإنساني الذي يقوم على إعلان حقوق الإنسان الأمريكي لعام 1776 و تشجيع حقوق الإنسان و حمايتها و تحقيق السلام الديمقراطي ، حيث اعتمد هذا المبدأ من خلال تدخل الو م ا في كوسوفو[2].

هناك محددات تلعب دورا في قرارات التدخل الإنساني وهذا ما دعي ماتيو روتشيلد MATTHEW ROTHSHILD إلى نقد مبدأ كلينتون للتدخل الإنساني باعتباره يعد أمر وهميا، فالرئيس بيل كلينتون الذي قال إن الولايات المتحدة الأمريكية ستتدخل لمنع قتل المدنيين الأبرياء بسبب جنسهم أو دينهم هو نفسه الذي قال أمام الأمم المتحدة بعد شهور من التدخل في كوسوفو "الآن عندنا مصالح مختلفة في أجزاء العالم وإننا لا نستطيع التدخل في كل مكان يتم فيه انتهاك حقوق الإنسان ، و هذا ما دعي بالرئيس بن كلينتون إلي طرح فكرة أخري في 19 جانفي 1999 تعهد أن قوات بلاده ستتدخل بصفة منفردة كلما دعت الحاجة إلي ذلك لحماية مصالحها [3].

و اعتمد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على الدراسة التي أعدها معهد السياسة التقدمية PIT في الجوانب السياسة الخارجية و الاقتصادية حيث تضمن[4] :

*وضع الدبلوماسية التجارية في مركز الإستراتيجية الأمنية .

---

[1] محمد يعقوب عبد الرحمان ، مرجع سابق ص 182

[2] مرجع نفسه ، ص190

[3] السيد ولد باه ، مرجع سابق ، ص 79

[4] مروان بشارة ، بيل كلينتون ، بيروت : دار الساقي ، 1993 ، ص 72

* استعمال السياسات التجارية لتشجيع التغيرات في العالم .
* وقف المساعدات الخارجية للأنظمة المستبدة و الفاسدة .
* تعزيز الدعم الأمريكي للمؤسسات الديمقراطية .
* تأكيد على أن السياسة الخارجية لا تصب في المصلحة الاقتصادية لن تحصل على تأييد

وبتالي فإن تدخل الولايات المتحدة جاء بناء على مصالحها في الوقت التي بنت علاقاتها على اعتبارات حماية حقوق الإنسان و الديمقراطية متناسية أن البعد الأخلاقي يرفض اللجوء إلى القوة إلا وفقا للشرعية الدولية وليس لحسابات مصلحيه.

ففي سنة 1993 أعدت وزارة الدفاع تقريرا يقوم على مراجعة للإستراتجية العسكرية المتبعة من قبل و هذا لمواجهة مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث ربطت التدخل بسببين وهما[1] :

- ✓ التهديدات النابعة من انتشار أسلحة الدمار الشامل في أيدي القوة الدولية المعادية .
- ✓ التهديدات الإقليمية النابعة من أعمال عدائية تقوم بها قوى إقليمية تتعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ،إلى جانب التهديدات التي تمس النمو الديمقراطي والإصلاحات الجارية في دول الكتلة الشرقية سابقا.

بالإضافة إلى المحددات التي وضعها الجنرال كولبين بوال رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة الأمريكية في النتائج التالية[2] :

- ✓ أن يكون النزاع شديد الارتباط بالمصالح الأمريكية.
- ✓ وأن عملية التدخل غير مكلفة بشريا وماديا ويكون النصر فيها مضمون.

ونفس الأمر ينطبق على الدول الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا ، أين نجد أن فرنسا تتدخل في المستعمرات السابقة لها كلما رأت أن هناك تهديد لمصالحها، فالمحرك الأساسي لعمليات التدخل هو حماية مصالحها ومناطق نفوذها كما هو الحال في تدخلها كوت ديفوار وتشاد ومالي ونيجر حيث تتدخل عن طريق إرسال قوات أو بواسطة تقديم مساعدات ، ونفس الشيء حدث معها في رواندا أين تدخلت لحساب أحد أطراف النزاع لكن من منطلق حماية مصالحها لا من منطلق حماية حقوق الإنسان.

كما تدخلت الدول الكبرى مثلا في النزاع الذي كان قائم في تيمور الشرقية حيث كان التدخل فعلا في المقابل لم يتم التحرك في المجازر التي ارتكبت في البحيرات الكبرى أو في فلسطين.

ولذلك يمكن القول: إن احترام الولايات المتحدة لحقوق الإنسان و الديمقراطية في عالم ما بعد الحرب الباردة يعتمد على البرغماتية التي تتجلى صورها في المعايير المزدوجة و في التضحية بهذه الحقوق الإنسانية إذا تعارضت مع مصالحها السياسية والاقتصادية .

---

[1] مروان بشارة مرجع سابق ، ص191

[2] محمد يعقوب عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص192

المطلب الثالث: فعالية المنظمات غير الحكومية

قبل التطرق لفاعلية المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية لا بد أن نستعرض أهم التغيرات الدولية التي تنشط فيها هذه المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى معالم النظام الدولي الحالي.

لقد ترتب على هذه التغيرات الدولية الجديدة المعالم الرئيسية الآتية:

- يتسم النظام الدولي الراهن بتعددية قطبية في مجال الاقتصاد وأحادية القطبية في المجال العسكري فتزايد القوة الاقتصادية للدول الصاعدة مثل الصين واليابان وأوروبا مقابل تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية بما يعني مطالبة هذه القوى الصاعدة بدور في صنع القرار الدولي هذا ما يحتم على الولايات المتحدة مراجعة سياسة اتخاذ القرار لوحدها وتخليها على مفهوم الهيمنة المطلقة.

- مع انتشار المفاهيم الليبرالية الغربية تمكنت القوي الاقتصادية العملاقة من تقليص دور الدولة القومية و الاستغناء عن بعض الوظائف الأساسية التي تقوم بها كظهور فكرة الجيش المحترف بعد نهاية الحرب الباردة فألغت فرنسا نظام التجنيد الإجباري عام 1996 لان الدولة لم تعد بحاجة إلى قوة عسكرية لفتح أسواق خاصة لقدرة الشركات المتعددة الجنسيات على الدخول إلى أي دولة ، كماً ضعف دور البنك المركزي في ضبط أسواق الصرف الخاصة والعامة ، وبفعل نظام الاعتماد المتبادل الدولي تغير مفهوم الدولة حيث برزت تفاعلات جديدة تتم عبر الدولة فلا يكون أحد طرفي التفاعل ممثلا دولة أو حكومة ،أي يمكن أن يتم الاتفاق بين جمعيات أو منظمات غير حكومية محلية مع حكومة دولة أخرى أو حتى مع منظمات دولية أو منظمات غير حكومية محلية أو دولية دون المرور على السلطات الدولة ،وبمعني عدم قدرة الدولة على عزل البيئة الداخلية عن تأثيرات البيئة الدولية الأمر الذي أضعف السيادة القانونية للدولة.

-والمقصود هنا أن الاستعمار بمفهومه التقليدي لم يعد موجودا بل المتغيرات الحالية هي التي رسمت استعمارا من نوع جديد تكون فيه الدولة مستقلة من الناحية الشكلية بمعنى الحدود الإقليمية وسلطة حاكمة، غير أن تزايد الدور الاقتصادي أصبح يفرض ضغوطات وقيود وتوجهات جديدة على الدولة حيث أصبحت حدودها مفتوحة لكل السلع في إطار اتفاقيات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وكذا حرية تدفق رؤوس الأموال والأشخاص والتالي سلطة الدولة بدأت تتراجع أمام هذا الاستعمار الجديد [1].

- لقد لعبت التكنولوجيا دور مركزي في تفاعلات الدولة مع بيئتها الداخلية و الخاصة بل أثرت على الوظائف الأساسية التي كانت تؤديها من خلال التحديات الأساسية وهي [2]:

[1] محمد يعقوب عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 135

[2] مرجع نفسه ، ص 136

- التحدي الاقتصادي : جسدت الثورة الصناعية والتكنولوجيا فكرة الاعتماد المتبادل *بحيث جعلت كل دولة بحاجة إلى الدول الأخرى لتوفير مستلزماتها وهذا ما جعل الدول تبقى تحت رحمة الدول الأخرى .
- التحدي القيمي : ساهمت ثورة الاتصالات والمواصلات في بروز ثقافة إنسانية عالمية تعمل على دعم السلام والأمن الدوليين وكذا الحد من أدوات الرقابة للدولة.
- التحدي الأمني: غيرت التكنولوجية العسكرية الحديثة مفهوم الأمن التقليدي وحرمة الحدود السياسية، كما حل مفهوم الأمن الجماعي بعد ضعف القدرات الدفاعية للدول الوطنية .

من خلال ما سبق نجد أن هناك تغير في رسم الأولويات بالنسبة للدولة في ظل تزايد دور المنظمات غير الحكومية خاصة فيما يتعلق بالمصالح الإنسانية التي أصبحت تضع حواجز على العلاقات الخاصة للدولة كما حدث في مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية عام 1991 [1] حين اضطرت الإدارة الأمريكية إلى الكشف عن البنود التفاوضية المتعلقة بأوامر الصحة والهجرة والعمالة والتلوث وحماية الأطفال بعد الضغط الذي مارسته المنظمات الغير حكومية .

فدور المنظمات غير الحكومية يتزايد في ظل تزايد المشاكل التي يعرفها العالم سواء كانت نزاعات دولية أو اضطرابات داخلية ، فمثال على ذلك ما تقوم به هذه المنظمات في أفغانستان من تقديم مساعدات غذائية للسكان والعلاج وتوفير مستشفيات ميدانية ومدارس في منطقة لا تزال لم تعرف الاستقرار بعد ، رغم وجود قوات الحلف الأطلسي غير أن هذا الأخير ينحصر دوره في الجانب العسكري والأمني.

ويمتد نشاط المنظمات غير الحكومية إلى مجالات أخرى كالتعاون مع الأمم المتحدة وكذا بعض الدول المانحة التي تقدم لها الدعم والمساعدات المالية والمادية من أجل تقديم خدمات للأفراد، هذه الخدمات تكون نوعية بمعنى أنها تتطلب مختصين في هذا مجال معين مثل الطب أو الغذاء.

من جانب آخر يمكن أن نلمس أهمية دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية من ناحية الفعالة وسرعة التدخل أثناء النزاع ، في ظل تباطئ تدخل الدول الذي يرتبط أساسا بإجراءات قانونية وبرتوكولات دبلوماسية مما يجعل عدد الضحايا يتزايد والنزاع يتعقد ، لكن في المقابل نجد المنظمات غير الحكومية تتدخل في النزاعات الدولية لتقديم المساعدات وتقوم بنصب مستشفيات ميدانية وتؤمن مناطق آمنة للمواطنين ، ومثال على ذلك ما حدث في ديسمبر 2008 عندما قامت إسرائيل بقصف قطاع غزة

* الاعتماد المتبادل هو العلاقات التي تربط المجتمعات لإقامة شبكة علاقات بإمكانها أن تكون قاعدة لضمان السلم الدولي على أساس الديمقراطية الليبرية وفي إطار الأطراف (عمار حجار ، السياسة الأمنية الأوربية)، ص 17 .

[1] محمد يعقوب عبد الرحمن ، ص 136

راح ضحيته المئات من المواطنين أمام عدم تدخل الدول وضياع الوقت في أروقة الأمم المتحدة ، لكن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تدخلت وقدمت المساعدات اللازمة.

وهذا ما يدفعنا إلى وضع الاستنتاجات التالية :

- تكمن أهمية المنظمات غير حكومية في فعاليتها وسرعتها في التدخل في المساعدات الإنسانية وحماية الأفراد وتقديم الدعم اللازم في بداية النزاعات أو الكوارث.
- يتبين محدودية الدور الذي تقوم به الدول في وقف انتهاكات حقوق الإنسان خاصة في النزاعات الدولية والداخلية وهذا لإتباعها إجراءات معقدة وطويلة كالمقترحات الدبلوماسية وتقاطع مصالح الدول .
- تزداد أهمية المنظمات غير الحكومية في نقطة أساسية وهي الاستمرارية في تقديم المساعدات الإنسانية وكذا الخدمات الأساسية خاصة في مناطق النزاع كضمان الحاجيات الغذائية وكذا ضمان التعليم وتقديم التغطية الصحية التي تعجز عن توفيرها دولة معينة لوحدها .

ومثال آخر على أهمية دور المنظمات غير الحكومية فالأمم المتحدة مثلا تقوم بعقد عقود مع المنظمات غير الحكومية لتأمين المساعدات لحوالي 1.74 مليون شخص في دارفور[1] ، فالمنظمات غير الحكومية تعد وسيط وفعال رئيسي في هذا المجال.

إلى جانب الضغط الذي تمارسه هذه المنظمات على الحكومات خاصة في ميدان احترام حقوق الإنسان ومطالبتها بالالتزام بذلك وهذا من خلال إصدار تقارير سنوية تفضح الممارسات الحكومية رغم التشكيك في المعايير التي تعتمدها إلا أنها تمارس فعلا ضغطا ، على غرار منظمة العفو الدولي "امنستي" وكذا أنشطة منظمة الشفافية العالمية و منظمة الصحافيين بلا حدود وغيرها من المنظمات التي تصدر سنويا تقارير بل أكثر من ذلك أنها تقوم بعمليات تقيمية ومراقبة في السجون والمدارس داخل الدول مما يبين مدى قوة هذه المنظمات وكذا فاعليتها ، و مثال على ذلك الدور الذي لعبته في مسألة دارفور و إصدار قرار

من طرف الرئيس السوداني لتوقيف أكثر من 13 منظمة غير حكومية في أعقاب إصدار مذكرة التوقيف ضد الرئيس السوداني[2].

و نلخص أهمية هذا الدور في ما يلي :

–المستوى الأول : حجم تغطيتها للمساعدات الإنسانية في منطقة نزاع وهي " دارفور كحالة وكذا اعتبارها الطرف المسموح له بتقديم المساعدات وكذا التحرك داخل الدولة ويلقى إجماع بين أطراف النزاع

[1] المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة www..UN.org , Arabic/ htlm 2009/03/11

[2] أكثر من مليون شخص مهددون بعد طرد المنظمات غير الحكومية من السودان ، مأخوذ عن موقع حزب الدستور : www .addustor.com/view topic .Arabic .htlm. بتاريخ 2009/03/05

وكذا الأطراف الدولية في ظل انغلاق قنوات التواصل بين الحكومة والأطراف الدولية وكذا الحكومة والحركات المتمردة .

– المستوى الثاني: قدرة وقوة المنظمات غير الحكومية على التأثير في السياسة الداخلية للدول وكذا اعتمادها كمرجعية في اتخاذ القرارات الدولية إلى جانب عامل ضغط في التحويل وتبني سياسات معينة لدى الكثير من الحكومات الدول سواء كانت دول كبيرة أو دول صغيرة.

و يمكن أن نلخص العلاقة بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان و التدخل الإنساني من خلال دور المنظمات غير الحكومية كما تطرقنا له في هذا الفصل بالإضافة إلى دور الدول و فق المخطط التالي :

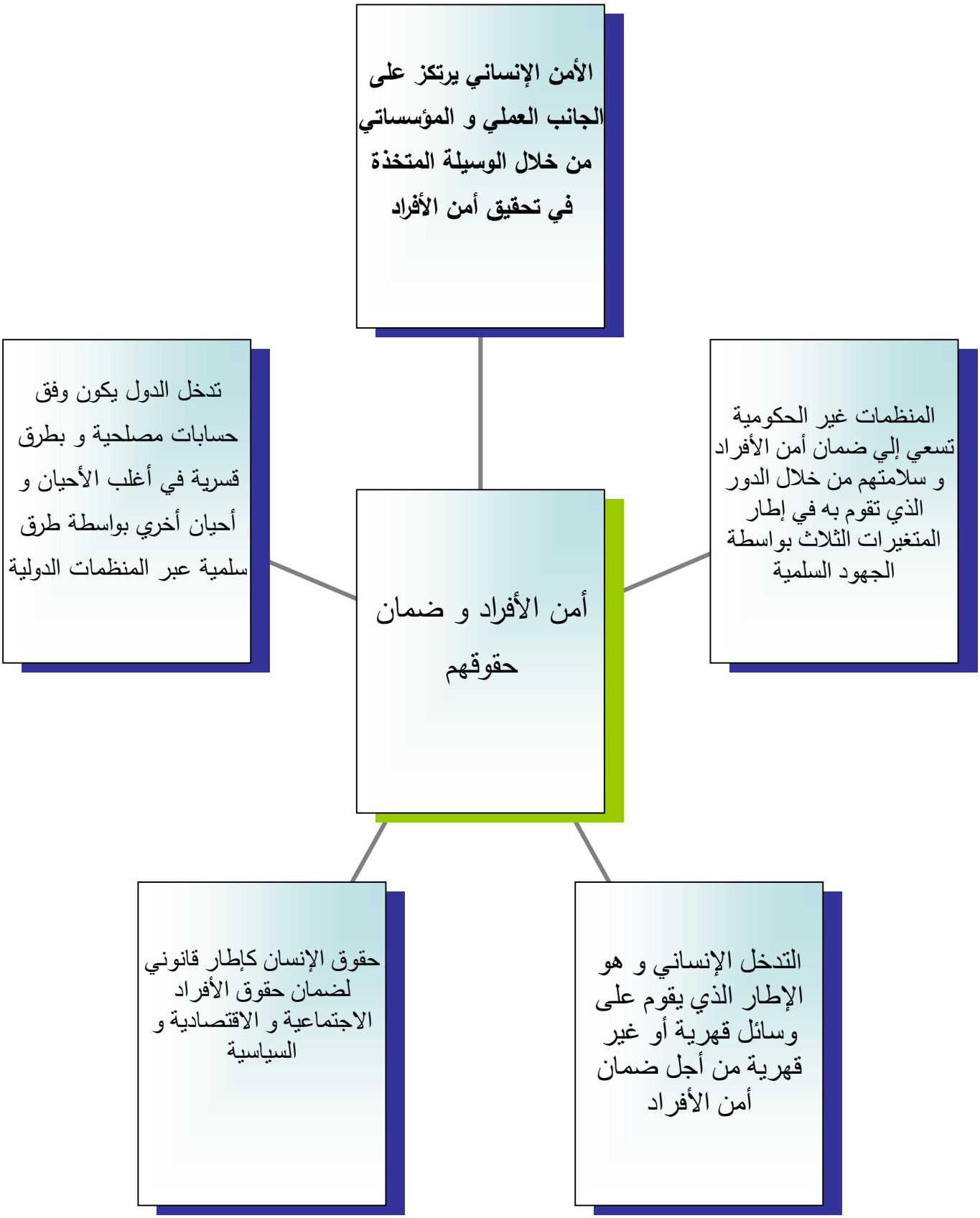
الأمن الإنساني يرتكز على الجانب العملي و المؤسساتي من خلال الوسيلة المتخذة في تحقيق أمن الأفراد
تدخل الدول يكون وفق حسابات مصلحية و بطرق قسرية في أغلب الأحيان و أحيان أخري بواسطة طرق سلمية عبر المنظمات الدولية
المنظمات غير الحكومية تسعي إلي ضمان أمن الأفراد و سلامتهم من خلال الدور الذي تقوم به في إطار المتغيرات الثلاث بواسطة الجهود السلمية
أمن الأفراد و ضمان حقوقهم
حقوق الإنسان كإطار قانوني لضمان حقوق الأفراد الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية
التدخل الإنساني و هو الإطار الذي يقوم على وسائل قهرية أو غير قهرية من أجل ضمان أمن الأفراد

الفصل الثالث

دور منظمة أطباء بلا حدود في النزاعات الدولية

تعرف المنظمات غير الحكومية تزايد من حيث العدد و التخصص، فلم يعد هناك مجال إلا و توجد فيه منظمات غير حكومية متخصصة كالطب و البيئة و السلام و الصحافة....، فهذا التزايد في الكم يعود إلي تعقد القضايا الدولية و تشابك المصالح و العلاقات و ازدياد درجات الوعي العام.

فمن الصعب أن ندرس دور المنظمات غير الحكومية بشكل عام ، فاخترنا منظمة أطباء بلا حدود كأنموذج لدارسة دور هذه المنظمات في النزاعات الدولية بشكل تحليلي لفهم آلية عملها من جهة و من جهة أخري إبراز وسائل عملها و أسلوبها و الوقوف على سلبياتها و ايجابياتها.

لتحليل و دراسة دور منظمة أطباء بلا حدود خصصنا في هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية ، المبحثين الأول و الثاني ضما ثلاثة مطالب ، أما الثالث فأحتوى على مطلبين ، المبحث الأول عبارة عن إطار تعريفي خاص بمنظمة أطباء بلا حدود من حيث نشأتها و هيكلها و نشاطها ، أما المبحث الثاني فأخذنا نماذج معينة لدراسة دور هذه المنظمة ، فاخترنا رواندا و دارفور و أخيرا قطاع غزة ، لإسقاط كل حال بخصوصياتها ، أما المبحث الثالث فهو تقيمي ما بين السلبيات و الايجابيات بشكل عام.

و لقد استعنا في هذا الفصل بأرقام و إحصائيات ووضعها في شكل منحنيات و رسومات بيانية من أجل تسهيل تحليل دور منظمة أطباء بلا حدود و مقارنتها بشكل عملي ، لان الكثير من الدراسات الآن أصبحت تعتمد على الإحصائيات من أجل تحليل الظواهر و فهمها بشكل جيد.

المبحث الأول : الإطار التعريفي لمنظمة أطباء بلا حدود

تعتبر منظمة أطباء بلا حدود من أهم المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي و خير دليل على ذلك حصولها على جائزة نوبل للسلام سنة 2000 ، فهذه الجائزة لا تمنح إلا للأفراد و الهيئات التي لها دور مهم وفعالية كبيرة و نشاط متميز في خدمة السلام العالمي.

و الأهم أن هذه المنظمة هي أول من طرح فكرة التدخل الإنساني في النزاعات الدولية ، و لها تأثير كبير على الحكومات و كذا الهيئات الدولية ، لهذا خصصنا هذا المبحث للتعريف بهذه المنظمة حتى تكون لدينا خلفية و صورة واضحة على منظمة أطباء بلا حدود.

و تضمن هذا المبحث المطالب التالية :

1-نشأتها و أهدافها

2- هيكلة المنظمة

3-نشاط منظمة أطباء بلا حدود

المطلب الأول : نشأتها و أهدافها

تم تأسيس منظمة أطباء بلا حدود عام 1971 من قبل مجموعة من الأطباء و الصحافيين الفرنسيين من بينهم وزير الخارجية الفرنسي الحالي " روبير كوشنار" [1] ، حيث جاء تأسيسها عقب الحرب الأهلية في النيجر أو ما تعرف بحرب بيافرا ، فنشاطها لم يكن رسمي أثناء هذه الحرب التي امتدت ما بين 1967-1970 ، لكن بعد نهاية الحرب قرر المشاركون في العمل الإنساني في هذه الحرب تنظيم أنفسهم في منظمة غير حكومية و هذا ما تم بالفعل سنة 1971.

فمنظمة أطباء بلا حدود هي منظمة طبية و إنسانية ذات بعد دولي ، تكمن مهمتها الأساسية في تقديم المساعدات الطبية الطارئة للذين يعانون من أزمات مختلفة في العالم .

تعتمد المنظمة في عملها على المتطوعين ، بحكم أنها منظمة مستقلة عن الدول و المؤسسات الحكومية و عن تأثير القوى السياسية و الاقتصادية و الدينية.

من أهم ما يميز هذه المنظمة عن المنظمات الأخرى هي إمكانية إدلاء متطوعي هذه المنظمة بشهادات ميدانية و حية بالصوت و الصورة على ما تسببه الكوارث الطبيعية و الصراعات و الحروب ، هذه الخاصية التي اعتمدتها منظمة أطباء بلا حدود لم تكن وليدة الوقت الحالي بل كانت من بين الأسس الرئيسية التي قامت و تأسست عليها المنظمة، حيث اعترض مؤسسو منظمة أطباء بلا حدود على إلزامية التحفظ التي وضعها الصليب الأحمر أثناء النزاعات على اعتبار أن هذه المنظمة يتوقف دورها على

[1] من هي منظمة أطباء بلا حدود مأخوذ من موقع www.msf.ae
بتاريخ 26 . 03 .2009

تقديم المساعدات و ليس تقييم الوضع القائم أو الحكم على الأطراف المتنازعة ، لكن منظمة أطباء بلا حدود كسرت هذه القاعدة و أقرت في مبادئها الشهادة على ما يجري لفضح ما هو قائم في النزعات[1].

كما لا يمكن إغفال الدور الذي لعبه برنار كوشنار في تأسيس هذه المنظمة على اعتبار أنه طبيب مختص في الأمراض الباطنية –الجهاز الهضمي– و طرحها على الساحة الدولية كفاعل رئيسي في العمل الإنساني ، خاصة و أن الفترة التي تأسست فيها المنظمة تميزت بكثرة النزاعات الدولية و الحروب الأهلية في ظل نظام ثنائي القطبية.

لكن في سنة 1979 عرفت هذه المنظمة تحولا في نشاطها و تركيبتها البشرية ، أين حدثت أزمة داخل المنظمة على اثر عدم التفاهم ما بين أعضائها حول ما يعرف بقضية " جماعات المراكب" هذه الجماعات كانت تقوم بتهريب الأشخاص من فيتنام إلي أوروبا و استراليا هروبا من النزاعات التي كانت تعرفها المنطقة و كذا من بطش النظام الشيوعي الذي كان قائما ، فاختلف أعضاء هذه المنظمة حول فكرة تهريب الأشخاص على اعتبار أن ما يقومون به يتنافي و الأعراف و القوانين الدولية ، فكان فريق يشتري المراكب و يهرب على متنها الأشخاص و تزعم هذا الفريق كوشنار و فريق أخر رفض هذا العمل ، مما دفع ببرنار كوشنار لمغادرة المنظمة مع 15 مسؤولا ليؤسسوا منظمة أخري و هي منظمة أطباء العالم سنة 1980[2].

رغم هذا بقيت منظمة أطباء بلا حدود تنشط بشكل فعال و متواصل وفق الإستراتيجية التي وضعتها منذ تأسيسها و عملت على تطوير أساليبها ووسائلها في الميدان ، و كذا التدخلات الإنسانية سواء في النزاعات أو الكوارث بدون أن تتخلي على أهم مبدأ و هو الشهادة على الأوضاع و تعبر عن رأيها و انتقادها لما يجري مع الالتزام في نفس الوقت بالحياد أي عدم دعم أي طرف من أطراف النزاع.

مع مرور الوقت ازداد نشاط المنظمة ، هذا ما دفع بها إلي توسيع مكاتبها حيث كان مكتب رئيسي واحد في فرنسا فأصبح هناك أربعة مراكز رئيسية في كل من بلجيكا و سويسرا و اسبانيا و هولندا ، بالإضافة إلي 14 مكتب في مختلف أنحاء العالم [3]، يعملون على جمع التبرعات الضرورية لتسيير البرامج و القيام بالعمليات التوعية ، كما تتبادل التجارب و العمل مع المنظمات غير الحكومية الأخرى و المنظمات الدولية و حتى الحكومات.

كما أن للمنظمة ميثاق تقوم عليه يقوم على النقاط التالية [4]:

---

[1] برنار أور ، المحطات الكبرى في العمل الإنساني ، مأخوذ من موقع www.mondiploar.com/article2266html بتاريخ 28.03.2009

[2] مرجع نفسه .

[3] من هي منظمة أطباء بلا حدود ، مرجع سابق

[4] منظمة أطباء بلا حدود مرجع سابق

- أطباء بلا حدود تقدم المساعدة إلى الشعوب المتضررة .
- تقدمها إلى ضحايا الكوارث الطبيعية والتي يصنعها الإنسان وضحايا الصراع المسلح دون تمييز في الجنس والعرق والدين والانتماء السياسي.
- تراعي الحياد المطلق وعدم التحيز باسم مبادئ الطب الأساسية وباسم الحق في المساعدات الإنسانية .
- تصر على التمتع بحرية تامة أثناء مزولتها لعملها في الميدان.
- يتعهد أعضاء منظمة أطباء بلا حدود على احترام مبادئ مهنتهم ومراعاة الاستقلالية التامة من جميع السلطات السياسية والاقتصادية والدينية.
- يعلم متطوعوا المنظمة بمخاطر بعض المهام التي توكل إليهم ولا يحق لهم أو لذويهم المطالبة بأي تعويض غير الذي تحدده إمكانيتها.
- تقدم كل سنة تقريرا ماليا و أدبيا بخصوص المصادر المالية وكذا نشاطها.

يقوم عمل منظمة أطباء بلا حدود على التعاون مع خبراء اللوجيستيين و مهندسوا البناء وخبراء المياه من أجل إعادة بناء وتوفير المرافق الصحية في المستشفيات المهدمة لمنع انتشار الأوبئة أو ظهور الأمراض.

ينحصر عمل المنظمة ما بين تقديم علاج للمرضي وتقدم الرعاية للأمومة والطفولة وإجراء العمليات الجراحية ومكافحة الأوبئة وتتنوع الأهداف الطبية الرئيسية والنشطات تبعا لكل مشروع.

- كما تهدف المنظمة إلى إنشاء بنية تحتية طبية في المناطق التي تداعى فيها النظام الصحي أو ليست لديه القدرة لتلبية احتياجات السكان.
- كما تتدخل المنظمة في الحالات التالية[1] :

أ- **الصراعات** :

عند وقوع النزاعات المسلحة، يتم إرسال فرق المنظمة الطبية من جراحون ، أطباء التخدير ممرضات ، خبراء لوجيستيون إلى المواقع المتضررة وهم مزودون بمعدات مصممة خصيصا لتؤدي العمليات الفعالة والسريعة في ظروف غالبا ما تكون معقدة نظرا لافتقار الأمن وتدهور الظروف السياسية والاجتماعية.

في حالة ما إذ طالت النزعات في منطقة معينة فإن المنظمة تقوم بتوسيع المساعدات الطبية لشمل الرعاية الصحية الأساسية وتوفير الغذاء للسكان الذين تشردهم تلك الصراعات وتجبيرهم على الهجرة بحثا عن المأوى معتمدين على مساعدات المجتمع الدولي من أجل العيش.

[1] منظمة أطباء بلا حدود مرجع سابق.

كما ساعدت هذه التدخلات في اكتساب خبرة عملية وتجربة ميدانية خاصة داخل المخيمات الخاصة باللاجئين وكذا الرعاية الطبية الوقائية [1]وإمدادات المياه وتدريب عمال الصحة المحليين.

ب-الكوارث الطبيعية:

تتمثل قوة المنظمة في حالات الكوارث الطبيعية من خلال قدرتها اللوجيستية أي القدرة على إرسال المعدات و الإعانات الطبية في مدة لا تتعدى 48 ساعة إلى البلد الذي يتم فيه التدخل ،حيث طورت وجربت فرق المنظمة معدات الطوارئ والإغاثة المعدة مسبقا حيث يتم تجميعها بسرعة في الموقع.

كما تراقب المنظمة المناطق المعرضة للخطر من أجل منع حدوث المزيد من الكوارث إلى جاني تخزين أدوات الإسعاف في هذه المناطق لكي تكون الاستجابة أكثر فعالية وسريعة .

ج- **المساعدات الطبية :**

تعمل منظمة أطباء بلا حدود على إعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية في العديد من الدول التي تعاني من نقص المرافق الطبية وتقوم هذه الفرق ببناء وحدات صحية في المناطق الريفية وتنفيذ برامج تطعيم واسعة النطاق وتدرب الكوادر الطبية والتمريضية المحلية ، ومن بين البرامج التي وضعتها المنظمة بناء مستشفيات وعيادات صحية في العديد من دول إفريقيا وآسيا مثل الكونغو ،ساحل العاج رواندا، أفغانستان ،....

د-**أنماط المشاريع :**

عندما يتم اتخاذ قرار التدخل ، يتم تحديد الأولويات الطبية و تجهيز الفرق وتحديد أهدافه ومن بين المشاريع التي تنفذها المنظمة ما يلي[2]:

- حملات تطعيم واسعة .
- توزيع مياه الشرب وتحسين الأوضاع الصحية .
- برامج التغذية من خلال مراكز تقوم بتقديم التغذية العلاجية وتقديم التغذية التكميلية *.
- مراكز إيواء .
- رعاية المريض "تشخيص وعلاج المريض وتقديم المساعدة الجراحية ".
- توزيع الدواء و الإمدادات الطبية .

---

[1] المساعدة الطبية والوقائية تتمثل في تقدم العلاج للأشخاص المعرضين أن يصابوا بأمراض المعدية كالالتهاب الكبدي الفيروس والملا ريا والكوليرا وغيرها م وخاصة عندا الأطفال إما عن طريق تقديم لفحات أو تقديم أدوية مسبقا تقوي أجسادهم على مقاومة الجرائم المسببة لهذه الأمراض .

[2] أهداف منطقة أطباء بلا حدود مأخوذ من موقع www.msf.ae بتاريخ 23.03.2009

* التغذية العلاجية و التكميلية فالأولى يقصد بها تقديم الغذاء المكمل للعلاج كفقر الدم حيث يتم تقديم التغذية اللازمة لإتمام علاجه أي بتوفر هذا الغذاء يشفى المريض أما التكميلية هو من أجل تقديم الغذاء الذي يكمل نمو الأطفال والأشخاص.

- ❋ التدريب والتعليم الصحي .
- ❋ الرعاية النفسية الصحية .
- ❋ إعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية .
- ❋ مساندة الطاقم الطبي المحلي.
- ❋ بناء مخيمات وتقديم إعانات طبية وصحية للاجئين .
- ❋ القيام بحملات إعلامية دولية من أجل تخفيض سعر الأدوية الأساسية .

هـ-برامج التغذية :

إن نقص الغذاء وفي حالات استثنائية المجاعات *التي تحدث سواء نتيجة للصراعات أو الكوارث الطبيعية ، ففي كل سنة توفر منظمة أطباء بلا حدود الرعاية لآلاف الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في المنطقة المعنية .

كما يتم في المراكز الطبية مراقبة وزن المرضى بشكل منتظم ومتابعة حالتهم عن كثب حيث يقوم بذلك العمل متطوعون دوليون تساعدهم فرق محلية وتتم معالجة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بتعليمهم وبالتدرج طريقة تناول الطعام بشكل منتظم واسترداد وزنهم الطبيعي .

فبرامج التغذية التي تقدمها المنظمة تستهدف على الأكثر الأطفال تحت سن خمسة سنوات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحكم حساسية هذه الفئات وحاجتها لنظام تغذية خاصة بها.

كما يقوم قسم التغذية التابع لمنظمة أطباء بلا حدود بتوزيع الطعام في حالات النقص الحاد في المواد الغذائية أو إذا طلب منه تنفيذ برامج للإصلاح الزراعي كتوزيع الأدوات الزراعية والبذور .

و-الصحة العقلية :

إن الحروب أو أحداث العنف الموجهة نحو المدنيين أو الكوارث الطبيعية لا تؤدي فقط إلى الإصابة الجسدية ، بل تتسبب كذلك حالات الاكتئاب والاضطرابات النفسية والأمراض العقلية ، كما يشكل العنف والاغتصاب و سوء التغذية والقصف المتواصل ووفاة المقربين كلها تشكل عوامل تؤدي إلى الأمراض النفسية التي قد تتطور إلى أمراض مزمنة يصعب علاجها وللتعامل مع هذه الأمراض أقامت أطباء بلا حدود بتطور برامج دعم نفسي يشرف عليه أطباء نفسانيون ومتخصصون في علم النفس .

هذا بالنسبة لأهم التدخلات التي تقوم بها منظمة أطباء بلا حدود في مختلف المجالات.

* نقص الغذاء مختلف عن الجماعة فنقص الغذاء يقصد به من الناحية لطبية افتقار الوجبة الغذائية المخصصة للفرد لسعر الحريرات اللازمة للشخص خلال اليوم والمقدرة 2400 حريرة والتي يستمدها من وجباته اليومية المتنوعة أما المجاعة فهي انعدام التغذية بشكل تام أو في حدود الندرة .

و يمكن أن نستشف إستراتيجية العمل الذي تقوم به منظمة أطباء بلا حدود خاصة في النزاعات الدولية و الصراعات المسلحة المنتشرة في العالم من خلال الكتاب الذي أصدرته المنظمة سنة 2006 بعنوان " العنف و السياسة و العمل الإنساني " [1]الذي هو عبارة عن 18 دراسة قام بها عدد من الباحثين في هذه المنظمة لتقييم الحالات التي تم التدخل فيها و كذلك ما حدث فيها سواء كانت نزاعات أو كوارث ، إلي جانب أنهم اقترحوا معيار للتدخل و المقصود هنا ليس انتقاء الحالات التي يتم فيها التدخل بل أولوية التدخل حسب كل حالة ، فكان المعيار المعتمد هو عدد الوفيات فكلما كان عدد الوفيات كبير كان التدخل سريعا و ذو أولوية ، أما المعيار الثاني فهو طبيعة المعاناة التي يعاني منها الناس.

هذه المعايير وضعها مختصون في مجال الكوارث و التدخل الإنساني في منظمة أطباء بلا حدود ، حتى تكون هناك فعالية أكثر لعمليات التدخل.

فمن خلال هذه الدراسة قدم المختصون بعض النماذج لتقييم التدخل من طرف الدول ، بمعني هل فعلا كان التدخل فيها مبني على دوافع إنسانية أم لأسباب أخري ، فمثلا عمليات التدخل في كوسوفو و تيمور الشرقية و سيراليون[2] اعتبرت التدخل العسكري فيها كان لازما لان المعاناة الإنسانية في هذه النزاعات يتطلب تدخلا عسكريا من أجل وقف هذه المعاناة ، بالإضافة لحماية الديمقراطية و حقوق الإنسان.

أما الحالة الثانية التي قيمتها منظمة أطباء بلا حدود فهي العراق و أفغانستان حيث اعتبرت أن عملية التدخل مرتبطة بالجانب الأمني للدول الكبر و على رأسها الولايات المتحدة و ليس وفق مبررات أخلاقية و إنسانية.

و ذهب هذا التقرير إلي دعم المسار الذي تمشي فيه المنظمة و هي ضمان الاستقلالية عن الحكومات و هذا ما عبر عنه ممثل منظمة أطباء بلا حدود في اليمن الذي يشرف على برنامج تقديم المساعدة للاجئين الصوماليين بقوله " إن منظمة أطباء بلا حدود ليست جزء من الأمم المتحدة ، كما أنها ليست جزء من أية حكومة و أن جميع قراراتها يتم اتخاذها من داخل المنظمة نفسها من دون أي ضغط خارجي ، كما أن للمنظمة الحق في إبرام اتفاقيات مع الحكومات." [3]

ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن هذه المنظمة ليست جزء من أي منظمة دولية أخري و لا تنتمي لأي حكومة أو تخضع لوصاية أي جهة بل هي مستقلة ماليا و ذاتيا ، و لها القدرة على الاتفاق مع جهة سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

---

[1] إبراهيم غرايبة ، العنف و السياسة و العمل الإنساني ، مأخوذ من موقع www.ajmen.ae/22/3/2009

[2] منظمة أطباء بلا حدود ، دراسات مأخوذ من موقع www.msf.ae بتاريخ 2009/03/25

[3] خالد حنفي علي، ماذا تفعل المنظمات غير الحكومية في إفريقيا ، مأخوذ من موقع www.acpss.ahram.org.eg/2001بتاريخ 29.3.2009

و في سياق أخر تصر المنظمة على نقطة أساسية و هي مبدأ الشهادة على الأوضاع ، حيث أكدت في التقرير ذاته على استمرارية العمل بهذا المبدأ في تأكيد على أن الاهتمام بالضحايا يجب أن يعلو على سيادة الدول.[1]

و في ختام التقرير الذي اعتمدته هذه المنظمة ، تواصل إستراتيجية عملها على أساس مواصلة العمل مع النظام القضائي الذي يقضي بأن أي نشاط إنساني يقع ضمن بنية القانون الدولي ، كما تعتبر التعهدات الإنسانية جزء لا يتجزأ من الكفاح ضد منع الحصانة لأولئك الذين يقومون بجرائم حرب.[2]

هذه بصفة عامة المبادئ التي تقوم عليها منظمة أطباء بلا حدود ضمن إستراتيجية عملها في النزاعات الدولية و الكوارث الطبيعة.

المطلب الثاني : هيكلة منظمة أطباء بلا حدود

تقوم منظمة أطباء بلا حدود على هيكلة إدارية خاصة بها بالإضافة إلي تركيبة بشرية وفق معايير محددة ، و يمكن من خلال المخطط التالي فهم هيكلة المنظمة بشكل واضح :

[1] خالد حنفي علي ، مرجع سابق.

[2] منظمة أطباء بلا حدود ، دراسات ، مرجع سابق

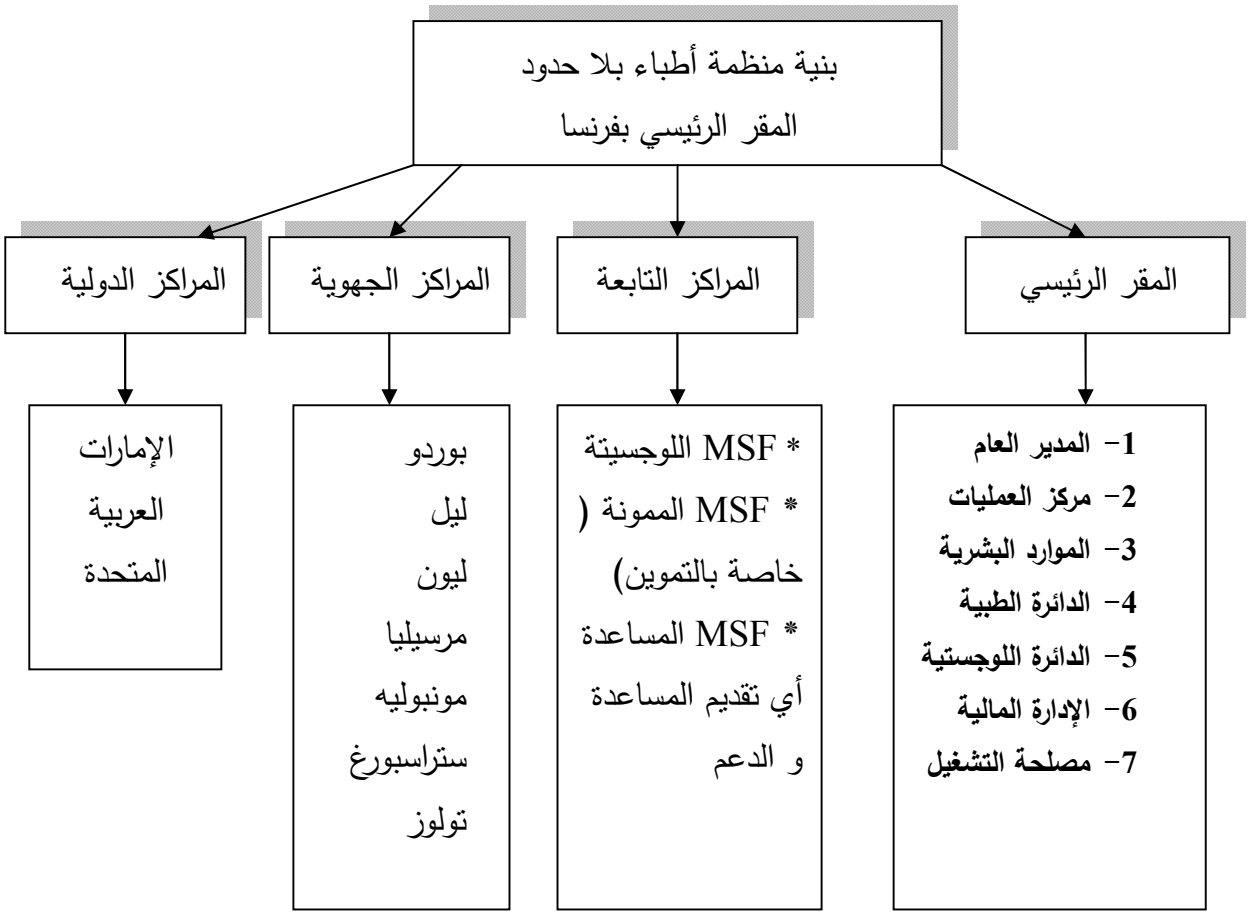

- المقر الرئيسي للمنظمة يقع في باريس – فرنسا– و يضم هذا المقر كل من المدير العام و مركز العمليات و إدارة الموارد البشرية و الدائرة الطبية و الدائرة اللوجيستية ، و الإدارة المالية و مصلحة التشغيل ، فالمدير العام يشرف على تسيير المنظمة بجميع فروعها سواء داخل فرنسا أو خارجها ، و يساعده في عملية التسيير مصالح مختصة على مستوي المقر الرئيسي كمصلحة الموارد البشرية و الإدارة المالية و مركز العمليات إلي جانب التقارير التي يتم إعدادها و إرسالها من طرف المراكز الجهوية و المراكز التابعة في الخارج[1].
- يعتبر مركز العمليات القلب النابض لمنظمة أطباء بلا حدود لأنه يقوم بتنظيم عمليات التدخل و برمجتها و تنظيم طريق سيرها.
- هناك بعض المراكز التي لها استقلالية في تسيير و العمليات و هناك مراكز لها استقلالية في التسيير فقط و تابعة للمقر الرئيسي في العمليات ، و المقصود هنا بالاستقلالية في التسيير أي تسيير الفرع من حيث الجانب الإداري و التنظيمي و انتساب المتطوعين و إعداد التقرير المالي

[1] تاريخ منظمة أطباء بلا حدود ، مأخوذ من موقع www.msf.ae بتاريخ 2009/03/27

و كذا التقارير المتعلقة بالنشاط اليومي ، أما تسيير العمليات فالمقصود بها تنظيم برنامج خاص بعمليات التدخل في المناطق القريبة جغرافيا من المركز الجهوي.

- بالنسبة للمراكز التي لها استقلالية في التسيير و العمليات فهي :
  1. MSF الولايات المتحدة الأمريكية
  2. MSF اليابان
  3. MSF استراليا
- أما المراكز التي لها استقلالية في التسيير و لكن تابعة من حيث العمليات للمقر الرئيسي و هي :

MSF هولندا ، اسبانيا ، سويسرا ، كندا ، ايطاليا .

و تبرر منظمة أطباء بلا حدود هذا التقسيم إلي الأسباب التالية [1]:

1. المراكز التي لها استقلالية التسيير و العمليات هي مراكز بعيدة جغرافيا عن المركز الرئيسي الموجود في فرنسا ، فهذه المراكز تقع في الولايات المتحدة و اليابان و استراليا ، فهي تعطي لها استقلالية حتى تكون هناك سهولة في النشاط و حرية المبادرة.
2. أما مركز كنا فهو مستثني منها لأنه يقع قرب الولايات المتحدة الأمريكية و بالتالي أبقته تابع من حيث العمليات إلي المركز الرئيسي.
3. هذه المراكز توجد في دول تتمتع بدعم مادي كبير من طرف الأشخاص أو الهيئات الأخرى ، فهذه الدول تعتبر من أغني الدول و بالتالي تضمن أكبر قدر من التمويل ذاتيا بعيدا عن الدعم المركزي في باريس.
4. تتمتع هذه المراكز بإطارات ذات كفاءات عالية ، إلي جانب الوعي الكبير لدي فئات المجتمع.

- أما المراكز الأخرى التي لا تتمتع باستقلالية العمليات فهو يعود إلي أن كل المراكز موجودة بأوروبا أي أنه من الناحية الجغرافية هي قريبة من المقر الرئيسي بباريس ، كما أن المنظمة تري بأن الأمر يتطلب تنسيق أكبر في عمليات التدخل لتكثيف الجهود لمواجهة الأزمات بفعالية أكبر.

بالإضافة إلي المقر الرئيسي هناك مراكز أخري تابعة ، هذه المراكز تحتوي على مجموعة من المكاتب التي يمكن أن نلخص دورها كما يلي [2]:

- MSF اللوجيستكية : يكمن دورها في الشراء المستلزمات وضبط الشروط اللازمة للعمل ، تخزين و تعبئة الأدوية و الأجهزة الطبية و غير الطبية الضرورية للمهام.

[1] مرجع نفسه.

[2] msf , rapport annuelle 2008 , www.msf.fr le 20/05/2009

- MSF الباحثة : دورها الكشف عن بؤر الأمراض و الأوبئة.
- MSF الممونة : دورها في تقديم الدعم من المراكز الخارجية أو العكس.

MSF المساعدة : تعمل على تقديم المساعدة خاصة في مجال السمعي البصري و كذا تكثف نشاطها لدعم المراكز اللوجيستكية

توجد مراكز جهوية في فرنسا و عددها سبعة ، ينحصر دورها في القيام بمساعدة المركز الرئيسي بباريس بالإضافة إلي تقديم الدعم اللازم في عمليات التدخل.

كما قامت منظمة أطباء بلا حدود بفتح أول مركز لها خارج الدول الأوروبية و الغربية في الإمارات العربية المتحدة سنة 1995 في إطار التعاون ما بين دولة الإمارات العربية و كذا منظمة أطباء بلا حدود[1] في إطار إستراتيجية توسيع نشاطها ، فهذا المركز تعتبره المنظمة مركزا أجنبيا و تطلق عليه هذا التسمية حتى تميزه عن المراكز الاخري ، و أعطت له استقلالية التسيير و العمليات.

و يمكن أن نري تركيبة المركز الرئيسي لمنظمة أطباء بلا حدود و حتى مرتباتهم وفق الجدول التالي : [2]

الاسم و اللقب	الوظيفة	الراتب الشهري
جون هارفي باردول	رئيس المنظمة	6150 أورو
فينست براون	مدير عام	5715 أورو
بيار سالوان	مدير مراكز الدعم	5688 أورو
مارك سوناك	مدير مساعد لمراكز الدعم	5553 أورو
ايمانويل بارون	المدير الطبي	5443 أورو
اولفي ليسرل	المدير الاداري للموارد البشرية	5443 أورو
فليب قرين	مدير العمليات	5391 أورو
فرانسيسكو دياز	المدير اللوجستيكي	5134 أورو
لواك باركواند	مدير الموارد البشرية	5134 أورو

المصدر التقرير السنوي لمنظمة أطباء بلا حدود 2008

و يقدر عدد الموظفين التابعين للمنظمة سنة 2008 حوالي 6000 موظف تختلف درجاتهم ووظائفهم حسب احتياجات المنظمة و المهام التي تقوم بها.

[1] من نحن ، مأخوذ من موقع www.msf.ae بتاريخ 26.03.2009

[2] msf , rapport annuelle 2008 , ibidm

كما أن هناك نظام تعويض للموظفين يمكن أن يستفيدوا من العطل و التعويضات و كذلك الزيادة في الرواتب حسب الكفاءة و العمل حيث يرتفع المرتب 4 % بعد سنتين من العمل في نفس المنصب و زيادة أخري تكون بعد سنوات في منصب العمل تقدر بـ 6 % .

كما يقدم مكافأة نهاية الخدمة في حالة خروج موظف من منصبه تقدر بـ 13 شهرا من أخر سنة للعمل.

و تضع المنظمة مجموعة من الشروط للانضمام إليها من بينها :

1- الانضمام يكون بشكل طوعي.

2- لا يطالب أهل المتطوع في حالة حدوث حادث بتعويض إلا بما تراه المنظمة مناسبا.

3- أن يدرك المتطوع جيدا طبيعة المهام التي يقومون بها.

4- أن تكون لديهم خبرة و كفاءة و تكوين جيد في المجال الذي يتم التطوع فيه.

مصادر تمويل المنظمة :

تتلقي منظمة أطباء بلا حدود الدعم من طرف حكومات الدول و المنظمات الدولية و كذا التبرعات من جهات غير حكومية ، غير أن ما يتم التبرع به من طرف الجهات الحكومية و الدولية قليل مقارنة بالتبرعات غير الحكومية و الخاصة فمثلا تبرع الاتحاد الأوروبي سنة 2006 حوالي 0.7 مليون دولار و حكومة النرويج 0.7 مليون دولار و كان مجموع الدعم المقدم من الجهات الحكومية و الدولية لسنة 2007 هو 1.6 مليون أورو .

كما تمثل الاشتراكات 20 % من نسبة التمويل للمنظمة فتقدر قيمة الاشتراكات :

- الاشتراك السنوي 250 أورو
- الاشتراك لمدة 6 أشهر 125 أورو

كما تتلقي هبات و مساعدات من جمعيات و أفراد حيث تحصل كل من فرع المنظمة في السويد و لكسمبورغ 212 مليون أورو تم تقديمها لفلسطين سنة 2007 .

و بلغ مجموع الهبات التي تلقتها المنظمة سنة 2008 أكثر من 100 مليون أورو .

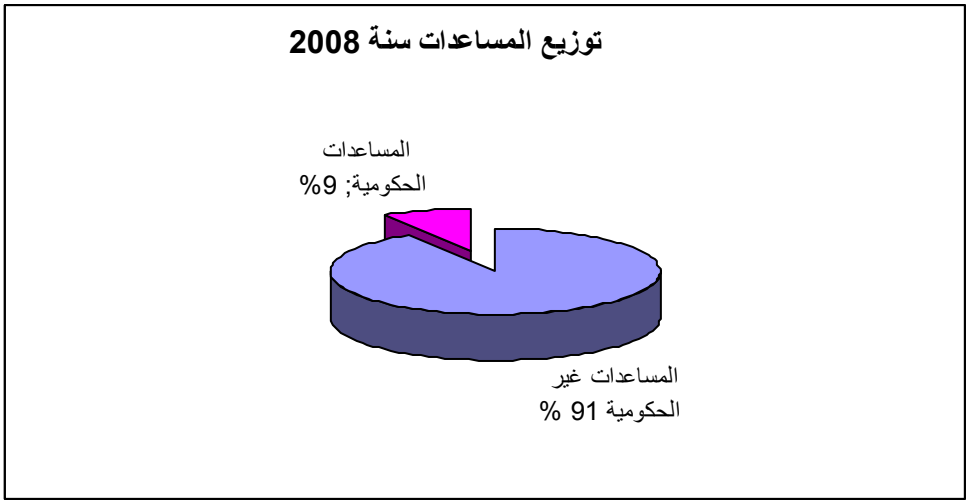

المصدر التقرير المالي لمنظمة أطباء بلا حدود لسنة 2008

فمنظمة أطباء بلا حدود تعتبر هذه الهبات التي تتلقاها من الجهات الحكومية غير مؤثرة في قراراتها و استقلاليتها لان الأمر يتعلق بنقطتين أساسيتان و هما :

1- لا يتم اعتماد أي نشاط أو برنامج مالي دون مصادقة الجمعية العامة و بالتالي رأي الأغلبية ة العملية تكون في إطار شفاف.

2- نشاط المنظمة على الصعيد العالمي يعتبر كمعيار لمصداقية المنظمة و استقلاليتها.

و أرفقنا في الملاحق جدول خاص بقيمة التبرعات التي تأتي للفروع الأخرى و قيمتها.

المطلب الثالث: نشاط منظمة أطباء بلا حدود

تطرقنا في المطلبين السابقين إلي التعريف بهذه المنظمة إلي جانب هيكلة هذه المنظمة ، و في السياق ذاته خصصنا هذا المطلب إلي نشاط هذه المنظمة بشكل عام ، لأن نشاطها كبير و متنوع ومن الصعوبة حصر هذه الأنشطة ، لذا ركزنا على أهم النشاطات في النزاعات الدولية و كذا طبيعتها من أجل تحقيق هدفين و هما :

أ- تحديد طبيعة هذه المنظمة من خلال معرفة طبيعة نشاطها.

ب- فهم أبعاد نشاط و مهام هذه المنظمة من خلال الأهداف و الأعمال التي تعمل على تجسيدها.

إذا ما تمعنا في أعمال المنظمة نجدها متنوعة و عديدة حسب القضايا و طبيعة النزاع ، و لكن سنحصر أهم نشاطاتها كما يلي :

تعتبر الصومال من أكثر مناطق العالم اضطرابا بسبب النزاعات الداخلية التي تعرفها منذ تسعينات القرن الماضي بالإضافة إلي التدخلات الأجنبية فيها و تحول النزاع من داخلي إلي دولي ، فمنذ انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها و تلتها القوات الأممية لم يبقي على أرضها أية منظمة دولية أو منظمة غير حكومية تعمل على تقديم المساعدات إلي غاية التدخل الأثيوبي في 2008 ، فهذه الفترة عرفت فراغا في تقديم المساعدات الإنسانية ، غير أن منظمة أطباء بلا حدود كانت السباقة لتقديم المساعدات

الإنسانية في الصومال فبقيت تعمل بمفردها إلي غاية 2008 أين كانت تقوم بتقديم المساعدات الإنسانية و القيام بالعمليات الجراحية لسكان المناطق التي تعرف اضطرابات و صراعات[1].

فمن خلال ما تقوم به هذه المنظمة نستنتج أن أهم نشاط تقوم به هذه المنظمة هو تقديم المساعدات الإنسانية و الطبية على وجه الخصوص في المناطق التي تعرف اضطرابات و صراعات خاصة أثناء المعارك ، و الأهم أنها تقوم بنشاطها بغض النظر عن طبيعة النزاع أو أطرافه.

أما في منطقة البحيرات الكبرى و بالتحديد في كونغو الديمقراطية ، بداية من 2006 قامت منظمة أطباء بلا حدود بإنشاء قاعدة لها تحتوى على مستشفي ميداني و مراكز فحص و متابعة يضم أكثر من 300 إطار من اطر المنظمة ، تقوم بتقديم المساعدات الإنسانية و الطبية بشكل دوري ، فعدد التدخلات اليومية فاق 10 إلي جانب البرنامج الذي سطرته سنة 2007 لمواجهة انتشار مرض الكوليرا من خلال إنشاء حوالي 17 وحدة صحية و تطعيم أكثر من 130 000 طفل ببوبوكاما و 37000 طفل في نيوزقو ضد مرض الحصبة [2]، و تواجد المنظمة يعود إلي سنة 2002.

من خلال ما تقوم به المنظمة في كونغو الديمقراطية نستنتج أن نشاط المنظمة لا يقتصر على فترة الصراعات و الاضطرابات ، بل يمتد نشاطها إلي مرحلة ما بعد النزاعات فالمساعدات و التدخلات لا تقتصر على فترة النزاعات بل يستمر تدخلها حتى بعد نهاية النزاع ، و هذا في رأي المنظمة هو الأصعب لان ما تخلفه النزاعات يكون كبير و يتطلب مجهودات و عمل مستمر.

للمنظمة نشاط متميز و يتمثل في قيامها بعمليات جراحية نوعية بمعني عمليات تتطلب إمكانيات و أجهزة طبية دقيقة و متطورة لا توجد إلا في الدول المتقدمة ، فالمنظمة تقوم بحوالي 120 عملية جراحية شهريا خاصة لضحايا النزاعات الذين تعرضوا لطلقات نارية أو ألغام ، ففي سنة 2006 قامت المنظمة بحوالي 10000 عملية جراحية ، فعملية واحدة تكلف أكثر من 15000 أورو فهذه التكلفة هي أكبر من أن تتحملها ميزانية دولة مثل كونغو[3].

نستنتج مما سبق أن نشاط المنظمة لا يتوقف على التدخل المباشر أثناء النزاع أو بعده ، بل يتميز نشاطها بالنوعية خاصة في الجانب الطبي ، فالنشاط الذي تقوم به متميز و ذو تكلفة عالية.

كما تنظم منظمة أطباء بلا حدود بتدخلات و تقوم بعمليات طبية ، حيث نظمت حملات لمعالجة أمراض و حملات تلقيح ، فلقد قامت بحملة معالجة مرض السل الذي يخلف حوالي 2 مليون شخص سنويا بالإضافة إلي حملة معالجة داء لشمانيا المعوية و توفير الدواء لمرضى الملاريا لأكثر 187 مليون

---

[1] أطباء بلا حدود ، " نشاطاتنا" ، مأخوذ من مجلة أطباء بلا حدود عدد سبتمبر 2008 www.msf.ae/pdf بتاريخ 19.3.2009

[2] مرجع نفسه.

[3] أطباء بلا حدود ، " نشاطاتنا" ، مأخوذ من مجلة أطباء بلا حدود، مرجع سابق

شخص في كل من كينيا و موزمبيق ، فهذه المساعدات لها أهمية كبيرة خاصة و أن هذه الأمراض تخلف ملايين الضحايا.

نستنتج من خلال ما تقوم به المنظمة لا يتوقف على التدخل المباشر في النزاعات بل يمتد نشاطها للدول التي لا توجد فيها نزاعات لكن تتطلب تدخل سريع لمعالجة الأوضاع الإنسانية المتردية الناتجة عن ضعف الاقتصاد أو سوء التسيير ، فالأولوية لحماية أرواح البشر حتى في المناطق التي لا تعرف نزاعاً.

و لا يقتصر دور منظمة أطباء بلا حدود على تقديم المساعدات في مناطق النزاع بل يمتد في حالة الكوارث الإنسانية ، كما حدث في بنغلادش بعد إعصار سيدر في نوفمبر 2007 حيث خلف المئات من الضحايا و الآلاف من المنكوبين ، فتدخلت المنظمة لتقديم المساعدات الطبية ، كما قدمت مساعدات طبية بعد تقدم الحكومة الأوغندية بطلب لمساعدتها لمواجهة داء ايبولا سنة 2007 .

و هذا يدل على أن نشاط المنظمة لا ينحصر في النزاعات بل حتى في الكوارث الطبيعية أي كل ما يتطلب حماية الإنسان و حياته ، ليس هذا فحسب بل تتدخل إذا ما طلب منها و طلب الحكومة الأوغندية دليل على التواصل ما بين الحكومات و الدول و المنظمات غير الحكومية ، بالإضافة إلي طلب الدول يدل على حجم الثقة التي يضعونها في هذه المنظمة.

يصنف أعضاء منظمة أطباء بلا حدود أهم نشاط تقوم به المنظمة هو معالجة سوء التغذية عند الأطفال في المناطق التي تعرف نزاعات أو مناطق انتهت فيها النزاعات أو الدول الفقيرة ، فسوء التغذية يخلف 3.5 إلي 5 مليون ضحية سنويا و معظمهم أطفال يقل أعمارهم عن خمس سنوات ، فهذا الرقم كبير و مخيف و هو اكبر من عدد الضحايا التي تخلفها النزاعات ، فالمنظمة تضع حوالي 99 برنامج غذائي خاص.

هذا يدل على أن تركيز المنظمة يقوم على دعم وحماية الفئات الحساسة مثل الأطفال و التي تتطلب عناية خاصة و مختصين في هذا المجال خاصة إذا ما قرانا رقم 5 مليون ضحية ، الذي يعد أكبر من ضحايا الحروب ، فهذا أكثر أهمية .

نشاط المنظمة لا يرتكز على تقديم المساعدات و التدخلات الإنسانية ، بل فيه مواقف مناهضة لسياسات الدول و مثال على ذلك انسحابها من مخيمات النازحين الروانديين في تنزانيا بعد اتهامها لمسؤولين بتقديم المساعدات الإنسانية لخدمة أحد أطراف النزاع بدل أن تذهب للاجئين ، كما طرحت مبدأ التدخل الإنساني في البوسنة و الهرسك ، كما تعرضت للطرد من طرف الحكومة الإثيوبية سنة 1985 بعد إدانتها بتحويل المساعدات.

بالتالي نجد أن نشاطها لا يتوقف على تقديم المساعدات مثل منظمة الصليب الأحمر أو منظمات غير حكومية بل تقوم بانتقاد مواقف الدول و الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان في النزاعات الدولية.

من خلال ما سبق نجد أن نشاط منظمة أطباء بلا حدود متنوع و لا يرتكز على نوع معين من المساعدات بل يشمل مساعدات عامة و متخصصة خاصة في الجانب الطبي ، و يتم تقديمها في جميع الحالات مهما كانت ، فالمهم بالنسبة لها حماية حياة البشر سواء في النزاعات أو في السلم.

فنجد أن دورها يفوق دور الدول سواء الغنية من حيث الفعالية أو الفقيرة لمحدودية إمكانيتها .

المبحث الثاني : فاعلية تدخل المنظمة

تميزت مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة بتصاعد النزاعات خاصة النزاعات الداخلية ذات الطبيعة الاثنيه و العرقية بالإضافة إلي أبعادها الدولية ، و لقد أخذنا في هذا المطلب ثلاثة نماذج لهذه النزاعات لتبيان دور منظمة أطباء بلا حدود في كل من هذه النماذج ضمن مقارنة لدور الدول كمرجعية لمعرفة الفاعلية من جهة و قيمة التدخل معياريا و ماديا من جهة أخري ، فركزنا في حالة رواندا على تطبيق مبدأ التدخل الإنساني الذي أقرته هذه المنظمة في الحرب الصربية على البوسنة و كذلك نموذج دارفور كمثال عن التدخل في صراع داخلي ذو أبعاد دولية و إقليمية و أخيرا غزة كنموذج لغياب و عجز الدول.

المطلب الأول: في رواندا "مبدأ التدخل الإنساني"

تكتسي الصراعات في إفريقيا طابعا خاصا حيث نجد أن معظم الصراعات في إفريقيا هي صراعات داخلية مرتبطة بطبيعة التركيبة السوسيولوجية و الاثنية في داخلها ،وكذا عدم تجانس الحدود الموروثة عن الاستعمار الذي خلق كيانات غير متوازنة حيث طفت إلى الواجهة بعد نهاية الحرب الباردة أي بعد زوال الداعم للحكومات القائمة في الدول الإفريقية، كما أن هنالك تقاطع للمصالح في إفريقيا سواء من طرف القوى الكبرى أو من القوى الإقليمية .

ولهذا فإننا سنأخذ أنموذج النزاع في رواندا لكي ندرس الدور الذي لعبته منظمة أطباء بلا حدود في هذا النزاع.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية منظمة أطباء بلا حدود تتلخص في طرحها لمبدأ التدخل الإنساني أول مرة كان في الحرب البوسنية أي مع بداية التطهير العرقي الذي قادته صرب على مسلمي البوسنة حيث طغت المجازر و ازداد استياء الرأي العام العالمي وكان أول من طرح فكرة التدخل الإنساني بشكل عملي هو منظمة أطباء بلا حدود*.

* أردنا من خلال أخذ أنموذج رواندا أن نسقط هذا المبدأ الذي دعت إليه هذه المنظمة من خلال اعتبارات بنينا على أساسها اختيارنا لرواندا وهي:

(1) طبيعة النزاع في رواندا يتسم بنزاع داخلي له أبعاد دولية وإقليمية أي أن هذا النزاع تؤثر فيه دول الجوار كما تأثر في دول الجوار من خلال اللاجئين ،وكذا الأمراض المنتشرة نتيجة لهذا الصراع كالخوف من انتقالها إلى الدول الجوار.

(2) أردنا أنموذجا رواندا حتى نسقط مبدأ التدخل الإنساني الذي نادت به في الحرب البوسنية من اجل قراءة هذا التدخل لأن الأمر متعلق بدولة أوروبية أي أنه مبدأ عام تعمل وفقه المنظمة في أي مكان في العالم .

(3) كذلك أن الحرب في رواندا والبوسنة هي حرب قائمة على مبدأ التطهير العرقي.

فمنطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا يصنفها الكثير على أنها قلب الصراعات في إفريقيا نتيجة لعدد الصراعات في هذه المنطقة من رواندا إلى الكونغو ،أنغولا وغيرها وما خلفته من ضحايا في إطار التطهير العرقي، وكذا الصراع على الهوية والسلطة.

ويمكن من خلال هذا المخطط أردنا أن نوضح تشابك أسباب النزاع القائم على الهوية العرقية و يمكن أن نسقط عليه الحالة الرواندية:

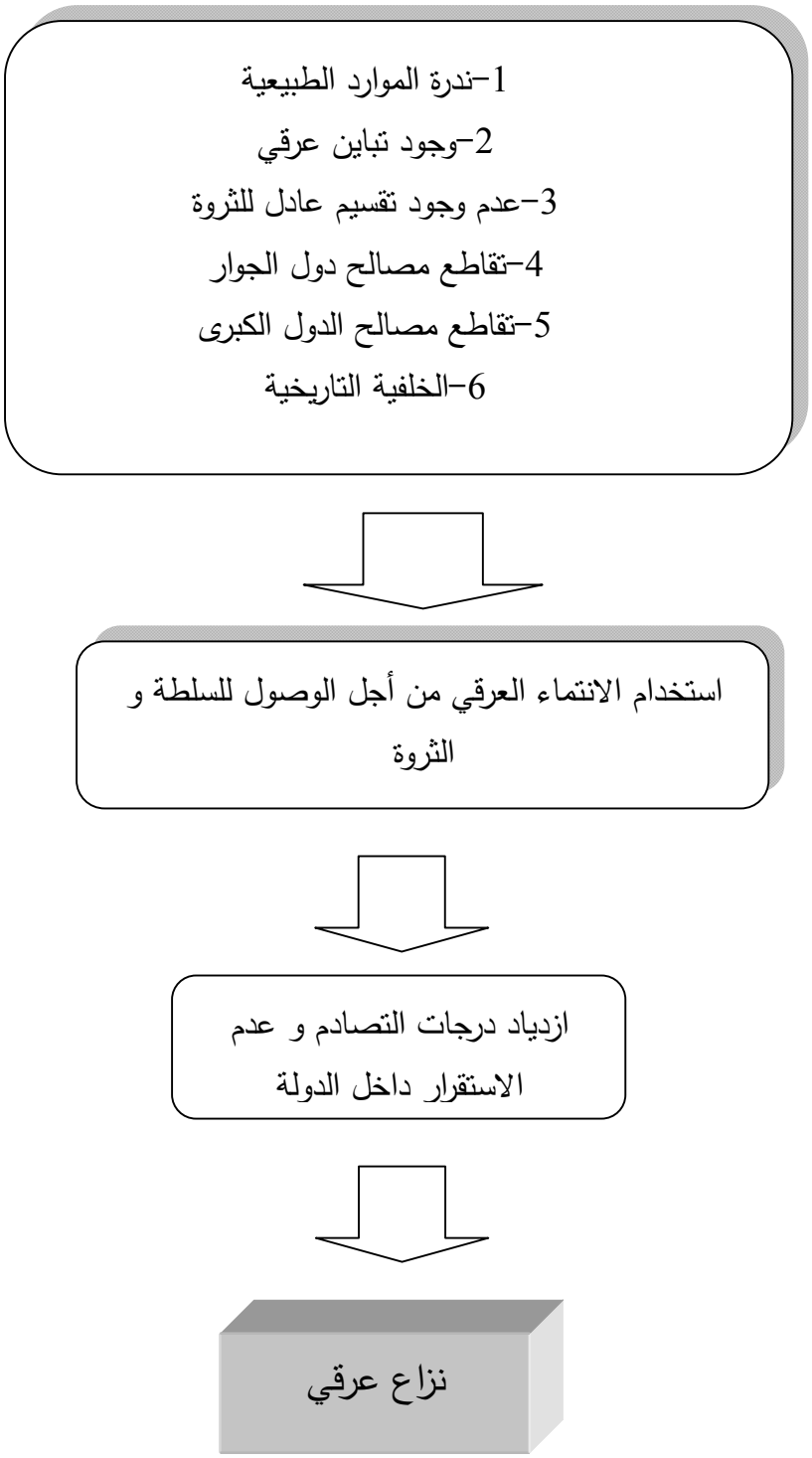
1-ندرة الموارد الطبيعية
2-وجود تباين عرقي
3-عدم وجود تقسيم عادل للثروة
4-تقاطع مصالح دول الجوار
5-تقاطع مصالح الدول الكبرى
6-الخلفية التاريخية
استخدام الانتماء العرقي من أجل الوصول للسلطة و الثروة
ازدياد درجات التصادم و عدم الاستقرار داخل الدولة
نزاع عرقي

فمنطقة البحيرات لها خصوصية تميزها عن مناطق النزاع الأخرى ، فمصالح الدول الكبرى و الإقليمية تتقاطع في هذه المنطقة ، باعتبار أن هذه المنطقة غنية بالمعادن إلي جانب أن الصراعات في هذه المنطقة تتميز بطول مدتها و بتعقيد أسبابها.

فيمكن أن نقدم قراءة في تحليل الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى من خلال العناصر التالية :

- الموقع الاستراتيجي لمنطقة البحيرات العظمى الذي يعكس ترتيبات مصالح القوى الإقليمية والدولية الفاعلة.
- المخزون الاستراتيجي من الثروات وخاصة المعادن التي تزخر بها المنطقة خاصة اليورانيوم والكوبالت والماس بالإضافة إلى الاحتياطي المائي.

و قبل التطرق لدور منظمة أطباء بلا حدود لا بد من إعطاء خلفية تاريخية عن طبيعة النزاع حتى نتمكن من فهم الدور الذي تلعبه في هذه المنطقة.

- ارتباط الصراع في المنطقة والتفاعلات العدائية بين الهوتو التوتسي الذي انعكس بدوره إلى بروز تحالفات إقليمية على أساس اثني مثل الارتباط بين نظام حكم الرئيس يوري موسو فيني في أوغندا وحكم الأقلية من التوتسي في كل من رواندا و بورندي
- يتألف سكان كل من رواندا و بورندي من 13 مليون نسمة تشكل من ثلاث جماعات عرقية وهي الهوتو 85% والتوتسي 14 % والتو* TWO 1% و يتمركزون في غرب البحيرات العظمى.

تعود جذور الصراع في منطقة البحيرات إلي القرن 14 م بعد مجيء جماعات التوتسي من إثيوبيا ، أين سيطروا على أغلبية شعب الهوتو و فرضوا عليهم نظاما متسلطا إلي جانب إبادة جزء منهم ، بعد ذلك تعرضت هذه المنطقة إلي الاستعمار الألماني في ق 19 م ، وفي عام 1916 تمكنت بلجيكا من بسط سيطرتها على المنطقة وأطلق عليها اسم "رواندا أو بورندي" فقد كانت هذه المنطقة تمثل قرب جغرافي من إقليم الكونغو البلجيكي وبالتالي فرض نظام الحكم غير المباشر من خلال شيوخ التوتسي ،وهذا ما أعطى امتيازات التوتسي وتهميش الهوتو **[1]، و امتد الحكم البلجيكي إلي غاية 1959 و خلال هذه الفترة استخدمت بلجيكا نظريات عنصرية أين اعتمدت على مقاييس مثل درجات الذكاء و

* توا هي جماعة صغيرة من الأقزام "راجع لبنية جسمهم" حرفتهم الصيد وهم السكان الأصليين للمنطقة قبل أن تنتمي لها قبائل الهوتو.

* قامت فرنسا بتقديم فرص تعليم لأبناء الهوتو والتي شكلت فيما بعد النخبة الحاكمة *

[1] جذور الصراع في البحيرات العظمى مأخوذ من موقع : www.aljazeera.net/exerls/htm

طـول الأنـف و غيرهـا لكـي يـتم إعطائهـا تسـيير الإدارة و هكـذا نشـأت علاقـة بـين التوتسـي كأقليـة و المستعمر لكي تحافظ على مصالحها .[1]

و بدأت جماعات التوتسي في تنظيم نفسها في إطار جماعات سياسية بداية من بلجيكا سنة 1986 و تنظيم نفسها عسكريا في أوغندا في أكتوبر 1990 و دخلت الجماعتين في حرب عصابات انطلاقا من أوغندا بدعم من بريطانيا التي كانت تدعم الجبهة الرواندية خاصة و أن فرنسا كان لها تواجد في المنطقة و كانت تدعم الرئيس الرواندي هابياريمانا ، و بالفعل تمكنت الجبهة الرواندية من السيطرة على مناطق عديدة في شمال رواندا إلي غاية تدخل القوات الزائيرية لوقف تقدمها.

وإن كان أول رئيس لرواندا "غريغو كيباندا" وهو من الهوتو في سنة 1962 غير أننا نلاحظ مما سبق أن القتال بين الطرفين كان متواصلا على امتداد السنوات وتوالت سياسات التطهير العرقي ضد التوتسي من دفع بهم إلى الهجرة نحو الدول المجاورة و في سنة 1991 ثم التوصل إلى اتفاقية سلام في اروشا بتنزانيا حيث استضافة حكومة رواندا من جهة و الجبهة الوطنية الرواندية من جهة أخري لإجراء تسوية للنزاع و نصت الاتفاقية التي وقعت 23 أوت 1993 تقسيم المناصب 50 % للحكومة الرواندية و الباقي للجبهة الرواندية و ذلك من خلال مساعي قامت بها منظمة غير الحكومية و نؤكد هنا على دور المنظمات غير الحكومية في تسوية النزاعات الدولية ، هذه المنظمة هي منظمة أفريكا ووتش الأمريكية و سميت المبادرة بـ project democracy[2] حيث تشكلت قوة افريقية على الإشراف تطبيق هذه الاتفاقية لوقف الصراع داخل رواندا ، غير أنه في 6 أفريل 1993 اندلعت الحرب الأهلية في رواندا مرة أخرى بسبب سقوط الطائرة التي كان بها الرئيس الرواندي هابياريمانا و البورندي تتاريا ميرا في مطار كيغالي لدي هبوطها عند عودتها من دار السلام ، وخلقت مجازر كبرى ضد التوتسي حيث قدر عدد الضحايا بالآلاف وتمت الإبادة الجماعية لقرى بأكملها[3] لأن الهوتو حملوا التوتسي عملية إسقاط الطائرة التي راح ضحيتها 800 ألف ضحية.

ويمكن أن نستخلص جملة من النقاط حول دور المنظمات غير الحكومية ونقصد هنا "منظمة أطباء بلا حدود" وكذا دور الدول في هذا الصراع.

بالنسبة لدور الدول:

---

[1] محمد أحمد عبد الغفار ، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية ،ج 3 ، الجزائر : دار هومة ، 2004 ، ص 330

[2] مرجع نفسه ص 334

[3] جذور الصراع في البحيرات العظمى ، مرجع سابق

خلق هذا الصراع على مدار سنوات أي منذ استقلال رواندا سنة 1962 الملايين من الضحايا ضمن تطهير عرقي تدخلت فيه أطراف إقليمية و دولية ، خاصة أثناء الحرب الباردة ، فهذه الفترة تميزت بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

فكان هنا دور الدول سلبيا و إن كان مبررا بظروف مرحلة الحرب الباردة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، غير أنه بعد نهاية الحرب الباردة كان الكثير يتوقع تراجع في عدد النزاعات بالمنطقة بعد أن زال الدعم السوفياتي و انتهاء الحرب الباردة ، غير أنه حدث العكس فاندلعت حرب أهلية سنة 1994 بدعم الدول الإقليمية و الدولية ، فحدثت مجازر رهيبة لم يتحرك المجتمع الدولي لوقفها بل بالعكس كانت بعض الدول الكبر كفرنسا تقف إلي جانب أحد الأطراف المتنازعة لحساب مصالحها.

فتحرك الدول كان بطيئا و متأخرا و خاضعا لإجراءات برتوكولية و مسارات ديبلوماسية و حسابات مصلحية ، فكان تدخل الدول عبر قرارات مجلس الأمن الذي أصدر قرارا بإنشاء قوة دولية افريقية لمراقبة وقف إطلاق النار ، وهنا نركز على نقطة مهمة و هي أن القوة المتدخلة هي قوة افريقية و المعروف أن هذه القوة محدودة من حيث القوى العسكرية الإفريقية و إمكانياتها و عدم وجود خبرة لمواجهة مثل هذه الصراعات.

و يمكن أن نحلل موقف بعض الدول في هذا الصراع حيث تم الإساءة للتدخل الإنساني في رواندا حيث تقدمت فرنسا بطلب للأمم المتحدة لإرسال قوات سميت بعملية Turquoise توركواز[1] من أجل خلق ممرات أمنة للاجئين خاصة بعد انسحاب القوات البلجيكية في 20 أفريل 1994 بعد مقتل 10 من جنودها ، حيث صرحت بأن تدخلها كان مسألة إنسانية لكن ممارستها على أرض الواقع تمليه مصالحها القومية من خلال مساندة فرنسا لجماعة هوتو و قامت بدعمهم عسكريا حيث نسب للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران أنه كان يتلهف لاستعادة فرنسا لمصدقيتها في القارة الإفريقية و خوف من الجبهة الوطنية الرواندية التي تصبح خاضعة للنفوذ الدول الانجليزية.[2]

فوصل الدور السلبي و المنحاز الذي لا يتطابق مع مبادئ التدخل الإنساني و ما طرحته في البوسنة حيث قدمت طائرات هيلكوبتر لمطاردة التوتسي في العمق الجغرافي لكونغو و الذي يعتبر انتهاك لسيادة دولة أخري و قامت بعمليات إبادة[3] .

[1] محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 335

[2] جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 832

[3] محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 328

و ما يؤكد انحياز فرنسا لأحد الأطراف لخدمة مصالحها ما جاء في تصريح بروس جونز Bruce Jones الذي استنتج من مقابلات أجراها مع ديبلوماسيين فرنسيين أنه بالرغم من أن الشعور الإنساني لم يكن مستبعد إلا أن الحوافز الرئيسية لفرنسا كانت غير إنسانية.[1]

يمكن أن نقرأ دعم القادة الأفارقة الذي يعملون على تحقيق المصالح الأمريكية كما هو الحال للجنرال "بول كاغامي"الذي يعتبر أقوى رجل في رواندا منذ سنة 1994 والذي تلقى تدريباته العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا من أجل ضمان الموارد المعادن في المنطقة في ظل صراع بين القوى الكبرى خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، التركيز خاصة على معدن الماس والذهب، بالإضافة إلى وجود مكان لبيع الأسلحة لفائدة الشركات الغربية.

وبالتالي نخلص أن الدور الذي لعبته الدول هو دور سلبي بل زاد من حدة الصراعات في المنطقة ولم تعتمد على مقاربة شاملة لحل هذه الأزمة وفق المبادئ التي تتبناها كالتدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان وغيرها.

بالنسبة لمنظمة أطباء بلا حدود:

نجد أن الدور الذي لعبته المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية كانت هي السباقة في الإغاثة،والقدوم إلى المنطقة من أجل تقديم المساعدة اللاجئين في الدول المجاورة وكذا داخل رواندا من خلال نشاطات عديدة.

ولذلك نجد أن أحد القرارات التي اتخذتها منظمة أطباء بلا حدود وهي الانسحاب من المنطقة بعدما تبين أن المساعدات التي تقدم اللاجئين يتم الاستيلاء عليها من طرف المسلحين.

وهذا الموقف يعبر عن موقف ايجابي لوقف الدعم لهذه الجماعات المسلحة في حين تلقى الدعم من طرف الدول.

كذلك دور منظمة أطباء بلا حدود يكمن في تقديمها للمساعدات الغذائية من خلال توفير الغذاء الصحي اللازم خاصة للأطفال كما توفر الرعاية الصحية من خلال إقامة المستشفيات ميدانية ومراكز صحية من أجل مكافحة الأمراض الناجمة عن تدهور الوضع البيئي كالكوليرا والتي يذهب ضحيتها الآلاف أي أكثر مما تخلفه الحرب[2].

[1] جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 336

[2] جهود منظمة أطباء بلا حدود مأخوذ من موقع : www.msf.ae/

يبرز الدور الذي لعبته هذه المنظمة في إيصال المجازر التي وقعت من خلال اعتمادها على مبدأ الشهادة على الوضع أي أنها تقدم رأيها فيما حدث بدون إخفاء أي حقيقة وكذلك استنكارها للمجازر ، وهذا ساهم في كشف عن حقيقة الأوضاع في رواندا وما يحدث من انتهاك واضح لحقوق الإنسان.

وبالتالي يتبين لنا الدور الذي تقوم به المنظمة في الحفاظ على صحة البشر وحياتهم من خلال النشاط الذي تقوم به والاهم من ذلك أنها كانت موجودة أثناء الصراع، وهذا الذي عجزت عنه الدول بإمكانياتها.

وليس هذا وحسب فإن المنظمة تقوم بدور أساسي إلى الوقت الحالي وهو استمرارها في توفير الرعاية الصحية للسكان أي استمرارية العمل الميداني لترسيخ السلم من خلال إعطاء فرصة للعيش بشكل أفضل.

و بالتالي يمكن أن نقوم بعملية مقارنة لتكلفة النزاع في رواندا ما بين ما خلفه التصادم و القتال و بين ما قامت به منظمة أطباء بلا حدود :

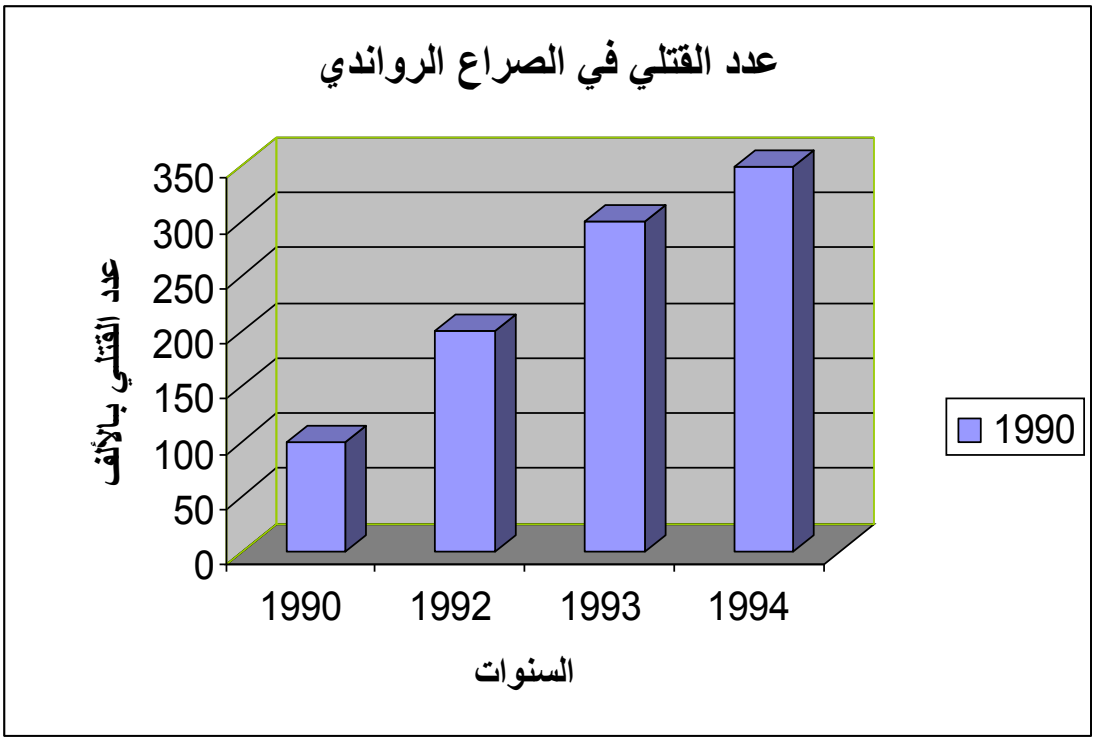

إحصائيات الأمم المتحدة ، سنة 1997 و الرسم البياني من تصميم الباحث

من خلال هذا الرسم البياني يتضح تزايد عدد القتلى من سنة إلي أخري ، فما بين 1990 إلي 1994 تضاعف العدد من 100 ألف إلي أكثر من 350 ألف ضحية بمجموع 800 ألف ضحية و هو

رقم كبير ، فالدول الكبرى لم تتدخل لوقف هذه المجازر و هي ترى ارتفاع عدد الضحايا من سنة إلي أخري.

أما بالنسبة لعدد النازحين فيمكن أن نقرا النتائج من خلال الرسم البياني التالي :

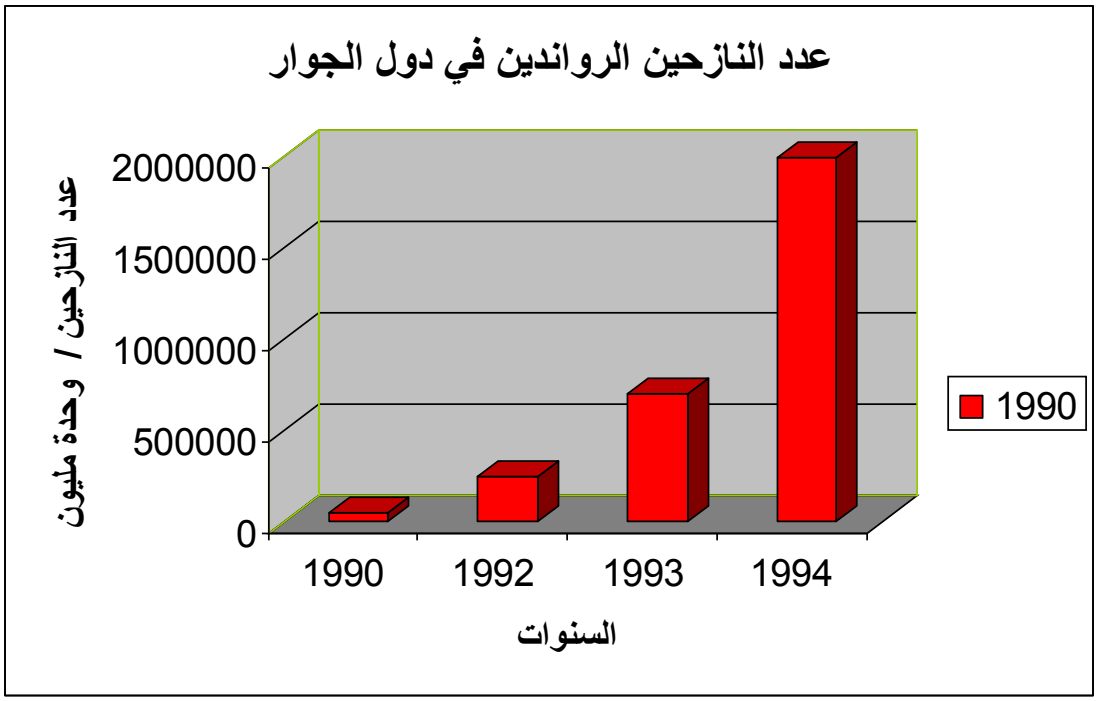

المصدر الأمم المتحدة 1997 و الرسم البياني من تصميم الباحث

عدد النازحين فقد تجاوز 2 مليون سنة 1994 ، هذا الرقم يحمل في دلالته الكثير من المعطيات من بينها :

- عدد النازحين يمثل عبئ على الدول المجاورة التي هي أصلا تعاني من عجز في ميزانياتها و ضعف في إمكانياتها مما يضاعف من معاناة النازحين.
- نزوح هذا العدد الكبير يخلف انتشار مختلف الأمراض المعدية و الفتاكة مثل الملاريا و الكوليرا التي تخلف عدد أكبر من الضحايا يضافون إلي عدد ضحايا النزاع.

أما الرسم البياني الموالي و الذي يوضح نوع الضحايا ، فنجد أن الضحايا أغلبهم نساء و أطفال حيث تقدر نسبتهم بـ 80% مقابل رجال و عسكريون ، فنستنتج أن المبدأ الذي تعلنه الدول الكبرى و هو احترام حقوق الإنسان و الطفل غير أن هذا المبدأ لا وجود له في هذا الصراع الذي راح ضحيته أطفال و نساء.

من جانب أخر نجد أن عدد الضحايا الذين سقطوا أثناء المعارك كبير يضاف لهم عدد أكبر من الضحايا راحوا ضحية الأمراض و سوء التغذية بعد نهاية المعارك.

و بتالي نجد ازدواجية في المعايير المعتمدة في عمليات التدخل الإنساني و كذا احترام و تطبيق حقوق الإنسان من طرف الدول الكبرى.

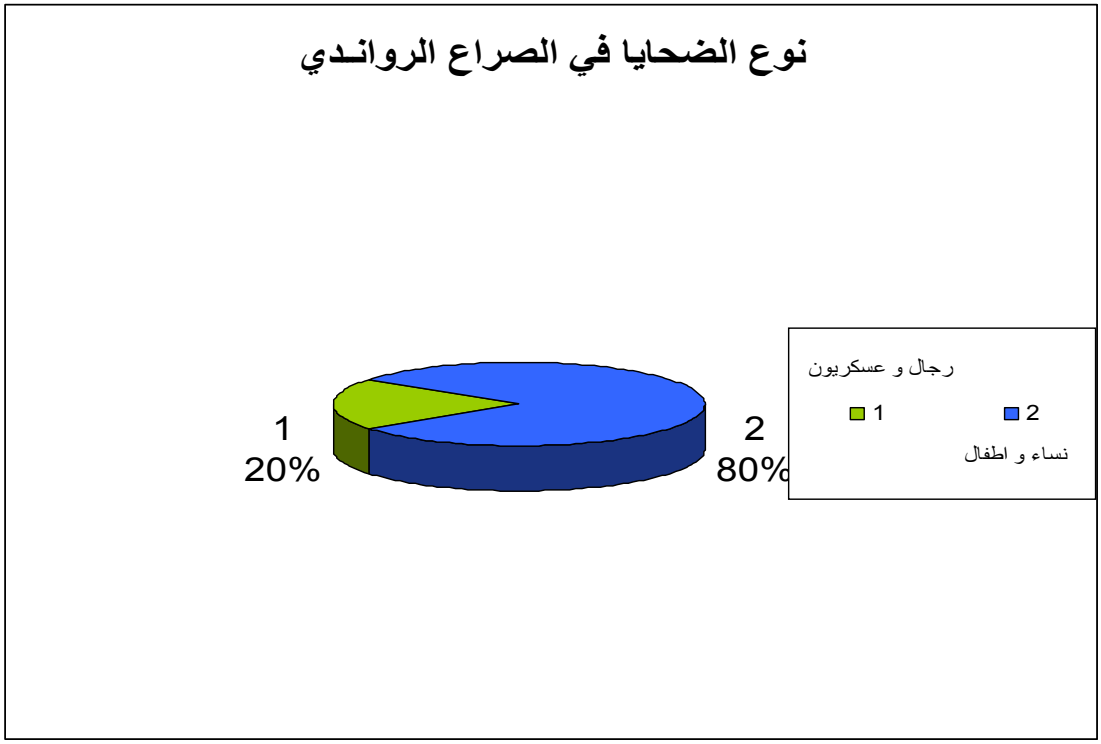

المصدر الأمم المتحدة سنة 1997

و يمكن أن نقرأ في أرقام منظمة أطباء بلا حدود حول ما قامت به في رواندا من خلال تقديم المساعدات كما يلي :

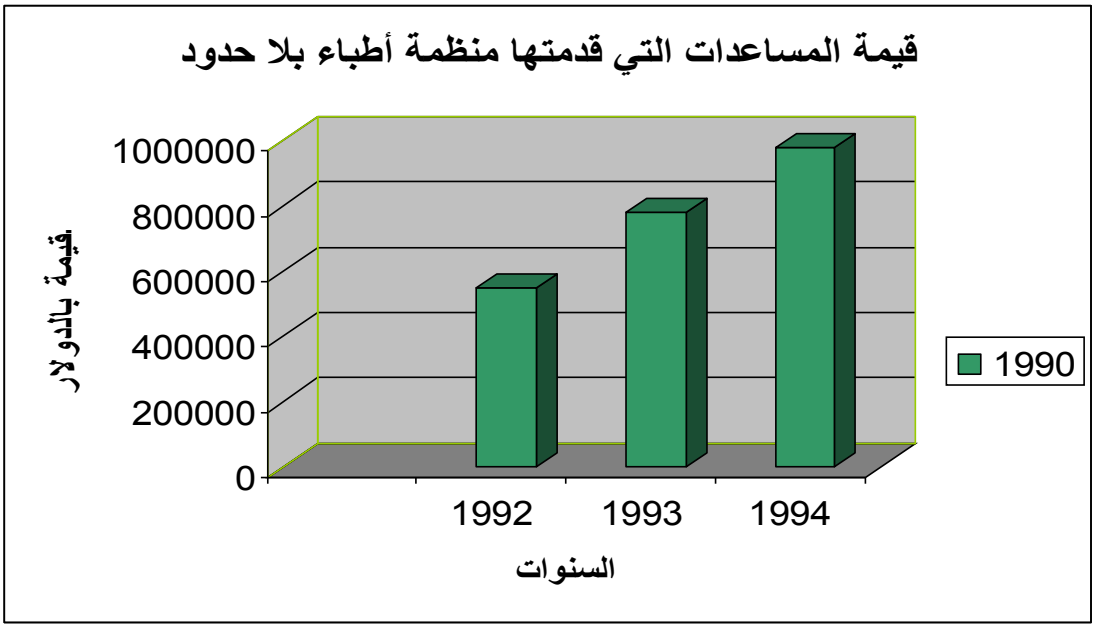

مصدر الأرقام منظمة أطباء بلا حدود 2000 و الرسم البياني من تصميم الباحث

نجد أن المساعدات التي تقدمها منظمة أطباء بلا حدود في رواندا كبيرة ، بل عرفت تطورا في قيمة المساعدات من 1992 إلي 1994 تضاعفت من 000 400 دولار إلي حوالي مليون دولار أي الضعف بمجموع يقارب ثلاث ملايين دولار في مقابل ما صرفته الأطراف المتنازعة في شراء السلاح حوالي مليون دولار.

و بالتالي ما يتم صرفه على شراء السلاح يساوي ما تصرفه منظمة أطباء بلا حدود ، و بالتالي نجد دورين متضاربين واحد سلبي و أخر ايجابي.

أما نوعية المساعدات التي تقدمها منظمة أطباء بلا حدود فهي كما يلي :

نجد أن أكبر نسبة من المساعدات تذهب لتوفير المساعدات الغذائية للمدانيين ثم الأدوية لمواجهة الأمراض و معالجة ضحايا النزاع .

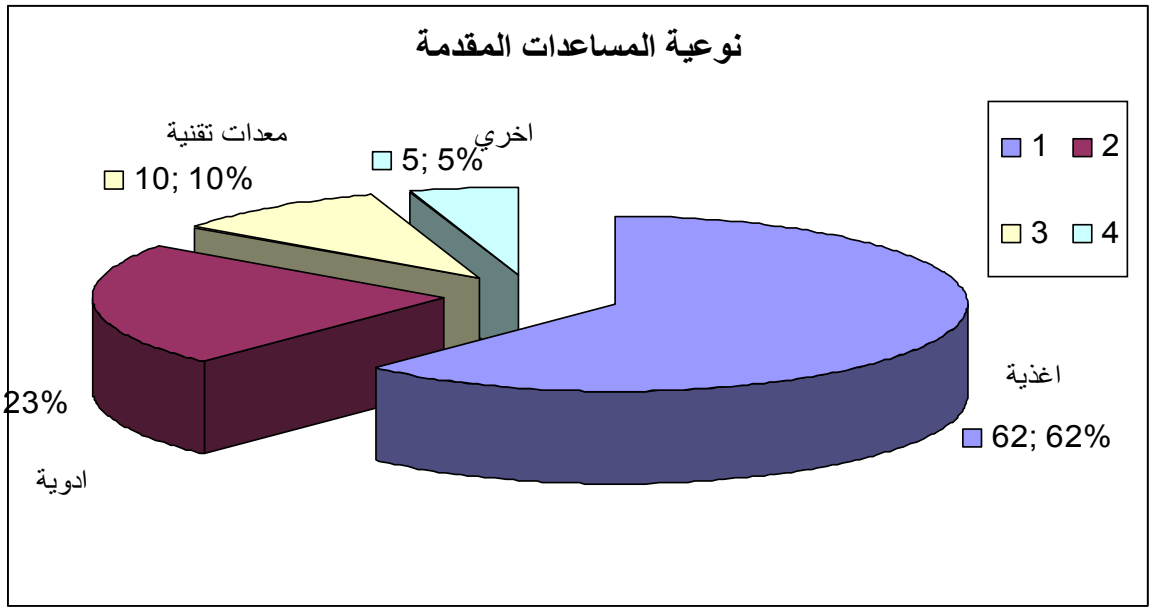

مصدر الأرقام منظمة أطباء بلا حدود 2007 و الرسم البياني من تصميم الباحث

و في قراءة مقارنة بين ما تنفقه الأطراف المتنازعة على الصراع من شراء أسلحة و بين ما تنفقه منظمة أطباء بلا حدود سنجد فرقا جوهريا بين من يعمل على الحفاظ على حياة و صحة الأفراد و أمنهم و من يعمل على نشر الموت و الدمار :

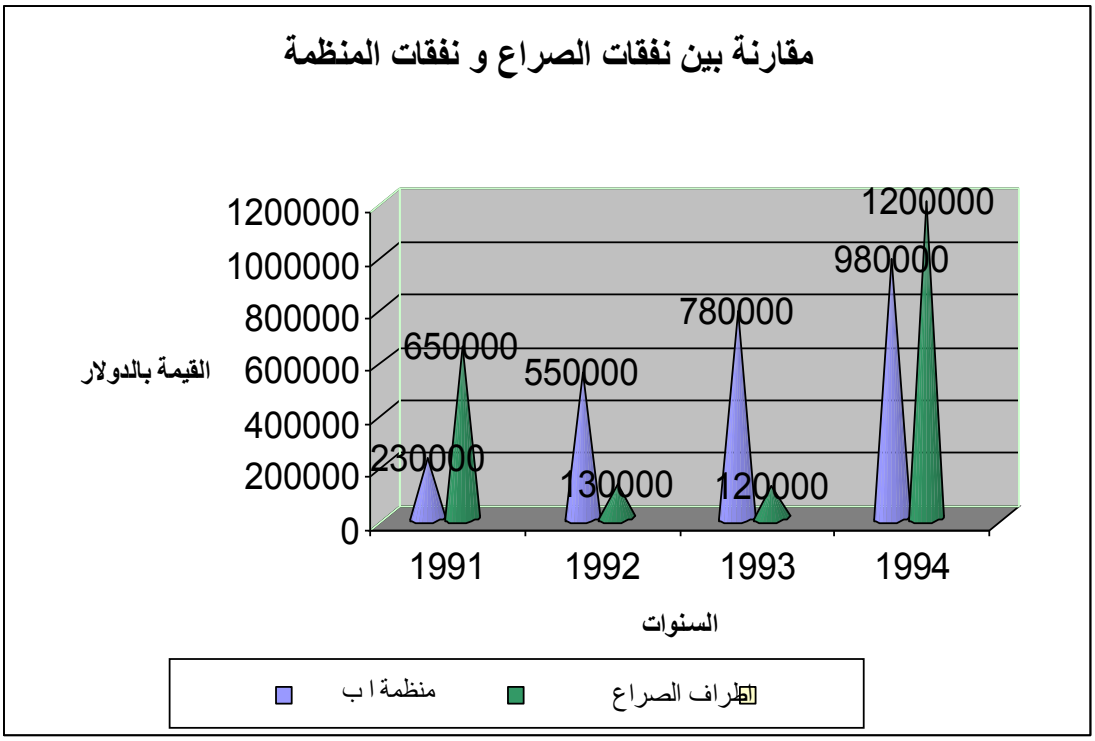

مصدر الأرقام منظمة أطباء بلا حدود 2007 و الرسم البياني من تصميم الباحث

من خلال هذه المقارنة التي قمنا بها نجد أن ما تنفقه أطراف النزاع كبير لكن في المقابل نجد تزايد في نفقات منظمة أطباء بلا حدود .

أما النقطة التي لا تقل أهمية عن تقديم المساعدات الإنسانية هي الضغط الذي مارسته هذه المنظمة على الأطراف المتنازعة و حتى على الدول الكبرى من خلال طرح مسالة التطهير العرقي في اجتماعات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان و كذا نشر هذا الموضوع للرأي العام العالمي ، و توضح الدراسة التي نشرتها منظمة أطباء بلا حدود نسبة اهتمام الرأي العام العالمي بهذه القضية من سنة إلي أخري في إطار عمل جماعي قامت به منظمة أطباء بلا حدود مع منظمات غير حكومية أخري.

فتقدر الإحصائيات التي نشرتها منظمة أطباء بلا حدود في تقريريها بأن نسبة اهتمام الرأي العام العالمي بالنزاع في رواندا كان كما يلي :[1]

سنة 1992 كانت نسبة الاهتمام تقدر بـ 36 %

سنة 1993 كانت نسبة الاهتمام تقدر بـ 58 %

سنة 1994 كانت نسبة الاهتمام تقدر بـ 78 %

[1] الصراع في رواندا ، مأخوذ من موقع منظمة أطباء بلا حدود www.msf.fr بتاريخ 16.03.2009

فإذا تمعنا هذه النسب نجد أن ما نقلته هذه المنظمة للرأي العام العالمي عبر الإعلام كان له الأثر البالغ في تحريك المجتمع الدولي لوقف المجازر ، خاصة و إن هذا النزاع جاء في إفريقيا حيث لا يوجد اهتمام غربي كبير بها في هذا الجانب خارج مجال المناطق الحيوية.

و ما يهمنا في هذا المطلب هو توضيح الدور الذي لعبته منظمة أطباء بلا حدود في هذا النزاع و هو طرح مبدأ التدخل الإنساني رغم انسحاب المنظمة من رواندا إلا أنها لا تزال تقدم المساعدات للاجئين في كل من أوغندا .

المطلب الثاني: في دارفور "التدخل في صراع داخلي ذو أبعاد دولية"

اختيارنا لحالة دارفور كان مبني على جملة من المعطيات على اعتبار أن طبيعة الصراع في السودان أو في إقليم دارفور هو صراع داخلي لكنه أخذ أبعادا دولية وفق مجموعة من المعايير وهي:

- اعتبار نتائج هذا الصراع "كارثة إنسانية" نتيجة لعدد الضحايا الناتج عن هذا الصراع .
- طبيعة هذا الصراع يصنفه البعض على أنه صراع قبلي على عكس أنه صراع ديني كما هو في جنوب السودان.
- دور الدول الكبرى في أزمة دارفور ومحاولة إبراز ما يقع على أنه جريمة في حق الإنسانية في حين أنه يصنف نقطة تقاطع لمصالح القوى الكبرى الأمريكية الفرنسية –الصينية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
- اضطهاد سكان إقليم دارفور وتقتيلهم اوجب عمليات التدخل في هذا الإقليم من أجل حمايتهم وفق منطق احترام حقوق الإنسان ومبدأ التدخل الإنساني.

وقبل الخوض في تحليل دور الأطراف الدولية في هذه الأزمة لابد لنا من تقديم بعض المعلومات و المعطيات حول إقليم دارفور :

إقليم دارفور يقع في غرب السودان ، تبلغ مساحته حوالي نصف مليون كم ² و هي مساحة كبيرة تعادل مساحة العراق و تمتد بين خطي عرض 10 و 20 شمالا ، يحده من الشمال الصحراء الليبية و غربا جمهورية تشاد و الجنوب الغربي إفريقيا الوسطي و من الجنوب إقليم بحر الغزال و هي احدي الولايات السودانية و من الشرق إقليم كردفان ، و ينقسم إقليم دارفور إداريا إلي ثلاث ولايات هي شمال دارفور و عاصمتها الفاشر ، و ولاية جنوب دارفور و عاصمتها نيالا ، و ولاية غرب دارفور عاصمتها الجنينة هي مدينة تجارية قريبة من الحدود التشادية و يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 6.7 مليون نسمة و

ينتشرون في الولايات الجنوبية و الغربية و تقل الكثافة في الولاية الشمالية بسبب الطبيعة الصحراوية الصعبة .[1]

فإقليم دارفور يشكل خمس مساحة السودان ويحتوي على خزان احتياطي من الماء وكذلك الكثير من المعادن كاليورانيوم وغيرها و يوجد حوالي 200 مليون برميل كاحتياطي من البترول خاصة في جنوب إقليم دارفور و احتياطي من الحديد يقدر بـ 10 مليون طن[2] ليس هذا و حسب يساهم هذا الإقليم بحوالي 45 % من صادرات السودان خارج المحروقات المتكونة أساسا من الماشية و الصمغ و مواد زراعية أخري و هذا يبين أهمية هذا الإقليم من الناحية الاقتصادية للسودان [3].

ويتكون هذا الإقليم من مجموعة من الفرق والقبائل غير واضحة المعالم منها قبائل الغور والزغاوة والمساليت والقبائل العربية الممثلة في الجنجويد والبقارة وريزاقات ، فإلى جانب الصراع الذي أخمدته الحكومة المركزية في الستينات نشب صراع عنيف في عام 1984 بين الغور والعرب وتمت المصالحة في مؤتمر عقد في الفاشر عاصمة الإقليم ونشب صراع ثاني بين العرب والمساليت غرب دارفور عامي 1998 و 2001 وتم احتواؤه باتفاقية سلام[4].

و يوجد في كل ولاية والى و هو بمثابة رئيس الحكومة و معه مجلس وزراء مصغر مكون من 6 أعضاء و مجلس تشريعي يقوم بمهمة التشريع و المراقبة .[5]

فهذه الأزمة ليست بالأزمة الجديدة فهي تعود للستينات حيث أخمدت الحكومة المركزية حركة منظمة "مسوني" التي اعتبرت أنها حركة عنصرية انفصالية ، لكن عرف السودان حركات تمرد عديدة خاصة في الجنوب بزعامة **جورج قرنق** في إقليم **نيفاسا**.[6]

لكن النزاع القائم حاليا والذي مازال يدور حوله النقاش هو قائم بين قوات حكومية سودانية وبشكل رئيسي قوات الجنجويد مؤلفة من قبائل عربية والبقارة مدعمون من طرف الحكومة السودانية ، أما الطرف الآخر فهي وساليت، حيث تنكر الحكومة السودانية أنها تدعم قبائل الجنجويد.

---

[1] زكي البحيري ، مشكلة دارفور ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2006. ص 7

[2] أزمة دارفور، مأخوذ من موقع : www.Aljzeera.net/exerls/htm بتاريخ2009/03/01.

[3] زكي البحيري ، مرجع سابق ، ص 77

[4] أزمة دارفور،مرجع سابق

[5] زكي البحيري ، مرجع سابق، ص 8

[6] أزمة دارفور، مرجع سابق

أما أسباب هذا الصراع فيرجعها البعض إلى تقسيم مساحات الرعي والمناطق الزراعية من أجل الاستحواذ على هذه المناطق وبالتالي ضمان حياة أفراد القبيلة ، لكن أطراف إقليمية دولية أثرت على مجريات هذا الصراع فأعطته بعدا دوليا نتيجة لازدياد درجات الانكشافية ووسائل الإعلام في إيصال صور الصراع للرأي العام العالمي وكذا الحسابات المصالح للقوي الكبرى .

فنجد أن جوهر الصراع قائم كما سبق و أن ذكرنا حول تقسيم مناطق الرعي لكن نجد للصراع بعد عرقي يقوم على أساس أن القبائل العربية تضطهد القبائل الإفريقية ، خاصة و أن لهذا الطرح خلفية تاريخية تعود للجذور الاستعمارية التي زرعت فكرة أن سلالة القبائل العربية أنقي و أرقي عن السلالة الإفريقية [1]هذا ما اثر على الصراع في إقليم دارفور الذي يتميز بالتنوع العرقي و كثرة القبائل .

بالإضافة إلي مشكلة انتشار السلاح في هذا الإقليم خاصة و أن إقليم دارفور يقع على حدود دول عديدة كليبيا و تشاد و إفريقيا الوسطي و طول هذه الحدود يصعب مراقبتها و مراقبة تدفق الأسلحة و الأشخاص خاصة في ظل الصراعات الإقليمية ففي أواخر السبعينات قامت ليبيا بتسليح القبائل العربية في دارفور للاستقواء بها في صراعها مع تشاد إلى جانب تفكك جيش جمهورية إفريقيا الوسطي الذي دخل الكثير من أعضائه إلي إقليم دارفور و نتيجة لهذا الوضع كثرت الجماعات الإجرامية و بالتالي أصبحت حركة السلاح عادية في الإقليم.[2]

و هناك من يضيف إلي أسباب اقتصادية و اجتماعية كالسياسة التعليمية و انتشار البطالة حيث يبلغ عدد الطلاب في المدارس الابتدائية بالإقليم 1.28 % ، بالإضافة إلي عزلة الإقليم نتيجة لطبيعة الإقليم و نقص التطور التكنولوجي الذي أضعف الترابط بالحكومة المركزية .[3]

و من بين الأسباب التي دفعت لتفاقم الأزمة في إقليم دارفور هو تركيز الحكومة السودانية على المشاكل في جنوب السودان و اعتبرت ما يجري في الإقليم ما هو إلا عصابات خارجة عن القانون.

و تعود بداية أزمة دارفور في أوائل عام 2001 عندما اعتدى العرب على الزغاوة و قتلوا حوالي 76 شخصا منهم و من ثم بدأت عمليات القتل و الانتقام بين القبائل و ضد الإدارة في الإقليم رغم دخولها في مفاوضات مع المتمردين إلا أن الوضع زاد سوءا خاصة في ظل نقص المياه و الموارد الغذائية ، غير أن أكبر العمليات وقعت في مارس 2003 حيث قتل أكثر 7000 شخص و إحراق 300

[1] زكي البحيري ، مرجع سابق ، ص 31

[2] مرجع نفسه ، ص 96

[3] مرجع نفسه ، ص 103

قرية هذا ما دفع بالقوات العسكرية الحكومية للقيام بعمليات عسكرية ضد المتمردين في ديسمبر 2003 حيث استغلت الدول الأجنبية الوضع لاتهام السودان بالتطهير العرقي حيث فاق عدد المواد الإخبارية الدولية سنة 2004 أكثر من 17 مليون مادة إعلامية و إخبارية حول دارفور.[1]

و هذا ما دفع بالحكومة السودانية إلي ابحث عن مخرج لحل مشكلة دارفور حيث في 9 فيفري أصدر الرئيس السوداني عمر البشير بيانا تضمن تصور الحكومة السودانية عن الحل السياسي لمشكلة دارفور تضمنت : العفو عن المتمردين و إعادة توطين النازحين و ضبط خطة تنموية للإقليم ، لكن لم يتجسد ذلك على أرض الواقع بل تقرر الدخول في مفاوضات و هو ما تم فعلا في مفاوضات انجامينا في أفريل 2004 نصت على نشر قوات افريقية في المنطقة ، و توالت زيارات الدبلوماسيين للمنطقة أمريكيين و أوروبيين و حتى كوفي عنان أين تم إصدار قرار 1556 من طرف مجلس الأمن يدعو فيه الحكومة السودانية لنزع سلاح الجنجويد [2]و تواصلت بعدها المفاوضات إلي يومنا هذا دون الوصول إلي اتفاق نهائي ينهي الوضع في الإقليم.

و يمكن أن نلخص من خلال هذا المخطط أسباب النزاع في دارفور :

[1] زكي البحيري ، مرجع سابق ، ص 137

[2] مرجع نفسه ، ص 140

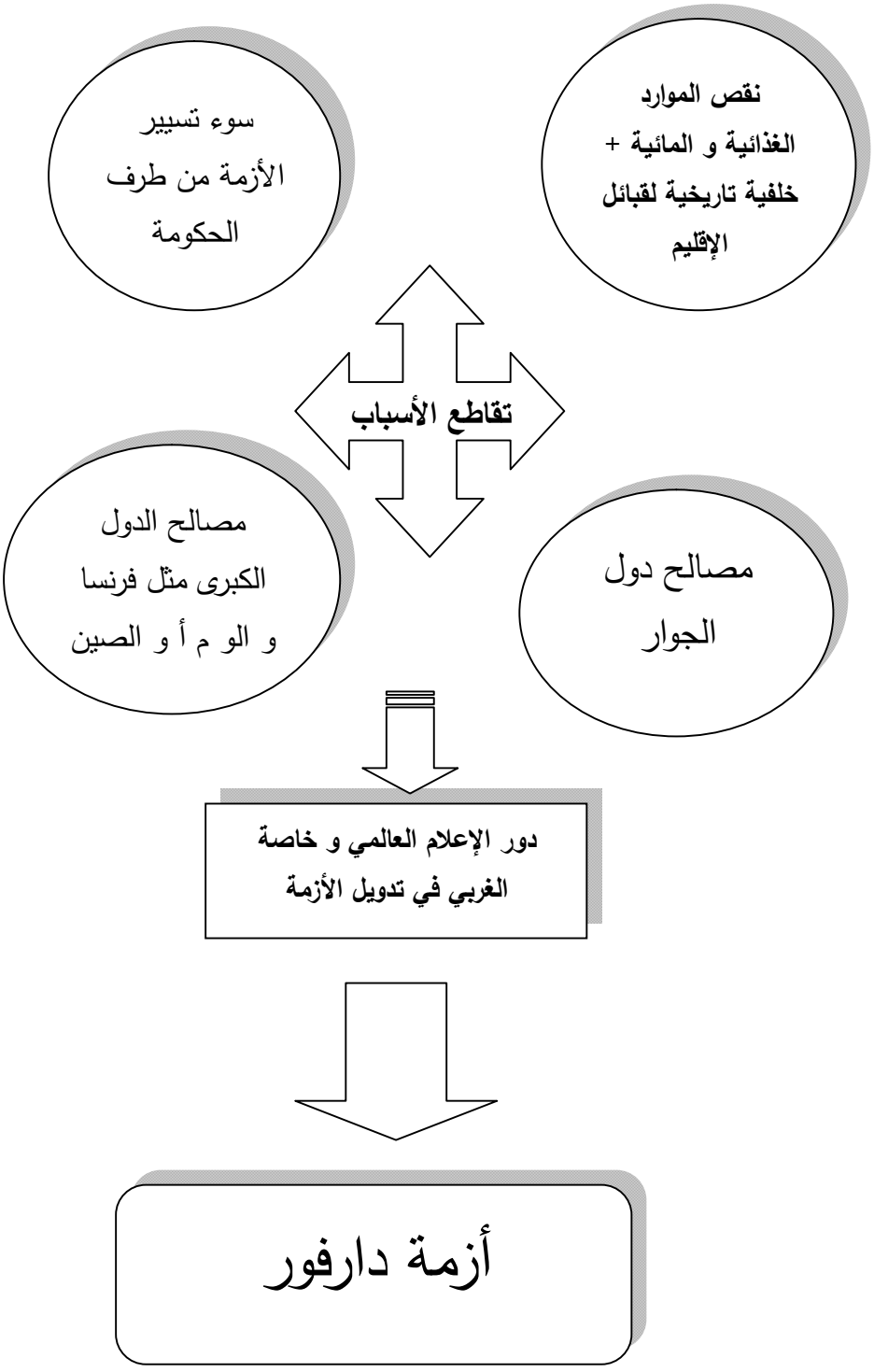
نقص الموارد
الغذائية و المائية +
خلفية تاريخية لقبائل
الإقليم
سوء تسيير
الأزمة من طرف
الحكومة
تقاطع الأسباب
مصالح الدول
الكبرى مثل فرنسا
و الو م أ و الصين
مصالح دول
الجوار
دور الإعلام العالمي و خاصة
الغربي في تدويل الأزمة
أزمة دارفور

لكن هذا لا يعني أن الإقليم لا توجد فيه معاناة إنسانية نتيجة هذا الصراع بغض النظر عن خلفيات الصراع وأطرافه والأهداف من ورائه، فهناك فعلا ضحايا وإن صراعهم على الغذاء والماء فهذا في حد ذاته مشكلة إنسانية تتطلب التدخل ولكن وفق معطيات محددة ومضبوطة.

و يمكن أن نقرأ مخلفات الإنسانية لهذا الصراع في إقليم دارفور من خلال الإحصائيات التالية التي وضعنها في شكل مخططات بيانية :

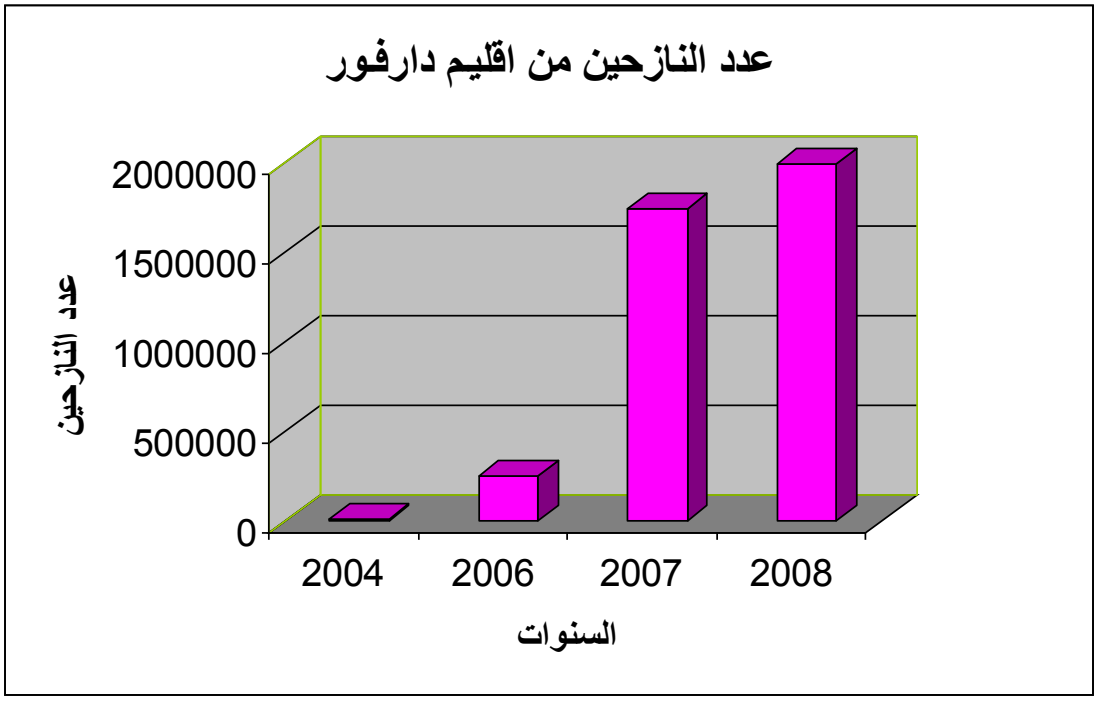

مصدر الأرقام (زكي البحيري ، أزمة دارفور) و المخطط البياني من تصميم الباحث

أكبر مشكلة في أزمة دارفور هي مسألة النازحين ، لماذا النازحين؟ لسببين رئيسيين و هما :

1- طبيعة إقليم دارفور الذي تعتبر أغلب أراضيه قاحلة مما يجعل من الصعوبة العيش في هذه المنطقة لقلة الماء و الغذاء و هذا ما يدفع بارتفاع عدد الضحايا

2- هناك عدد من النازحين نزحوا نحو تشاد و إفريقيا الوسطي و ليبيا و مصر ، و هذا يجعل للأزمة بعدا دوليا و يضع السودان تحت ضغوط الدول الكبرى و الإقليمية.

هذا ما دفع بالمنظمات غير الحكومية إلى التحرك من خلال مبدأ التدخل الإنساني حيث تعمل على ضمان حياة السكان وتوفير الرعاية الصحية والتغذية اللازمة لهم ، ولكن نقطة التحول تكمن في إصدار مذكرة اعتقال الرئيس السوداني عمر البشير في مارس 2009 والوقوف أمام محكمة الجنايات الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور.

بعد إصدار هذا القرار من طرف محكمة الجنايات الدولية أصدر الرئيس السوداني عمر البشير قرار بطرد عشر منظمات غير الحكومية تعمل على إغاثة النازحين ومن بين هذه المنظمات نجد أوكسفام وسيف تشيلردن البريطانيتين فالأولى تقدم خدمات المياه والصرف الصحي أما الثانية فتقدم الدعم للأطفال وكذلك منظمة أطباء بلا حدود حيث بلغ عدد الموظفين المعنيين بالطرد 6500 موظف،وهذا ما جعل البرنامج الغذائي الذي تشرف عليه الأمم المتحدة من خلال هذه المنظمات يتعطل ويعرض حوالي 437 مليون نسمة في حاجة للمساعدة.

وتعتمد الحكومة السودانية على مجموعة من المبررات في إصدارها لهذا القرار من بينها :

- أنها تقدم معلومات للمحكمة الجنايات الدولية حول ما يجري في إقليم دارفور ولم تلزم بمهامها الموكلة إليها.
- كذلك أن دورها هو التجسس على السودان وتعمل على إثارة المشاكل في الإقليم من خلال الدور الخفي الذي تلعبه في دعم الحركات الانفصالية والمتمردين.
- كما تتهمها بالتواطؤ مع تشاد التي تعتبر حليفة لفرنسا والضغط على السودان من أجل زعزعت الاستقرار في داخل السودان[1].

ويمكن أن نقرأ الدور الذي تقوم به هذه المنظمات من خلال ما يلي:

1. تقوم بضمان إيصال الغذاء للاجئي إقليم دارفور في ظل الصراع ما بين القبائل الجنجويد وكذا الجيش السوداني وفصائل المتمردين.
2. تعمل على توفير المرافق الصحية الضرورية لأفراد الإقليم.
3. تقديم الرعاية الصحية لأكثر من 4 ملايين لاجئ.

ويمكن النظر لهذا الرقم من عدد السكان فهو يعادل سكان دولة من دول الخليج وبالتالي يمكن الوقوف على التكلفة التي يتطلبها توفير الغذاء والدواء لهم.

و يمكن أن نقرأ قيمة المساعدات المقدمة من طرف المنظمات غير الحكومية كما يلي :

[1] قرار طرد المنظمات غير الحكومية، مأخوذ من موقع :
www.al-shrap.com/Display.2009March بتاريخ2009/03/27.

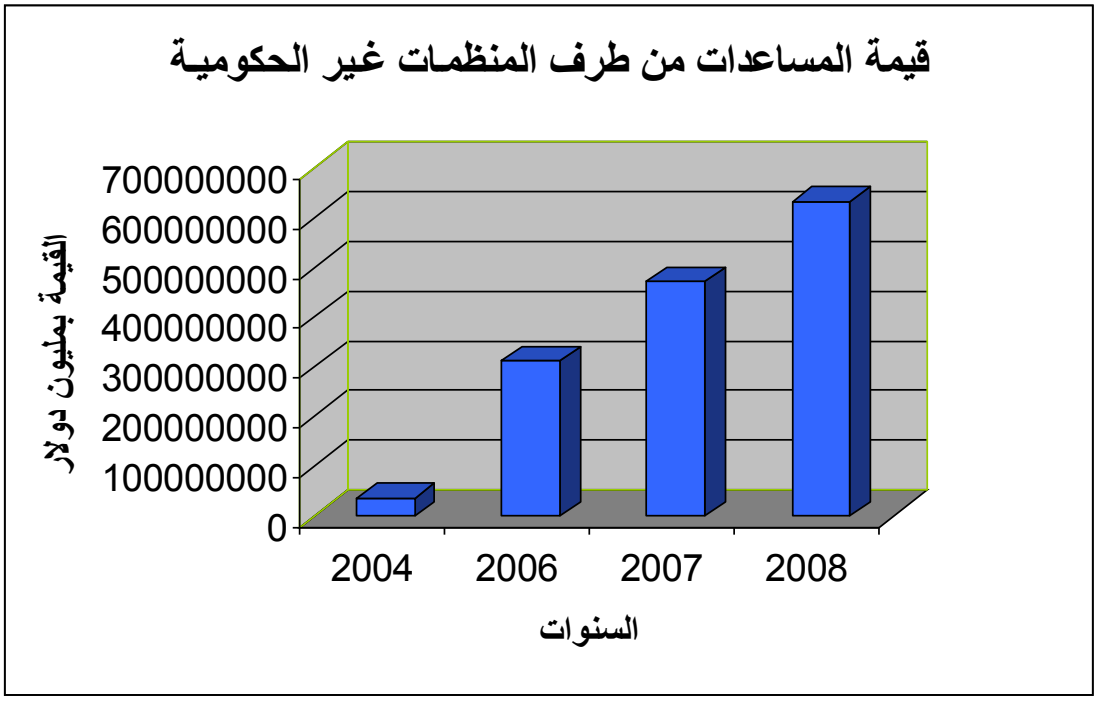

مصدر الأرقام الأمم المتحدة 2008 ، المخطط البياني من تصميم الباحث

من خلال هذه الأرقام نجد أن قيمة المساعدات قارب 700 مليون دولار سنة 2008 كانت في شكل مساعدات غذائية و أدوية و تجهيزات و غيرها قدمتها المنظمات غير الحكومية بكل أنواعها ، و هذا يمثل مدي الدور الذي تقدمه هذه المنظمات في هذا الإقليم.

لكن خصوصية الدور الذي تقوم به هذه المنظمة يكمن في أنها تلعب دورا فعالا في المساهمة في إصدار قرار يجبر على خضوع رئيس دولة لمحكمة الجنايات الدولية مما يبرز قوة هذه المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي.

وإصدار قرار رئاسي بطرد هذه المنظمات إنما يدل كذلك على مدى أهميتها ولولا المكانة والدور الذي تلعبه ما كان لرئيس جمهورية أن يصدر قرارا مثل هذا وبهذه القوة والسرعة.

وبالتالي نخلص إلى أن للمنظمات غير الحكومية لها الدور الفعال حتى وإن كان سلبيا لكن مؤثر على الساحة الدولية.

المطلب الثالث: في غزة "حالة عجز الدول"

الحرب على غزة أخذنها كحالة من أجل تبيان مجموعة من الأهداف على المستوى الأكاديمي لهذه المذكرة وهي:

- تبيان دور المنظمات غير الحكومية في الصراعات الدولية وهنا نركز في حالة غزة على نقطة مهمة وهي أثناء الحرب في حد ذاتها.

- توضيح ازدواجية المعايير التي تستخدم في تطبيق مبدأ التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان من طرف الدول وخاصة الدول الكبرى.
- إبراز فعالية المنظمات غير الحكومية كفاعل أساسي ومحوري في حماية حياة الأفراد في النزاعات الدولية أكثر من الدول في حد ذاتها.

البدايات تعود إلي نجاح حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وسيطرتها على قطاع غزة حيث دخلت السلطة الفلسطينية في صراع مع حكومة حماس في غزة وتطور الأمر إلى فرض حصار مالي ومقاطعة الحكومة ثم الدور الأمني الذي لعبه الأمن الوقائي وجهاز الاستخبارات في قطاع غزة حيث تولدت عنها أحداث 14 جوان 2007 التي كانت نتيجة تداعيات أوصلت إلى تصفية الأجهزة الأمنية التابعة للرئاسة في القطاع وإلى إقالة الحكومة الوطنية برئاسة **إسماعيل هنية** والتي شكلت على أساس اتفاق مكة ثم تشكيل حكومة سلام فياض[1].

وبهذا اتسم الوضع الفلسطيني بالانقسام إلى لسلطتين في الضفة والقطاع والى توجهين سياسيين وهما:

الطرف الأول: والذي يمثله محمود عباس في الضفة الغربية حيث دخل في مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي حول الوضع النهائي وكذا تحالفه التقليدي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الطرف الثاني:وهو حماس الذي يمثل المقاومة ورفض سياسات محمود عباس ومقترحات الرباعية.

وبطبيعة الحال أكبر المستفيدين هي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على تدعيم هذا الانقسام .

ومن هنا انتهت بعدها فترة الهدنة التي أعلنت بين إسرائيل وحماس فكانت إستراتيجية الجيش الإسرائيلي هو الاستفادة من هذه الوضعية والعمل على تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- إعادة بناء الجيش الإسرائيلي واستعادة هيبته بعد حرب جويلية 2006 مع حزب الله.
- الاستثمار في الوضع الفلسطيني من خلال دعم طرف على حساب طرف آخر وتقوية مكانته مما يخلق وضعية عداء في الصف الفلسطيني وتزداد ضعف المقاومة.
- إسقاط حكومة حماس كرمز للمقاومة في الأراضي الفلسطينية
- حسابات الانتخابات التشريعية الإسرائيلية.

[1] منير شفيق، الحرب على غزة، مأخوذ من موقع : www.Aljzeera.net/exerls/18htm بتاريخ2009/03/17.

وبالفعل بدأت إسرائيل في ضرب قطاع غزة بشكل مدروس بداية مع 4 نوفمبر 2008 عندما قامت إسرائيل باغتيال عدد من ناشطي حركة المقاومة الإسلامية حماس حيث تم الرد على هذا الاغتيال من طرف المقاومة بإطلاق صواريخ وكان هذا مبرر لضرب قطاع غزة بصورة بشعة حيث خلف العدوان الآلاف من القتلى والجرحى أغلبهم مدنيين أطفال ونساء[1]،حيث نقلت وكالات الأنباء صور ما حدث على المباشر.

ويمكن أن نقرأ دور الدول في هذه الحرب كمايلي:

*أطراف النزاع هنا مختلفين فالطرف الأول دولة لها جيش ومنظمة والطرف الثاني أفراد عزل يؤطرهم توجه فكري ضمن حركة مقاومة تقاوم بوسائل بسيطة إذا ما قارنها بإسرائيل مما يوضح مدى اختلال ميزان القوى.

*نوعية الأسلحة المستخدمة في هذه الحرب حيث استعملت إسرائيل أسلحة محرمة دوليا كالأسلحة الفسفورية وما تخلفه من دمار وجراح صعبة الشفاء.

*التقتيل الذي أصاب المدنيين بدون تمييز والذي يعتبر جريمة في حق الإنسانية وهنا نطرح مدى المعيار المستخدم في ضبط مفهوم الجرائم الحرب متى يمكن تطبيق مبدأ حق التدخل الإنساني خاصة ما حدث في قطاع غزة.

*فشل دور الدول في وقف الحرب على غزة بل حتى فشل في فرض هدنة من أجل تقديم المساعدة للأفراد ولا نتكلم عن الدول وتحديدها بل ما يهمنا ما قامت به هذه الدول بصفة عامة رغم ضغط الرأي العام العالمي لم يستطع وقف هذه الجرائم.

*لم يستطع مجلس الأمن إصدار قرار يلزم إسرائيل بوقف إطلاق النار ودخول الأطراف في صراع مواقف.

*هناك دعم من طرف القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل حيث يندرج هذا في محاربتها للإرهاب وهنا نسأل عن مفهوم الإرهاب .

*عدم توجيه أي مساءلة قانونية أو إصدار أي قرار يدين القادة الإسرائيليين بارتكابهم لجريمة حرب كما حدث مع الرئيس السوداني وهنا نتكلم على ازدواجية المعايير.

و يمكن أن نقرأ عدد الضحايا من خلال الأرقام التالية :

[1] جريمة حصار غزة، عبد الله جلاليت، مأخوذ من موقع : www.ech-choob.com/02/136.htm بتاريخ2009/03/17.

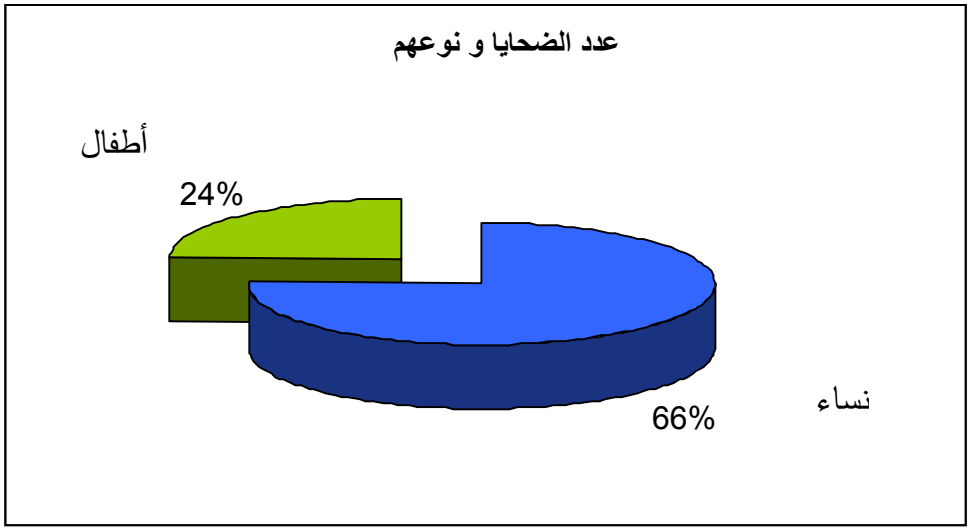

مصدر الأرقام الجزيرة نت 2009 و المخطط البياني من تصميم الباحث

نجد أن من سقطوا ضحايا هذا العدوان كانوا أطفال و نساء ، فنسبة الأطفال كانت في حدود 24 % و النساء 66% ، مما يعني أن الدول لم تتدخل لوقف هذه المجاز التي خلفها العدوان الإسرائيلي .

بالنسبة لدور المنظمات الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود:

نستشف من خلال الحرب على غزة تغيرات في مدى فاعلية الفواعل الدولية في العلاقات الدولية وفشلها وقف انتهاك حقوق الإنسان بل حتى فشلها في تطبيق حق التدخل الإنساني لأن الأمر مرتبط بمصالح القوى الكبرى والإقليمية لكن من جهة أخرى نجد أن الذي كان يتحرك وسط هذه الحرب هو المنظمات الدولية الخاصة بالإغاثة، وكذا المنظمات غير الحكومية ومنها منظمة أطباء بلا حدود، التي استطاعت أن تقدم المساعدات إلى الفلسطينيين رغم أن الدول لم تستطع أن تمرر مساعداتها الطبية والغذائية.

فنجد مثلا منظمة الأنروا كانت هي الملجأ الذي يلجأ إليه الفلسطينيين جراء القصف رغم تعرض بعض مدارسها للقصف الإسرائيلي.

بالإضافة إلي كونها الوحيدة التي تقوم بإيصال الغذاء لسكان غزة في ظل غياب دور الدول.

أما الدور الذي قامت به منظمة أطباء بلا حدود * فيتمثل فيما يلي :

- القيام بالعديد من العمليات الجراحية المتخصصة خاصة في جراحة الأطفال وجراحة العظام.
- التركيز على الطب النفسي[1].

* منظمة أطباء بلا حدود متواجدة منذ 2000 في قطاع غزة.

[1] منظمة أطباء بلا حدود في قطاع غزة ، مأخوذ من موقع : www.msf.ae بتاريخ2009/03/18.

- قامت بإنشاء مستشفى ميداني يحتوي على غرفتي عمليات وغرفتين للعناية المركزة ، قاعات أخرى للمتابعة الطبية والفحص[1].
- كما قامت بنصب خيام قابلة للنفخ وهي تضم قاعات للعمليات الجراحية منتشرة في قطاع غزة لتلقي الجرحى والمصابين حيث تقوم كل خيمة (عددها 2) من خمس إلى عشر عمليات جراحية يوميا بالإضافة إلى العمليات الثانوية .
- تم توزيع عيادات منظمة أطباء بلا حدود في كل من مدينة غزة ، بيت لاهيا في الشمال تحتوي على عيادة متخصصة في طب الأطفال ،وكذلك في خان يونس في الجنوب وتتكون كل عيادة من 3 أطباء جراحيين و6 ممرضات وأخصائيين في التخدير إلى جانب 13 موظف دولي يهتم بالدعم اللوجستيكي و50 موظف فلسطيني.

وبالتالي نجد أن الهدف الأساسي من ضبط ووضع قوانين حقوق الإنسان ومبدأ التدخل الإنساني هو حماية حياة الإنسان من أي تهديد لكن إذا كانت الدول التي تبنت هذه المبادئ لم يتم تطبيقه في المقابل نجد أن المنظمات غير الحكومية ومنها منظمة أطباء بلا حدود هي التي كان لها دور ولا تزال في الحفاظ على حياة الأشخاص ومساعدتهم بل وتطلب هدنة في النزاعات الدولية والمسلحة حتى تتمكن من مساعدة الأشخاص.

من خلال المخطط التوضيحي نجد أن الحرب على غزة كان فيها الدور الأهم و الفعال للمنظمات الدولية و غير الحكومية من خلال عمليات التدخل الإنساني في حين عجزت الدول عن وقف قتل المدنيين.

[1] أزمة دارفور، مأخوذ من موقع : www.Retrabic.com/News/272htm بتاريخ2009/03/18.

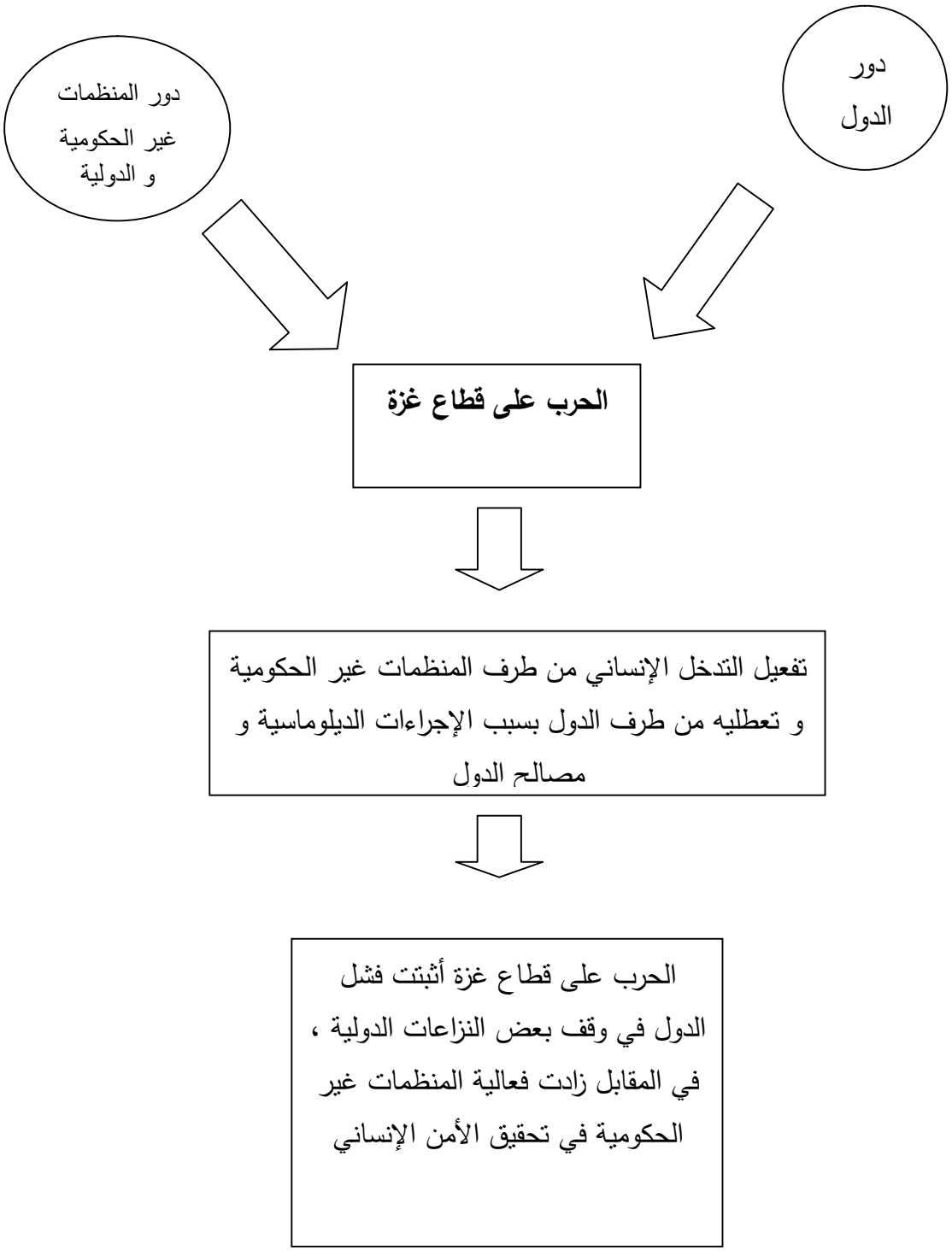
دور المنظمات غير الحكومية و الدولية
دور الدول
الحرب على قطاع غزة
تفعيل التدخل الإنساني من طرف المنظمات غير الحكومية و تعطليه من طرف الدول بسبب الإجراءات الديلوماسية و مصالح الدول
الحرب على قطاع غزة أثبتت فشل الدول في وقف بعض النزاعات الدولية ، في المقابل زادت فعالية المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الإنساني

وبالتالي نجد أن دور هذه المنظمة ومن خلالها كل المنظمات غير الحكومية لها فاعلية ووزن اكبر من الدول التي تعاني عجزا في حماية حياة الأفراد في ظل أسبقية المصالح.

المبحث الثالث: تقييم دور منظمة أطباء بلا حدود

في المبحث السابق ركزنا على نقطة أساسية هي تبيان دور منظمة أطباء بلا حدود في أداء دورها من خلال النماذج السابقة للنزاعات ، فهذا لا يكفي لتحليل و قراءة دورها في النزاعات الدولية لهذا أردنا من خلال هذا المبحث أن نحلل و نقيم بشكل موضوعي من خلال طرح ايجابيات و سلبيات منظمة أطباء بلا حدود بشكل خاص و المنظمات غير الحكومية بشكل عام.

المطلب الأول: الايجابيات

من خلال ما سبق نجد أن عرض الحالات الثلاث تبين لنا التباين في دور المنظمات غير الحكومية ، ولكن سنتكلم عن الدور الايجابي لهذه المنظمة:

1. أهم نقطة تحسب لهذه المنظمة هي اعتمادها على مبدأ الشهادة على الأوضاع؛ بحيث أنها لا تكتفي بالحياد جراء ما يجري من انتهاكات في حقوق الإنسان بل تلزم نفسها بتقديم شهادات على ما يجري في الواقع وإيصاله للرأي العام العالمي من اجل الكشف عن مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، ليس هذا وحسب بل يعمل على دفع أطراف النزاع إلى أخذ في الحسبان نتائج عملهم في انتهاك حقوق الإنسان وجرائم حرب.
2. تقوم بتقديم المساعدة الطبية والصحية* لمختلف الأفراد في المناطق التي تعاني من نزاعات مسلحة واضطرابات حيث تقوم بتوفير المستشفيات الميدانية في مناطق النزاع من خلال توفير الفحوصات الطبية والقيام بالعمليات الجراحية المتخصصة ليس هذا وحسب في ظل الحروب حيث تعجز الدول عن تقديم المساعدة للأفراد.
3. الأهم في دور هذه المنظمة هو متابعة تقديم المساعدات الطبية بعد نهاية النزاعات لفترات طويلة حيث يساهم هذا في دعم السلم في مناطق النزاع وكذا الاستقرار.
4. من بين أهم ايجابيات منظمة أطباء بلا حدود هو تبنيها لمبدأ التدخل الإنساني في مناطق النزاع وتجلى هذا في الحرب الصربية على البوسنة حيث نادت بضرورة التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان ووقف الانتهاكات ضد الإنسانية خاصة بعد التحولات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة .

* الرعاية الطبية والصحية هما مصطلحان مختلفان ، فالرعاية الطبية Assistance médicale والمقصود بها تقديم الفحص الطبي والعلاج المناسب والمتابعة ما بعد العلاج ، أما الرعاية الصحية فهي أشمل Assistance sanitaire حيث تذهب إلى الوقاية من الأمراض إلى العلاج الطبي والعمليات الجراحية والفحوصات.

5. كما لعبت دورا كبيرا في تغيير مفهوم السيادة للدول من خلال إعطاء أهمية البعد الإنساني قبل أهمية سيادة الدولة لأن الواجب هنا هو حماية الأفراد وحتى من طرف حكوماتهم.
6. تلعب هذه المنظمة دورا كبيرا في استمالت الرأي العام العالمي للقضايا العالمية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية وجرائم الحرب، كما تندد بها كما جرى في البوسنة والهرسك وتقبلها في كمبوديا حيث قامت بتنظيم مسيرة موجهة لضحايا العنف في كمبوديا[1]،وكذلك مجازر في رواندا التي لعبت دورا مهما في إيصالها للرأي العام العالمي ، كما كشفت عن الدور الذي تلعبه أطراف النزاع.
7. تقدم هذه المنظمة دورا مهما ليس فقط في النزاعات بل في الكوارث الإنسانية كالزلازل والمجاعات بداية من زلزال نيكاراجوا وكذلك زلزال بومرداس بالجزائر والمجاعة في إثيوبيا وغيرها حيث لها فرق متخصصة في الدعم اللوجستيكي على الميدان من خلال فرق متخصصة في وضع شبكات الماء والصرف الصحي وتقديم أجهزة متخصصة في مثل هذه الحالات .
8. تقوم هذه المنظمة بتقديم الرعاية الصحية المتخصصة ،وهنا نقصد بالتلقيحات ضد أمراض كالالتهاب سحايا Méningite الذي يخلف العديد من الضحايا حيث قامت بتلقيح 4.1 مليون طفل في نيجيريا ضد السحايا، وهذا يبين مقدار العمل الذي تقوم به المنظمة من خلال نوعية العمل وكذا تكلفة هذا العمل ، كذلك تقوم بتوفير العلاج لمرض الملاريا الذي يقتل سنويا 10 ملايين شخص ويمكن التمعن في هذا الرقم الذي لا تخلفه الحروب فمرض مثل الملاريا يخلف لوحده ضحايا بالملايين مما يبرز أهمية الدور الذي تلعبه في الوقاية من الأمراض و حفظ الأرواح البشرية من أمراض خطيرة أخري.
9. تعمل هذه المنظمة على تقييم و تصنيف لأهم الأزمات الإنسانية في العالم كل سنة ومن خلالها يمكن أن تبنى إستراتيجية تحركها في تقديم المساعدات، وكذا توجيه الرأي العالم العالمي لها من بينها[2]:

1.الصومال: تضاعف العنف وانهيار الرعاية الصحية.

2.الكونغو الديمقراطية وباكستان: القتال شرد الآلاف في كل من البلدين.

3.العراق: يعاني من حاجة ملحة للمساعدة في الوقت الذي يستهدف فيه عمال الإغاثة.

[1] مسيرة كمبوديا ، مأخوذ من موقع : www.msf.ae بتاريخ2009/03/19.

[2] المساعدات الطبية، مأخوذ من موقع : www.msf.oe/pdf بتاريخ2009/03/27.

4 .عالميا: سوء التغذية يقتل الملايين من الأطفال سنويا[1].

10. كذلك نجد أهمية دور منظمة أطباء بلا حدود يتجلى في أن الدول هي التي تطلب تدخل هذه المنظمات لمساعدتها في مواجهة العجز على مستوى القطاع الصحي كما حدث في الموزمبيق و زيمبابوي حيث طلبت تدخل المنظمة من أجل مساعدتها في التكفل بمرض الايدز خاصة بعد تعرض العالم للأزمة الاقتصادية ،وكذا ضعف قدرات وإمكانيات بعض الدول خاصة الإفريقية والأسيوية على مواجهات المتطلبات الصحية ، كما سبق وأن اشرنا وصل العجز في زيمبابوي إلى عدم قدرة المواطن على اقتناء تذكرة نقل للتنقل إلى عيادة العلاج ،وبالتالي تسمح هذه المنظمة بتقديم مساعدات خاصة من حيث نوعيتها والمدى الزمني لها مما يبين أهميتها بل تكون أكثر أهمية وفاعلية من الدول في حد ذاتها.

11. تكمن أهميتها في تقديم التوعية على المستوى العالمي بالمشاكل الصحية خاصة في مناطق النزاع والمشاكل التي تخلفها هذه النزاعات كضحايا الاغتصاب والايدز والإعاقة التي تخلفها الحروب.

12. تتواجد في أكثر من 70 بلدا في العالم وهذا يبين مدى فاعليتها.

ويمكن أن نجري مقارنة من خلال دور هذه المنظمة في تحقيق الأمن بصفة عامة والأمن الإنساني بصفة خاصة مع ما تقوم به الدول من خلال هذا المخططات و الإحصائيات:

حيث نجد خلال عشرين سنة من النزاعات أن عدد القتلى تجاوز 1.8 مليون روح ذهبت ضحايا الصراع و أن عدد النازحين قارب 4 ملايين نازح و هذا يمثل رقما كبير و ما يخلفه من تبعات كسوء التغذية و الأمراض التي أصبحت تقتل أكثر من النزاعات.

[1] تصنيف أطباء بلا حدود لأهم الأزمات الإنسانية، مأخوذ من موقع : www.tihamqh.net/show845html بتاريخ 2009/03/19.

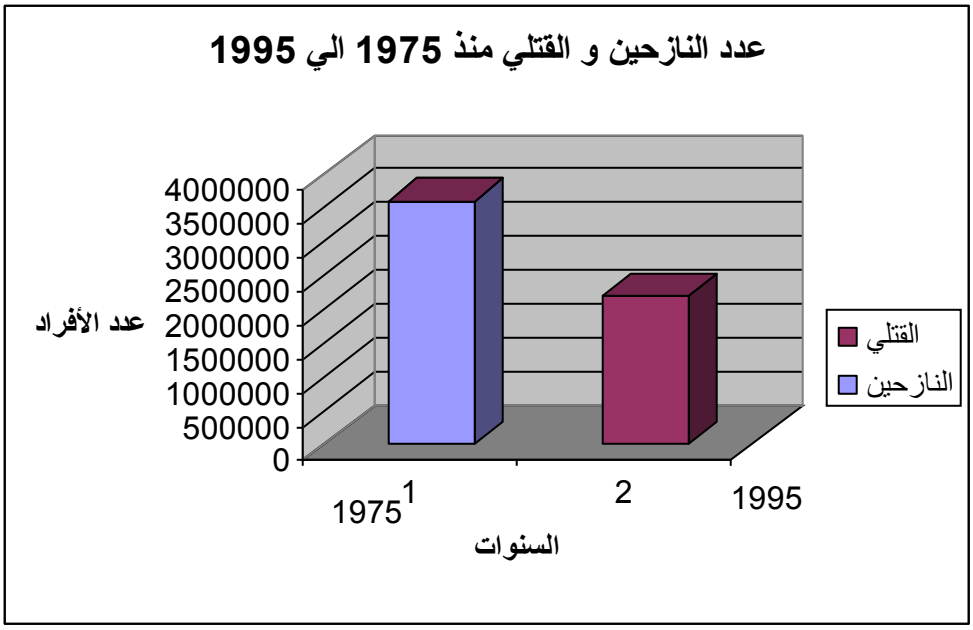

المصدر الأمم المتحدة 2008 و المخطط من تصميم الباحث

و يمكن أن نقرأ مخلفات النزاعات و هنا تكمن الكارثة و هي ما تخلفه و تكلفة النتائج من جرحي و معطوبين و أمراض نفسية و انتشار أمراض فتاكة و تدمير للبنية التحتية ، فالنزاعات لا تتوقف عند وقف إطلاق النار بل أثار هذه النزاعات و من يتحمل هذه النتائج و هنا هل يتحقق فعلا الأمن الإنساني أم لا ؟

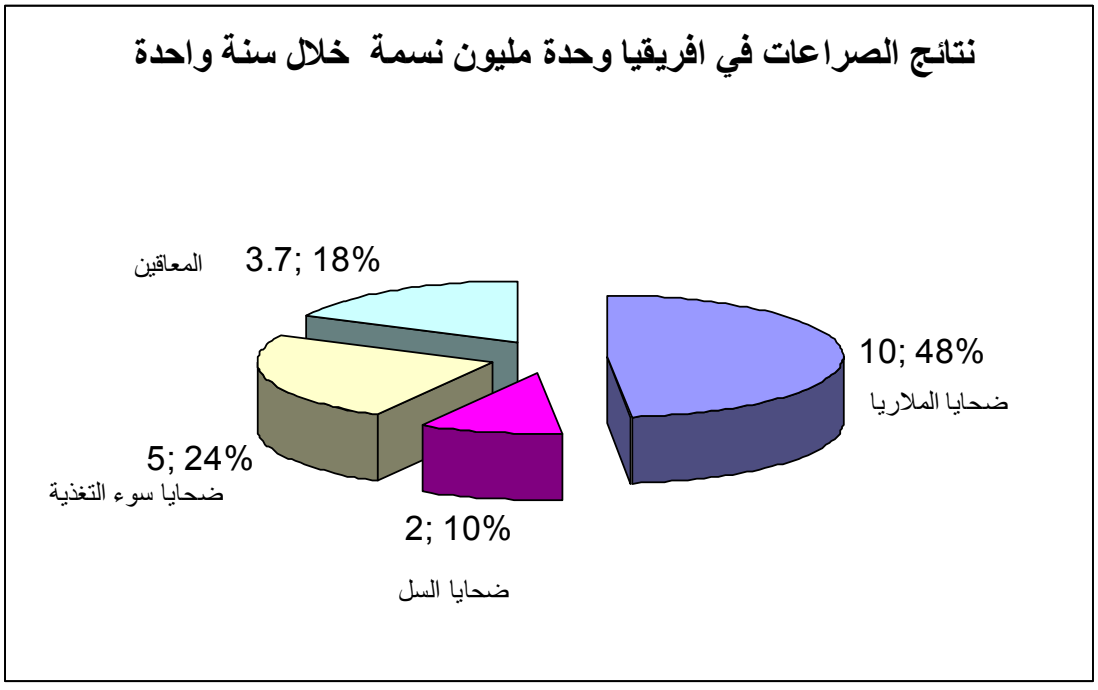

المصدر منظمة أطباء بلا حدود التقرير السنوي لـ 2008 و المخطط من تصميم الباحث

من خلال هذه الأرقام نستنتج ما يلي :

- مجموع عدد الضحايا في إفريقيا يقدر بـ 18 مليون ضحية ، فهذا الرقم موجود في قارة إفريقيا لوحدها في سنة ، إذا قارنا هذا الرقم بعدد ضحايا الحرب العالمية الثانية الذي فاق 40 مليون ضحية ، فنجد أن الرقم كبير و مخيف لأنه ما يسقط من ضحايا في سنة واحدة بإفريقيا يساوي نصف ما سقط في الحرب العالمية الثانية .
- أما النقطة الثانية و هي أن عدد الضحايا ليسوا كلهم ضحايا المعارك بل العدد الأكبر منهم سقط نتيجة لمخلفات النزاعات كسوء التغذية و الأمراض الخطيرة مثل الملاريا و السل إلي جاب المعاقين بجميع أصنافهم.

و بتالي نجد أن النزاعات لها أثار لا تتوقف عند حدوث المعارك بل تمتد لمرحلة ما بعد نهاية المعارك.

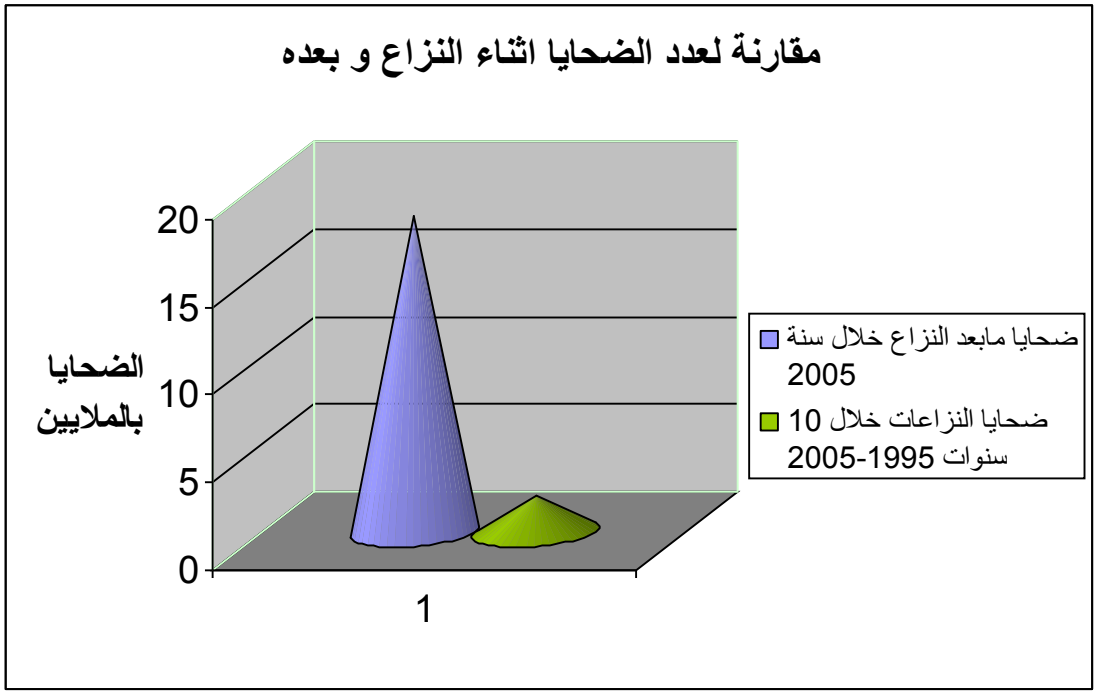

المصدر تقرير منظمة أطباء بلا حدود سنة 2008 و المخطط من تصميم الباحث

إذا ما حللنا هذا المخطط نجد أن عدد الضحايا الذين سقطوا خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2005 أثناء المعارك حوالي 2.5 مليون ضحية ، لكن إذا ما قرأنا رقم عدد الضحايا ما بعد النزاعات خلال سنة واحدة هو ضعف عدد ضحايا النزاعات عشر مرات أي ما يقارب 18 مليون ضحية سقطوا نتيجة سوء التغذية و الأمراض الفتاكة لدي النازحين.

و هذا ما يدفعنا للتساؤل عن دور الدول في تحقيق الأمن الإنساني و تطبيق حقوق الإنسان و ضمان ابسط حق و هو حفظ حياته .

فلا يعتبر وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع هو الخط النهائي للنزاع أو كما تعتبره بعض الدول نجاح في تحقيق السلم ، بل الأهم من هذا كله ضمان حياة مناسبة للنازحين و رعاية صحية للمعوقين و الأطفال و النساء لأن انتهاء المعركة مرتبط بأرقام الخبراء العسكريين من حيث سيطرة المراكز الإستراتيجية و تحقيق المكاسب فهذا ما يهم الحكومات ، لكن في الوقت نفسه يتم تجاهل ما تخلفه هذه النزاعات.

فالجزء الأهم الآن في مسألة الأمن الإنساني يرتكز على مواصلة التدخل أثناء المعارك و بعد انتهاء المعارك لضمان حياة أفضل للنازحين .

يمكن أن نحلل ما قامت به منظمة أطباء بلا حدود خلال سنة في النزاعات حتى نستطيع تقييم دورها .

فخلال سنة 2008 قامت منظمة أطباء بلا حدود بتقديم حوالي 152 مليون أورو كمساعدات في المناطق التي عرفت نزاعات أو لمعالجة أثار النزاعات في مناطق عديدة من العالم حسب المخطط التالي:

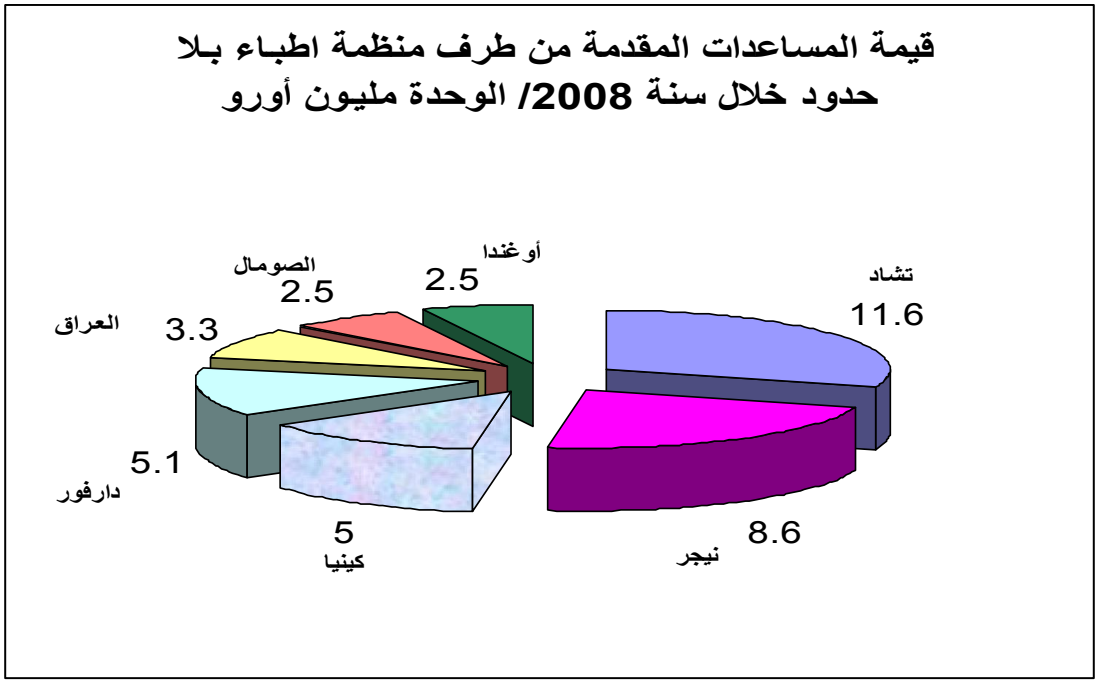

المصدر التقرير السنوي لمنظمة أطباء بلا حدود 2008 و الرسم البياني من تصميم الباحث

و يمكن أن نلاحظ نوعية الخدمات التي تقدمها المنظمة وفق هذا الجدول خلال سنة 2008 في المناطق التي عرفت نزاعات :

البلد	نوع الخدمة المقدمة
سريلانكا	تقديم العمليات الجراحية للمصابين خلال الصراع بين المتمردين و الحكومة
تشاد	التكفل بجرحي الصراع ما بين المتمردين و الحكومة خاصة و أن المستشفيات التشادية تعاني من ضعف الإمكانيات و القدرات البشرية
السودان / دارفور	تقديم الأغذية من خلال مراكز متابعة (لكن هذه المنظمة كانت من ضمن المنظمات التي شملها الطرد)
غزة	وضع العديد من المستشفيات الميدانية لمتابعة الجرحى ضحايا القصف الإسرائيلي
العراق	القيام بالعديد من العمليات الجراحية من خلال مراكز متابعة

المصدر التقرير السنوي لمنظمة أطباء بلا حدود 2008

و يمكن أن نلاحظ نوع الخدمات المقدمة بشكل عام خلال 2008 من خلال الجدول التالي :

نوع النشاط	قيمة النشاط
معالجة الملاريا	تمت معالجة 65000 حالة سنة 2007 كما تم معالجة 236000 حالة خلال 2006
السل	معالجة 7000 حالة خلال سنة 2006 و معالجة 4600 حالة خلال سنة 2007
الأمراض الجنسية	معالجة 14000 حالة سنة 2007
العمليات الجراحية	20000 عملية جراحية في تخصصات عديدة مثل العظام و جراحة التجميل .
المتابعة النفسية	حوالي 6000 حالة خاصة للنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب
التغذية	تم وضع 75 مشروع مخصص لمعالجة سوء التغذية الحاد .

المصدر تقرير منظمة أطباء بلا حدود 2008

ومن خلال هذا الجدول نجد أن منظمة أطباء بلا حدود تعمل على ضمان أمن أكثر من 120 مليون شخص وحماية أزيد من 20 مليون شخص معرضون للموت الأمراض الفتاكة فيمكن أن نتوقف عند رقم 20 مليون يتم حفظ حياتهم مقابل الضحايا التي تخلفها النزاعات بين الدول أو داخل الدول بل تساهم في قتل أكثر من 2 مليون شخص.

و مما سبق نجد أن ما تقوم به منظمة أطباء بلا حدود لا يستهان به ، بل يعتبر دورها مهم و فعال سواء أثناء النزاعات أو ما بعد النزاعات في تحقيق الأمن الإنساني.

المطلب الثاني: السلبيات

ما يمكن ملاحظته من خلال قراءة تحليلية لدور منظمة أطباء بلا حدود ومن خلالها المنظمات غير الحكومية أن هنالك أخطاء ترتكبها هذه المنظمات ليس من ناحية منهج عملها ولكن طريقة وآلية تعاملها مع القضايا التي تتعامل معها بالإضافة إلى هناك اختلاف في طبيعة القضايا والنزاعات والأزمات الإنسانية .

ويمكن أن نركز على جملة من السلبيات تحسب على منظمة أطباء بلا حدود:

1- هناك من يعتبر أن المبدأ الذي اعتمدته و هو الشهادة على الأوضاع مبدأ فعال لكنه في نفس الوقت يعاب عليه أنه يأتي دون أن يراعي خصوصية مناطق النزاع ، و مثال على ذلك ما يحدث في السودان على اعتبار أن ما قامت به تعدي إصدار شهادة على ما يحدث بل امتد لاتهام الحكومة السودانية و هذا ما اعتبروه تدخلا في الشؤون الداخلية للدول.

2- من بين الانتقادات الموجهة لها أن هذه المنظمة والمنظمات بصفة عامة يقرأ نشاطها على أنه مساس بسيادة الدول واختراق فوقي للدولة ما يجعل سيادتها منقوصة.

3- تهتم في الكثير من الأحيان بأنها أداة من أدوات الجوسسة لحساب الدول الكبرى وخاصة فرنسا أي العمل الإنساني وضع من أجل تغطية حقيقة الأهداف الإستخباراتية التي تقوم بها .

4- تتهم هذه المنظمات بأنها تمارس ضغوطا على حكومات الدول التي توجد في نزاعات؛ بحيث تساومها أو تمارس ضغط على الحكومة في ظل وضع إنساني معين أو الظروف التي تعيشها.

5- اتهام هذه المنظمات بازدواجية تطبيق المعايير في مجال حقوق الإنسان وتحقيق الأمن الإنساني ومتابعة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية خاصة المنظمات التي تنشط في مجال حقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية حيث تتغاضى عن الانتهاكات التي يرتكبها الدول الكبرى كالولايات المتحدة

الأمريكية في غواتنامو أو في حربها على العراق والانتهاكات التي ترتكبها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر ،وما انجر عنه من انتهاك لحقوق الإنسان والحريات ، لكن لم تقم هذه المنظمات بإدراج القوى الكبرى في خانة الدول المنتهكة لحقوق الإنسان وفي نفس الوقت تحاسب الدول النامية على أي انتهاك وتضعها في خانة مجرمي الحرب.

6- كما تنتقد هذه المنظمات أنها غير محايدة بمعنى أنها تنحاز لأحد أطراف النزاع وهذا يطيل من أمد النزاعات ، كما اتهمت منظمة أطباء بلا حدود في رواندا بأنها كانت تقدم الدعم المادي والمأوى للمتمردين.

7- يشكك الكثير في مصادر تمويل هذه المنظمات ،ومدى استقلاليتها المالية حيث يتهمها البعض بأنها تتلقى تمويلا من طرف الدول التي تنتمي لها أعضاء المنظمة ، فمنظمة أطباء بلا حدود تتهم بأنها تتلقى الدعم المالي من طرف الحكومة الفرنسية رغم أن المنظمة تنفي هذا ،وهذا ما يدفع إلى التشكيك في حيادها واستقلاليتها ويطرح مسألة الولاء للدول التي ينتمي لها أعضاء المنظمة.

8- كما أن هذه المنظمات تضفي الشرعية على المتمردين سواء بشكل مقصود أو غير مقصود لأنها تحتاج إلى أن تتفاوض مع هذه الجماعات فهي تتمكن من دخول المناطق التي تسيطر عليها لممارسة الأعمال الإنسانية ، وبذلك يتم الإقرار بشرعية الجماعات المتمردة في السيطرة على الأرض كما أنها تحصل على فوائد مادية كبيرة من العمليات من خلال فرض مصاريف على النقل أو ضريبة على الواردات وتحصيل إيجارات على المخازن والمكاتب وأماكن إقامة هذه المنظمات مما يعمل على دعم الجماعات المتمردة.

9- نقطة أخرى وهي عدم وجود ضمان لحماية أفراد المنظمات غير الحكومية خلال النزاعات لأنه غالبا ما يكون نشاط هذه المنظمات في مناطق تعرف توترات كبيرة مما يؤدي إلى فقدان أعضائها وأحيانا تطالب حكومات الدول بتعويضات على رعاياها الذين ينشطون في هذه المنظمات كما حدث مع احد المتطوعين من جنسية هولندية ، أين طالبت الحكومة الهولندية منظمة أطباء بلا حدود بتقديم تعويض من خلال لجوئها للمحكمة التي أصدرت حكم لصالح الحكومة الهولندية ،كما فقدت المنظمة ثلاثة من موظفيها في الصومال نتيجة لسقوط طائرة التي كانت تقلهم ، كما تعرض موظفوها إلى الاختطاف في إقليم دارفور حيث تؤثر هذه النقطة بشكل سلبي على دور المنظمة في تقديم المساعدات للاجئين أو المتضررين وأحيانا يدفعها للانسحاب.

10- نقطة أخرى وهي مسألة نشاط هذه المنظمات التي تتهم بالغموض في نشاطها الإنساني بحيث تتهمها أطراف بأنها تستغل العمل الإنساني من أجل استغلال العنصر البشري في المتاجرة به، كما حدث مع منظمة سفينة نوح الفرنسية التي اتهمت بتهريب الأطفال التشاديين إلى فرنسا وعرضهم على أسر فرنسية لتبنيهم في حين أن الهدف الأول كان رعاية الأطفال صحيا ونفسيا وتربويا في مراكز متخصصة.

من خلال استعراضنا لأهم النقاط التي تعتبر كجانب سلبي في نشاط هذه المنظمات بصفة عامة ومنظمة أطباء بلا حدود بصفة خاصة فهي تبقى ذو بعد نسبي وتختلف من طرف إلى آخر فالمنظمات تدافع وتبعد عن نفسها ما تتهم به عدم الحياد والجوسسة، إلا أنه تبقى نقائص والسلبيات تشوب عمل هذه المنظمات على مختلف أشكالها.

الخاتمــة

من خلال هذه الدراسة والتي تناولنا فيها دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية على ضوء مقاربة الأمن الإنساني مع ربطها بمتغير آخر ألا وهو التدخل الإنساني خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

ويمكن أن نستنتج ما يلي :

عرفت النزاعات الدولية تحولات بعد نهاية الحرب الباردة من حيث بنية الصراعات الدولية وطبيعتها وكذا من حيث الفواعل والأطراف المتنازعة ، كما تتفاوت مستويات النزاع ما بين التنافس إلى الحرب ، إلى جانب الوسائل المستخدمة في النزاعات فهي متنوعة مثل استخدام القوة العسكرية والضغوطات الاقتصادية.

تعتبر الظاهرة التنازعية ظاهرة معقدة حيث درستها العديد من المقاربات والنظريات حسب وجهة نظر كل منها ، وكذا الاتجاه الذي تقوم عليه وهذا ما خلق تنوع في تفسيرها وتحليلها ، فتحليل النزاعات الدولية ظهر فيه مستويات جديدة منهجيا ، كما أن تنوعها ساهم في إيجاد إطار متكامل لتفسير الظاهرة التنازعية.

لم تعد النزاعات مثل ما كانت عليه أثناء الحرب الباردة في إطار ما بين الدول ، بل ازداد عددها و أصبحت نزاعات داخلية في شكلها و دولية الأطراف بسبب تشابك المصالح و تعقد العلاقات.

لم يعد مفهوم الأمن مرتبط بالدولة، بل عرف تغيرات في مضامينه ، أين تحول من أمن الدول إلي أمن الأفراد أو ما يعرف بالأمن الإنساني ، كما ارتبط بالتغيرات التي عرفها العالم خاصة مع تزايد النزاعات الدولية، و ازدياد درجات انتهاك حقوق الإنسان.

تعميم منطق الأمننة على جميع المجالات التي تمس حياة الإنسان ارتبط بشكل أساسي بالتحولات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة خاصة وان مصادر التهديد أصبحت متنوعة كالأمراض القاتلة مثل الايذر والجريمة المنظمة و الهجرة السرية و الاحتباس الحراري ، كل هذه التهديدات جعلت من الضروري أن يصبح الأمن منطقا مفروضا على جميع القطاعات كالأمن الإنساني والبيئي والصحي.

ارتبط مفهوم التدخل الإنساني بالأمن الإنساني ضمن التحولات التي عرفها العالم خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ولم يعد التدخل الإنساني مقيد بالسيادة الوطنية والحدود الإقليمية بل أصبح مرتبطا بحجم التهديدات التي تمس حياة الإنسان ومدى انتهاك حقوقه.

لا يمكن فصل الأمن الإنساني عن حقوق الإنسان ، و لا يمكن عزل التدخل الإنساني عن الاثنين ، فكل منها مرتبط بالأخر بشكل مباشر أو غير مباشر في ظل التحولات الدولية و المتغيرات الجديدة ، إذا تم خرق حقوق الإنسان و تهديد حياته بأي شكل من الأشكال فهذا يعني أن الأمن الإنساني أصبح مهددا كذلك ، و هذا ما يستوجب تدخلا من أجل وقف عمليات انتهاك حقوق الإنسان و بالتالي ضمان الأمن الإنساني.

أثرت المعايير التي تعتمدها الدول الكبرى في عمليات التدخل في مصداقية و خلفية هذه الدول ، فتحركها مرهون بتهديد مصالحها و مناطق نفوذها خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، بل و شكك في الأهداف المعلنة كحماية حقوق الإنسان و الأمن الإنساني.

في حين أن تدخل المنظمات غير الحكومية يكون سريعا و بدون أن يطلب منها، فهي تضع أمامها البعد الإنساني في تدخلها ، و ليس مصالحها أو حسابات أخري.

تعتمد الدول الكبرى على مسألة احترام حقوق كمعيار أساسي لتصنيف الدول الديمقراطية في العالم إلى جانب استخدام هذه النقطة كمبرر للتدخل المباشر أو لفرض العقوبات على الدول ، لكن حال الواقع أثبت أن هناك العديد من المناطق والدول تنتهك حقوق الإنسان لكن لا يتم التحرك لوقفها مما يوضح ازدواجية المعايير في هذا الجانب.

ساهمت التحولات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة في بروز دور الفواعل من غير الدولة خاصة المنظمات غير الحكومية و ازدياد درجات الانكشافية في العالم وتطور وسائل الاتصال والمواصلات في إيصال طلباتها وتوضيح أهدافها للرأي العام العالمي ،بل والضغط بشكل مباشر على الحكومات مما جعلها طرفا فاعلا ومؤثرا في العلاقات الدولية.

إن أهم نتيجة توصلنا إليها في موضوعنا هذا هي أهمية منظمة أطباء بلا حدود ومن ورائها المنظمات غير الحكومية تتجسد في الدور الذي تلعبه أثناء النزاعات الدولية حيث يكون تدخلها فعال وسريع بالإضافة إلى قدرتها على مواصلة العمل بعد نهاية النزاعات ، خاصة إذا أدركنا حجم الخسائر التي تخلفها هذه الأخيرة في الأرواح و البنى التحتية ، ولهذا فجوهر عمل هذه المنظومات غير الحكومية يكمن هنا.

كما أن أهمية المنظمات غير الحكومية تكمن في أنها تلعب دورا فعالا في إيجاد حلول للنزاعات الدولية باعتبارها طرفا محايدا وبالتالي يمكن لها أن تكسب ثقة واحترام الأطراف المتنازعة خاصة وأننا في عالم يقوم على حساب التوازنات الدولية والإقليمية والمكاسب.

يوجد جانب يغفل عنه الكثير وهي آثار النزاعات الدولية وما تخلفه من خسائر كبيرة تمتد على مدى سنوات عديدة تعجز عن حلها واستدراكها دولة لوحدها وحتى دول ، خاصة الأمراض المعدية وسوء التغذية هذه الآثار تتطلب جهودا خاصة و متابعة ميدانية مستمرة و متخصصة و هذا ما جعل المنظمات غير الحكومية تلعب دورا مهما لطبيعة هذه المنظمة المتخصصة في مثل هذه الجوانب ، و هذا ما أثبتته التجارب.

بالإضافة إلى التنوع في مصادر التهديد كالجريمة المنظمة و الهجرة السرية والإرهاب والفقر و الأمراض القاتلة والمخاطر البيئية جعلت المنظمات غير الحكومية هذه التهديدات مجال تنشط فيه وتعمل على رفع الوعي العالم العالمي بمدى هذه المخاطر التي تعتبر أكبر من النزاعات الدولية.

يمكن أن نستخلص أهم أسباب نجاح منظمة أطباء بلا حدود في تحقيق الأمن الإنساني في النزاعات الدولية كما يلي :

1. المبادئ التي تقوم عليها المنظمة و الأهداف التي تسعي إلي تحقيقها ، كلها تقوم على نقطة واحدة و هي حماية الإنسان.
2. استقلالية المنظمة عن أي تأثير خارجي مهما كانت طبيعته من خلال ضمان الاستقلالية المالية .
3. التنظيم الجيد للمنظمة و الشفافية في التسيير و هذا يعود للكفاءات التي تسيرها .
4. مصداقيتها في العمل ، فمنظمة أطباء بلا حدود تعمل وفق أهم مبدأ و هو الشهادة على الأوضاع الذي يفضح كل ما يحدث في النزاع بدون الميل لأي طرف.
5. سرعة تدخلها في النزاعات و الكوارث ، و بقائها حتى بعد انتهاء النزاع من اجل مواصلة عملها في تقديم الدعم للضحايا.
6. طبيعة النشاط الذي تقوم به المنظمة فهي تعمل في ميدان حساس و هو الجانب الطبي ، أي الجانب الأكثر أهمية للإنسان لأنه يمس صحته و حياته.

ما يمكن أن نستنتجه أيضا أن دور المنظمات غير الحكومية يفوق أحيانا دور الديبلوماسية التي تأخذ أشواطا طويلة حتى تستطيع أن تحقق نتائج ميدانية و سريعة هذا من جهة و من جهة أخري الدور الذي تلعبه هذه المنظمات يكون سريعا و فعالا من خلال أدوات الضغط التي تستخدمها مقارنة بالطرق الديبلوماسية.

توصـــيات

ما يمكن أن نوصي به من خلال ما سبق أن الواقع و المؤشرات توحي بأن عدد النزاعات الدولية سيتزايد عددها مستقبلا بسبب العديد من المشاكل التي ستواجه العالم في المستقبل كندرة المياه و ظاهرة التحولات المناخية التي تؤثر بشكل أو بأخر على المناطق الزراعية و تهدد المناطق العمرانية ، و ازدياد عدد السكان و تزايد الصراع القائم حول الهوية ، هذا ما يدفعنا إلي وضع جملة من التوصيات في إطار موضوع بحثنا هذا كما يلي :

1. لا بد من تطوير أداء المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية من أجل الرفع من قدراتها في عمليات التدخل سواء كانت بشكل مباشر أثناء النزاعات من خلال تقديم المساعدات الإنسانية أو من خلال تطوير وسائل و أدوات تدخلها لدي الأطراف المتنازعة من أجل الضغط عليها لوقف التنازع فيما بينها.
2. دعم التعاون و ترقيته ما بين المنظمات غير الحكومية الدولية و المحلية خاصة في الدول التي تعرف تهديدات تؤدي لقيام النزاعات و هذا بهدف رفع درجة التنسيق فيما بينها و وضع خطط عمل في حالة حدوث نزاعات ، هذه الخطط تسهل من عمليات التدخل و تقديم المساعدات من جهة و من جهة أخري تكون للمنظمات غير الحكومية القدرة على التدخل إذا ما تم إشعارها بتطور الأوضاع في حالة ما قبل النزاع يدفع بالمنظمات غير الحكومية أن تقوم بالعمل وقائي .
3. رفع من درجة التنسيق ما بين المنظمات غير الحكومية و المنظمات الدولية في جميع المجالات و المتعلقة خصيصا بالنزاعات الدولية حتى تكون هناك فعالية كبيرة في التدخل إلي جانب وضع خطط و برامج وقائية تهدف من خلالها إلي صياغة خطط عمل و تصورات حول المناطق التي تعرف تهديدات تدفع إلي اندلاع نزاعات دولية.
4. وضع خطط عمل مستقبلية ما بين المنظمات غير الحكومية المتخصصة و الدول و المنظمات غير الحكومية لمواجهات التحديات المستقبلية التي تتطلب تكاثف الجهود من اجل إيجاد حلول ، خاصة و أن التهديدات المستقبلية تمس كل سكان الأرض و لا تستثني أي دولة ، هذا ما يحتم التكتل و التعاون من اجل مواجهات المشاكل المستقبلية خاصة ظاهرة الاحتباس الحراري و التحولات المناخية ، و ندرة المياه و ازدياد درجات الفقر و الجوع.
5. لا بد من إشراك المنظمات غير الحكومية في المساعي الرسمية للدول في إطار الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية ، من اجل تحقيق أهداف أكثر فعالية و بشكل عملي لحل النزاعات بدل الاعتماد على ما يدور داخل قاعات المفاوضات و أروقة المنظمات

الدولية ، بل لا بد من وضع الأمن الإنساني هو الهدف الرئيسي من عملية وقف النزاعات الدولية أي الحفاظ على أرواح الأفراد في المقام الأول.

6. على المنظمات غير الحكومية أن تكثف من حملات التوعية بمخاطر النزاعات الدولية و الآثار الرهيبة التي تخلفها من ضحايا و دمار لدي الرأي العام العالمي ، بالإضافة إلي نشر الوعي لدي الأطفال بضرورة التعايش السلمي و التعاون من خلال برامج متخصصة توجه لهم خصيصا ، ومن جهة أخري وضع برامج تحسيسية بمخلفات النزاعات الدولية من خلال حملات توعية تقوم على توحيد التوجه من اجل السلام العالمي و توحيد الجهود و الإمكانيات لمواجهة التحديات المستقبلية.

وما يمكن تأكيده في النهاية أننا تطرقنا لموضوع النزاعات الدولية من زاوية مغايرة وهي دور الفواعل من غير الدول في النزاعات الدولية ليس كمصدر تهديد ولكن كطرف يساهم في إيجاد حلول لهذه النزاعات مهما كانت طبيعتها، حيث ركزنا على دور المنظمات غير الحكومية ضمن متغيرات أساسية ألا وهي الأمن والتدخل الإنساني اللذان يشكلان ترابطية نتيجة لتعبيد الظاهرة التنازعية من جهة ومن جهة أخرى نتيجة للتحولات والمتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية ، وهذا ما دفعنا إلى التأكيد على أن هناك تحول في دور الدول وتزايد دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية وكليهما يكمل عمل آخر يغطي النقص في دور كل طرف في النزاعات الدولية.

لكن هذا لا يعني أن كل المنظمات غير الحكومية لها أهداف سامية و نبيلة، بل هناك من المنظمات من لها خلفية سياسية و أهداف تسعى لتحقيقها من خلال تدخلها في بعض المناطق دون الاخري ، غير أن هذه المنظمات تبقي حالات لا تعمم.

يبقي دور المنظمات غير الحكومية غير كافي لوحده لمواجهة النزاعات الدولية ، فالنزاعات تشهد تزايدا و مصالح الدول تتشابك و القضايا الدولية تتعقد ، فلهذا لا بد من تكاثف الجهود من أجل التصدي لهذه النزاعات.

إن أهم دور تقوم به المنظمات غير الحكومية هو تحسيس الرأي العام العالمي بمدى خطورة النزاعات الدولية من خلال المسيرات و الاحتجاجات و وسائل الإعلام هذا من جهة و من جهة أخري تمارس بواسطتها غطا على الدول و الحكومات.

الأكيد أننا مقبلين على عالم مفتوح لا يعترف بالحواجز والقيود التقليدية ، عالم قائم على السرعة وعلى ما يتم اكتشافه يوميا من جديد في عالم التكنولوجيا والاتصال والمواصلات ، بالإضافة إلى ازدياد درجات الوعي للرأي العالم العالمي اتجاه القضايا الدولية وحتى المسائل الإقليمية والمحلية التي لم تعد شأنا خاص لمجموعة معنية بل أصبح يمثل مصير مشترك للبشرية في ظل تحول الاهتمام بالإنسان كأساس هذا العالم ، يحتم علينا إيجاد أطر يتم فيها صياغة وسائل كفيلة لتلعب دورا مهما في النزاعات

الدولية بل وكل القضايا التي تهم الجنس البشري يشارك فيها جميع الفواعل سواء كانوا منظمات غير حكومية أو منظمات دولية أو دول وحتى أفراد مادام المصير واحد ومشترك.

هذه بصورة عامة النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه والتي أحسب أن لها أهمية ،رغم وجود نقائص في بعض جوانبها لكن أملا منا أننا غطينا جانبا مهما وله من الصوابية ما يفيد في هذا الموضوع كما يفتح الباب لإثراء هذا البحث من طرف باحثين آخرين .

الملاحـق

عدد القتلى في النزاعات الدولية منذ 1995-2005

الدولة	تاريخ بداية النزاع	عدد القتلى
أفغانستان	2002	3000
ألبانيا	1997	1500
البوسنة و الهرسك	1992	100 000
لبنان- الجنوب-	1976	15.000
روسيا ضد الشيشان	1991	20.000
رواندا	1990	800.000
قبرص	1964	5000
جورجيا	1991	17.000
الصومال	1991	400.000
السودان	1983	1.500.000

المصدر : محمد أحمد عبد الغفار ، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية ، ج1،الجزائر : دار هومة ، 2003، ص 112

عدد النزاعات على أساس التوزيع الإقليمي خلال فترة 1989–1997

سنة النزاع	أوروبا	الشرق الأوسط	أسيا	إفريقيا	أمريكا	كل الأقاليم
1989	2	4	19	14	8	47
1990	3	6	18	17	5	49
1991	6	7	16	17	5	51
1992	9	7	20	15	4	55
1993	10	7	15	11	3	46
1994	5	5	15	13	4	42
1995	5	4	13	9	4	35
1996	1	5	14	14	2	33
1997	0	3	14	14	2	33

المصدر : محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، 229

سنوات تأسيس بعض المنظمات غير الحكومية

اسم المنظمة	تاريخ تأسيس المنظمة
رابطة حقوق الإنسان	1898
الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان	1922
الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية	1936
منظمة العفو الدولية	1961
هيومن رايتس وواتش	1971
مراسلون بلا حدود	1989
المنظمة العربية لحقوق الإنسان	1983

المصدر : Jacque Ballaloud , droit de l'homme et organisations international, 2 eme édition , Paris : monchrestien, 2004, p 205

رمز منظمة أطباء بلا حدود

المصدر :موقع المنظمة www.msf.fr

جدول لأهم النشاطات الإنسانية التي قامت بها منظمة أطباء بلا حدود سنة 2008

الدولة	قيمة المساعدة	نوعية المساعدة
ابخازيا–جورجيا–	3 ملايين أورو	تقديم المساعدات الطبية للجرحى
إثيوبيا	3 ملايين أورو	معالجة داء السل و سوء التغذية
كولومبيا	1.5 مليون أورو	معالجة ضحايا الصراع ما بين الجبهة الثورية المسلحة الكولومبية و الحكومة
الصين	4 ملايين أورو	معالجة ضحايا السيدا
الكاميرون	مليون أورو	معالجة ضحايا السيدا
بوركينافاسو	3 ملايين أورو	معالجة سوء التغذية
أرمينيا	1.5 مليون أورو	معالجة داء السل
العراق	7 ملايين أورو	معالجة ضحايا الحرب
إيران	3 ملايين أورو	مساعدات للاجئين الأفغان
الشيشان	2.3 مليون اورو	مساعدات طبية للجرحى
السودان	12.5 مليون أورو	مساعدات للاجئ دارفور
سيريلانكا	1 مليون أورو	مساعدات لضحايا التاميل
اليمن	3 مليون أورو	مساعدات لضحايا الصراع في منطقة الصعدة

المرجع: التقرير السنوي لمنظمة أطباء بلا حدود www.msf.fr

قائمـة المراجع

قائمة المراجع

I – باللغة العربية

القرآن الكريم ، سورة قريش

أ– الكتب

1. أبو شامة (عباس) ، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ، الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2006
2. أبو عامر (علاء) ، العلاقات الدولية ، عمان : دار الشروق للنشر ، 2004.
3. إبراهيم (سعد الدين) ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي ، عمان : مطابع الدستور ، 2000
4. إجلال (محمد رفعت) ، إبراهيم (أحمد نصر الدين) ، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية ، القاهرة : دار النهضة العربية
5. البحيري (زكي) ، مشكلة دارفور ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2006
6. البزاز (حسن)، عولمة السيادة حال الأمة العربية، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 2002
7. الدقاق (محمد السعيد) ،مصطفى (سلامة حسين)، المنظمات الدولية المعاصرة، الإسكندرية: نشأة المعارف، [د،س،ن]
8. العصفور (محمد) ،الحرية في الفكرين الديمقراطي و الاشتراكي ، القاهرة : المطبعة العالمية ، 1961
9. الميتيكس (هدي) ، (نيلي) كمال الأمير ، تغيرات في السياسة الخارجية اليابانية ، القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية، 2004
10. أوصديق (فوزي) ، مبدأ التدخل السيادة لماذا؟ ،الجزائر، دار الكتاب الحديث، 1999
11. بشارة (مروان) ، بيل كلينتون ، بيروت : دار الساقي ، 1993
12. بن عنتر (عبد النور) ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري،الجزائر: المكتبة المصرية،2005
13. بوقارة (حسين) ، تحليل النزاعات الدولية ، الجزائر : دار هومة ، 2008
14. بوزنادة (معمر) ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2005
15. جوردن لورين (بول) ، نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية ، (تر: أحمد أمين الجميل) ، القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة ، 2000

16. جوزيف (ناي) ، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ ، (تر : أحمد أمين الجمل ، مجدي كامل) ، مصر : الجمعية المصرية ، 1997.
17. جوكس (ألان) ، إمبراطورية الفوضى، (تر:غاز يرو)، بيروت : دار العربي ، 2005
18. جون (بيليس) ، ستيف (سميث) ،عولمة السياسة العالمية ، (تر : مركز الخليج للدراسات) ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004
19. جيمس (دورتي) ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، (تر : وليد عبد الحي) ، الكويت : كاظمة للنشر
20. حسين(زكريا) ،الأمن القومي، القاهرة :أكاديمية ناصر العسكرية،2007
21. حداد (كمال) ، النزاعات الدولية ، لبنان : الدار الوطنية للدراسات والنشر ، 1997
22. سعودي (هالة) ، ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن ، القاهرة ، دار المعارف للنشر 1996
23. سعيد سالم (مؤيد)، تنظيم المنظمات ، الأردن : عالم الكتب الحديث ، 2002
24. شكري(علي يوسف)، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، مصر، البتراك للنشر ، 2002
25. صدوق (عمر) ، دراسة في مصادر حقوق الإنسان ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995
26. عباس أبو شامة (عبد المحمود) ، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ، الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية،2006
27. عبد القادر (محمد فهمي) ، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، الأردن : دار مجدلاوي للنشر ،2006
28. عماد (جاد) ، التدخل الدولي ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية . 2000
29. قادري(حسين)،النزاعات الدولية دراسة وتحليل، باتنة: منشورات خير جليس، 2007.
30. كارل (كلازوفيتش) ، عن الحرب ، (تر : سليم شاكر الاماسي) ، عمان : المؤسسة العربية للدراسات ، 1997
31. ماجد العشقي (أنور) ، الإستراتيجية الأمنية العربية و مواجهة العولمة ، الرياض : جامعة نايف للعلوم ، 2006
32. مامل ياقوت (محمد) ، الشخصية الدولية في القانون الدولي العام ، القاهرة : عالم الكتب ، 1970
33. محمد (أحمد عبد الغفار) ، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية ، ج1 ، الجزائر : دار هومة ، 2003

34. محمد (أحمد عبد الغفار) ، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية ،ج 3 ، الجزائر : دار هومة ، 2004
35. محمد (يعقوب عبد الرحمن)، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية،أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2004
36. مقلد (اسماعيل صبري) ، العلاقات السياسية الدولية ،ط4، الكويت : منشورات ذات السلاسل ، 1984 .
37. مولر(هارالد) زونيوس (واستيفاني) ، التدخل العسكري والأسلحة النووية، (تر:عدنان عباس علي)، أبو ظبي : مركز الإمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية، 2007
38. نافعة (حسن)،مبدأ علم السياسة ، الإسكندرية ، مكتبة الشروق الدولية 2007
39. نعمان بلال(محمد) ، الإستراتيجية و الديبلوماسية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2004
40. ولد باه (السيد) ، اتجاهات العولمة ، المغرب : المركز الثقافي العربي ، 2007
41. وديوس (أنتوني) ، حقوق الإنسان من منظور عصري ،(تر: عمار محمد أحمد المغربي) القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2007

ب- المجلات و الدوريات :

1. أبو عون (ناصر)، "التدخل الإنساني" ، الأهرام الدولي ، العدد56، جويلية 2000.
2. بخوش (مصطفى) ، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات والأمنية في المتوسط "،مجلة العالم الاستراتيجي ، العدد 3، ماي 2008.
3. طالب(حسن)،" عمليات الأمم المتحدة وحفظ السلام " ، السياسية الدولية ، العدد198 أكتوبر 2002.
4. غربي(محمد) ،"الدفاع والأمن"، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 3، 2008.
5. فريدمان(لوزان) ، أرامز (روبرت)، "الحرب لأهداف إنسانية والأمم المتحدة الجديدة وحفظ السلام"، السياسة الدولية، العدد151، 1994

ج- رسائل الماجستير :

1. حجار (عمار) ،" السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي "، رسالة ماجستير ، (جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية) ، 2002 .
2. حشاني (فاطمة الزهراء) ، "النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاتصال ، قسم العلوم السياسية) ، 2008.

3. جندلي (معمر خالد) ، " التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الاتصال ، قسم العلوم السياسية) ، 2008.

د- مواقع الانترنت :

1. ألفونسو (بير دو بيريز) ، ماهي منظمة أطباء بلا حدود ، مأخوذ من موقع www.al.ayyam.info/news. بتاريخ 28.03.2009
2. الأمن مأخوذ من موقع www.un.org/arabic/securty بتاريخ 21.03.2003
3. التجمعات دون الإقليمية لاستكشاف المتغيرات الجديدة مأخوذ من موقع www.nokoran.com بتاريخ 2009/02/12
4. التدخل الإنساني مأخوذ من موقع : www.tigweb.org/article.htm/15/02/2009
5. المنظمات غير الحكومية مأخوذ من موقع: www.UN.org/arabic/NGO/difinition.htm بتاريخ 2009/02/17
6. المنظمات غير الحكومية ، مأخوذ من موقع "من نحن": www.ingoaccounteabilitycharter.org/www_we-ose.htm بتاريخ 2009/02/18
7. المنظمات غير الحكومية مأخوذ من موقع: www.world/bank.org/OnG/article/.htm بتاريخ 2009/02/03
8. المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة www..UN.org , Arabic/ htm 2009/03/11
9. المساعدات الطبية، مأخوذ من موقع : www.msf.oe/pdf بتاريخ2009/03/27.
10. أكثر من مليون شخص مهددون بعد طرد المنظمات غير الحكومية من السودان ، مأخوذ عن موقع حزب الدستور : www .addustor.com/view topic .Arabic .htm بتاريخ 2009/03/05
11. أطباء بلا حدود ، " نشاطاتنا" ، مأخوذ من مجلة أطباء بلا حدود عدد سبتمبر 2008 www.msf.ae/pdf بتاريخ 19.3.2009
12. أهداف منظمة أطباء بلا حدود مأخوذ من موقع www.msf.ae بتاريخ 23.03.2009
13. أزمة دارفور، مأخوذ من موقع : www.Aljzeera.net/exerls/htm بتاريخ2009/03/01.
14. برنار (أور) ، المحطات الكبرى في العمل الإنساني ، مأخوذ من موقع www.mondiploar.com/article2266html بتاريخ 28.03.2009

15. برنامج الأمم المتحدة : www.un.org/arlin.html/ بتاريخ 2009/03/17

16. تحولات مفهوم الأمن الإنساني أولا، مأخوذ من موقع:
www.istomontine.net/sosic/mafoheem/2003.le16/02/2009

17. تصنيف أطباء بلا حدود لأهم الأزمات الإنسانية، مأخوذ من موقع : www.tihamqh.net/show845html بتاريخ 2009/03/19.

18.جذور الصراع في البحيرات العظمى مأخوذ من موقع : www.aljazeera.net/exerls/htm
بتاريخ 2008/02/22

19. جلاليت (عبد الله)، جريمة حصار غزة، مأخوذ من موقع : www.ech-choob.com/02/136.htm بتاريخ2009/03/17

20. جهود منظمة أطباء بلا حدود مأخوذ من موقع : www.msf.ae/ بتاريخ 2009/03/18

21. حقوق الإنسان مأخوذة من موقع الأمم المتحدة الإدارة شؤون ، الإعلام ORG , ARABIC WWW.UN بتاريخ 22 03 2009.

22. خالد (حنفي علي)، ماذا تفعل المنظمات غير الحكومية في إفريقيا ، مأخوذ من موقع www.acpss.ahram.org.eg/2001بتاريخ 29.3.2009

23. خليل (إبراهيم السعادات)،المنظمات غير الحكومية ، مأخوذ من موقع جريدة الجزيرة:
www.al-jazirzah.comso/2009Jau/ar5.htm بتاريخ 2009/02/17

24. خطاب الأمين العام كوفي عنان ، ايطاليا ، 1997 مأخوذ من موقع:
www.UN.org/arabic/NGO/bwcgure.htm بتاريخ 2009/02/17

25. رائد (سليمان أحمد الفقير) ، " جدلية الأمن وحقوق الإنسان في عالم الإرهاب " الحوار أعتمد في العدد 1658 ، 2006/09/26 . www .Ahewqr .org /debout بتاريخ : 2009/03/06

26. زقاع(عادل)،التدخل الإنساني مأخوذ من موقع :
wwwgeocities.com/Adel Zeggah/rumani.htm/15/02/2009

27. زقاع (عادل) ، ستفن (ولت)،"عالم واحد نظريات متعددة "،تر : زيدان رياني ، مأخوذ من موقع:
www.geocities.com/adelzegagh بتاريخ 2009/03/07.

28. صندوق الإنمائي للأمم المتحدة " الأمن الإنساني" www.undp.org/arabic indix human security hm / بتاريخ 2009/03/04

29. عبد الرحمان (بن عبد الله)، مفهوم الأمن الإنساني الجديد . w w w .Alomane .com بتاريخ 2009/03/06 .

30. غرايبة(إبراهيم) ، العنف و السياسة و العمل الإنساني ، مأخوذ من موقع
www.alerheb.net/look/print.article56 بتاريخ 28.03.2009

31. قرار طرد المنظمات غير الحكومية، مأخوذ من موقع :
www.al-shrap.com/Display.2009March بتاريخ2009/03/27.
32 . مبادئ توجيهية بشأن المساعدة الإنسانية، جامعة منسونا مكتبة حقوق الإنسان ، مأخوذة من موقع : www. Umn .ed /human/arab/icrc6.htm/. بتاريخ 2009/03/17.
33. مفهوم التدخل الإنساني في القانون الدولي الإنساني مأخوذ من موقع
www.tigweb.org/expresse/article.htm/15/02/2009
34. من هي منظمة أطباء بلا حدود مأخوذ من موقع www.msf.ae
بتاريخ 26 . 03 . 2009
35. منظمة أطباء بلا حدود في أوغندا مأخوذ من
www.msf.ae/pdf4 بتاريخ 19.3.2009
36. منظمة أطباء بلا حدود في قطاع غزة ، مأخوذ من موقع : www.msf.ae
بتاريخ2009/03/18
37. منظمة أطباء بلا حدود في أوغندا مأخوذ من
www.msf.ae/pdf4 بتاريخ 19.3.2009
38. محمد (خديجة عرفة) " مفهوم الأمن الإنساني " مأخوذة من موقع مجلة التجديد العربي
www.arabeditor nevd .com بتاريخ: 2009/03/02 .
39. منير (شفيق)، الحرب على غزة، مأخوذ من موقع : www.Aljzeera.net/exerls/18htm
بتاريخ2009/03/17.
40. نضال (عبود) "مفهوم الأمن الإنساني " الحوار المتمدن ، العدد 1576 ، 2006/06/09
www.ahewar.org بتاريخ 2009/03/04

II –باللغة الفرنسية :

1. Alain(pivetteau) , pour une analyse économique des ONG , paris : édition katthala, 1998.
2. André (Havriou) , Jean jack Cinquel ,droit constitutionnel et institution politique , 6 eme édition , paris : monchrestien , 1975.
3. Charles (Philippe David) , Jean(Jacques Roche), théorie de la sécurité international, Paris Montchrestien , 2002
4. Charles (Philippe David) , théories de la sécurité : Paris : Montchrestien , 2002
5. Dario (Battistella) , théories des relations internationals , 2 eme ed, paris : sciences po .2006
6. Geneviève(Diville), développement de la structure international, paris , 1952
7. Jacque(Ballaloud) , droit de l'homme et organisation international , 2 eme ed, paris : monchrestien, 2004
8. Jacque (Fontanel), globalisation econmique et sécurité internationale, Alger : OPU,2005
9. Jean François(Riaux), la sécurité humaine une nouvelle conception des retâtions internationales, paris : l' Harmattan, 2002.
10. Jean Jacques (Roche) , Théories des relations international , 5 eme édition Paris ;Montchrestien ;2004.
11. Jean Marie(Dufour) , organisation international gouvernementales et ONG , paris : 1953
12. Kathia(Légare), les états défaillants dans la filients terroriste. Obtenir par : www. Hei .ulaval.com /document . le 12.03.2009
13. Maurice (Bertand) , ONU la découverte , 5eme édition, Po , sis : Repères , 2004
14. Maurice (Ronai) , claire d'etude stratégique no 20 2 eme édition , 1997 obtenu par : www.cirpes.ne/ pdf le 22.03.2009
15. msf , rapport annuelle 2008 , www.msf.fr le 20/05/2009
16. Nicolas(Politis) ; les conditions juridique des associations internationales, , paris : 1973
17. PATRICK (GLENN) , la capacité de la personne en droit international, paris : édition dalloz.1975
18. Pierre (de senarclens), yohan (ariffin) , la politique international , 5 eme ed , paris : armond colin , 2006
19. Pierre (Hassne) ;:Le totalitarisme et la guerre obtenue par www. Telequeebec .trc / 1999 .htm / le 17/11/2008

20. Robert (Sehutte) , la sécurité humaine et l'état fragile (tra: antonio durnsteriner) – Human security journal .Feb 2007. Obtenir :www.peace centre .science po.fr/pdf le 22.03.2009
21. Serge (Sur) , les états défaillants . obtenir par www. Mmnfuler .org /loco/p 578 le 23/03/2009 .

III – باللغة الانجليزية :

1.Barbara(Von Tigerstrom), human security and international low , oregon : hart publishing , 2007.
2. Chiang(Pei Heng), non gouvernmental organization, identity role and function, new York : praeger publishers, 1981.
3. David(Held) , globalizing world , economics , politics , 2 nd edition, London : open university ; 2004
4. Gerard(kreijin); state failure , UK: martinus nijhoff publishers , 2004

5. Jbeg (Jude), concept of intervention in international law www.etrurianet.it/jude/international.Hkm 22.4.2009
6.Joseph R, (Rudolph) jr, modern ethnic conflicts, London : green wood press, 2000.
7. Joseph(Nye), understanding international conflicts, 6 th ed , new York : Pearson Longman , 2007
8. Niklas Swanstrom , Mikeal Weissmenn, Conflict ,Conflict prevention ,Sweden : Central Asian Caucasian Institutes, 2005.
9. Paul (D Williams) , security studies, new York : routledge , 2008.
10.Stefan (Wolf) , ethnic conflict , new york : oxford press , 2006.

الملخص بالعربية:

كان الكثير من المنظرين في حقل العلوم السياسية يتوقعون تقلص عدد النزاعات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ، بسبب زوال أسباب هذه النزاعات التي كانت قائمة خلال نظام ثنائي القطبية ، أي في ظل الصراع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي، غير أن العكس هو الذي حدث فارتفع عدد النزاعات بشكل كبير .

هذه النزاعات لم تأخذ الصورة النمطية و المتمثلة في النزاع ما بين الدول بل ازداد عدد النزاعات الداخلية و تنوعت طبيعتها ما بين حرب أهلية و نزاعات اثنية ، و الأهم أن هذه النزاعات ليست داخلية بمفهومها العام بل هي داخلية المكان و دولية الأطراف بسبب تشابك مصالح مختلف الفواعل.

فتدخل الدول و خاصة الكبرى في هذه النزاعات ارتبط بمتغيرات عديدة ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة ، كاحترام حقوق الإنسان و طرح المفهوم الغربي الليبرالي للديمقراطية ، الذي يقوم على مجموعة من المبادئ وفق التصور الغربي– الأمريكي– إلي جانب تحول في بعض المفاهيم من بينها مفهوم الأمن.

فهذه التحولات في المفاهيم مثل الأمن و التدخل الإنساني ارتبطت ببروز تغيرات على جميع المستويات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو غيرها من المتغيرات ، أثرت فيها حيث أصبح الأمن الإنساني أهم المحاور التي تقوم عليها التدخلات الإنسانية في النزاعات الدولية من منطلق حماية حقوق الإنسان و وقف انتهاكاتها سواء بالتدخل المباشر أو عبر وسائل أخري .

فالتدخل لم يعد يقتصر على الدول فقط بل أصبح للمنظمات غير الحكومية و الدولية دورا كبيرا في عمليات التدخل في النزاعات الإنسانية من أجل حماية الأفراد وفق منظور الأمن الإنساني ، خاصة و أن النزاعات الحالية تخلف عددا كبيرا من الضحايا سواء أثناء النزاع أو بعد نهايته ، و هذا ما يمكن ملاحظته على ارض الواقع أين نجد أن المنظمات غير الحكومية أكثر فاعلية من الدول بسبب تعقيد الإجراءات و المسارات الدبلوماسية و كذا تشابك المصالح الدولية.

فمنظمة أطباء بلا حدود مثال على الدور الكبير الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية ، فهذه المنظمة الحاصلة على جائزة نوبل للسلام سنة 2000 ساهمت بشكل كبير في الحد من سقوط ضحايا أثناء النزاعات و بعدها ، بل كانت تقوم بفضح ممارسات أطراف النزاع في انتهاكاتهم لحقوق الإنسان من خلال المبدأ الذي أقرته و هو مبدأ الشهادة على الأوضاع ، ليس هذا و حسب بل تعتبر أو من طرح فكرة التدخل الإنساني عن طريق القوة في النزاعات الدولية.

و هذا إن دل فإنما يدل على مدى فاعلية هذه المنظمة و دورها في تحقيق الأمن الإنساني في النزاعات الدولية غير أنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة لها خاصة انحيازها لأحد أطراف النزاع غير أن دور المنظمات غير الحكومية لا يكفي لوحده بل يتطلب تكامل مع الدول و الفواعل الاخري من أجل وقف و التقليل من النزاعات الدولية.

الملخص بالانجليزية :

Many of the theorists in the field of political science expect to reduce the number of international conflicts after the end of the Cold War, because of the demise of the causes of these conflicts, which existed during the bipolar system, in light of the conflict between the United States and the Soviet Union, but the opposite happened the number of conflicts rose dramatically.

These conflicts did not take the stereotypes and of conflict between States, but the number of internal conflicts and their nature varied between civil war and ethnic conflicts, and most importantly, that these conflicts are internal, but in general terms is an inner place and international parties because of the complexity of the interests of various actors .

States intervened and private players in this conflict was associated with many variables emerged after the end of the Cold War, such as respect for human rights and put the Western concept of liberal democracy, which is based on a set of principles according to the Western image - the U.S. - along with a shift in some of the concepts including the concept of security.

These shifts in concepts such as security and humanitarian intervention associated with the emergence of changes at all levels, whether political, economic or other variables, is affected by where human security is the most important themes that underlie humanitarian intervention in international conflicts in terms of protection of human rights violations and stop both direct intervention or through other means.

Intervention is no longer limited only to States but a non-governmental organizations and international major role in operations of humanitarian intervention in conflicts in order to protect individuals from the perspective of human security, especially that of current conflicts leave a large number of victims, whether during or after the end of the conflict, and this can be seen on the ground where we find that non-governmental organizations more effective than the States because of the complexity of procedures and tracks as well as the complexity of the diplomatic and international interests.

The Organization of Doctors Without Borders is an example of the significant role played by non-governmental organizations in international disputes, this organization winning the Nobel Peace Prize in 2000 contributed significantly to the reduction of casualties during the conflict and beyond, but rather to expose the practices of the parties to the conflict in their human rights through the doctrine established by and is the principle of the certificate on the situation, and as this is not even considered or put forward the idea of humanitarian intervention by force in international disputes.

And this indicates it shows the extent of such organization and its role in achieving human security in international disputes, but it did not escape criticism of her particular bias to one of the parties to the conflict, however, the role of NGOs is not enough alone, but requires integration with other countries and actors in order to stop and reduce international conflicts.

الملخص بالفرنسية :

Beaucoup de théoriciens dans le domaine de la science politique s'attendent à réduire le nombre de conflits internationaux après la fin de la guerre froide, en raison de la disparition des causes de ces conflits, qui existaient pendant le système bipolaire, à la lumière du conflit entre les États-Unis et l'Union soviétique, mais l'inverse qui s'est produit le nombre de conflits a augmenté de façon spectaculaire.

Ces conflits n'ont pas pris les stéréotypes et de conflits entre États, mais le nombre de conflits internes et leur nature varie entre guerre civile et de conflits ethniques, et le plus important, que ces conflits sont internes, mais en termes généraux est un lieu intérieur et les parties internationales en raison de la complexité des intérêts des divers acteurs .

Les États et les acteurs privés sont intervenus dans ce conflit a été associée à de nombreuses variables sont apparus après la fin de la Guerre froide, comme le respect des droits de l'homme et de mettre le concept occidental de démocratie libérale, qui repose sur un ensemble de principes à l'image de l'Ouest - les États-Unis - avec un déplacement de certains des concepts dont la notion de sécurité.

Ces changements dans les concepts tels que la sécurité et l'intervention humanitaire associée à l'émergence de changements à tous les niveaux, si les variables politiques, économiques ou autres, est affectée par l'endroit où la sécurité humaine est le thème le plus important qui sous-tendent l'intervention humanitaire dans les conflits internationaux en termes de protection de violations des droits de l'homme et arrêter les deux l'intervention directe ou par l'intermédiaire d'autres moyens.

Intervention ne se limite plus seulement aux États mais un non organisations gouvernementales internationales et rôle majeur dans les opérations d'intervention humanitaire dans les conflits afin de protéger les individus du point de vue de la sécurité humaine, en particulier celle des conflits actuels laisser un grand nombre de victimes, que ce soit pendant ou après la fin du conflit, et ce peut être vu sur le terrain où nous trouvons que la non organisations gouvernementales plus efficaces que les États en raison de la complexité des procédures et des pistes ainsi que la complexité des intérêts diplomatiques et internationales.

L'Organisation de Médecins Sans Frontières est un exemple du rôle important joué par la non organisations gouvernementales dans les différends internationaux, cette organisation lauréate du Prix Nobel de la Paix en 2000 a contribué de manière significative à la réduction des pertes durant le conflit et au-delà, mais plutôt d'exposer les pratiques des parties au conflit dans leur croissance droits grâce à la doctrine établie par et est le principe du certificat sur la situation, et comme ce n'est même pas envisagé ou mis en avant l'idée d'intervention humanitaire par la force dans des conflits internationaux.

Ce qui indique qu'il montre l'étendue d'une telle organisation et son rôle dans la réalisation de la sécurité humaine dans les conflits internationaux, mais il n'a pas échappé à la critique de son parti pris particulier à l'une des parties au conflit, cependant, le rôle des ONG n'est pas assez seul, mais nécessite l'intégration avec d'autres pays et d'autre acteurs afin d'arrêter et de réduire les conflits internationaux.

الفهرس

الملخص بالعربية	I
الملخص بالفرنسية	II
الملخص بالإنجليزية	III
خطة البحث	IV
مقدمة	أ
الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	01
المبحث الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للنزاعات الدولية	03
المطلب الأول: ضبط مفهوم النزاعات الدولية	03
المطلب الثاني : أسباب النزاعات الدولية	14
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنزاعات الدولية	19
المبحث الثاني: الإطار المفاهمي و النظري للأمن	26
المطلب الأول: التحول في مفهوم الأمن	26
المطلب الثاني : مفهوم الأمن الإنساني	33
المطلب الثالث : المقاربات النظرية للأمن	38
المبحث الثالث : التدخل الإنساني	44
المطلب الأول : مفهوم التدخل الإنساني	44
المطلب الثاني : المقاربة الليبرالية للتدخل الإنساني	50
المطلب الثالث : المقاربة الواقعية للتدخل الإنساني	52
الفصل الثاني : دور المنظمات الحكومية في تحقيق منطق الامننة	56
المبحث الأول : الإطار التعريفي بالمنظمات غير الحكومية	57
المطلب الأول : نشأة المنظمات غير الحكومية	57
المطلب الثاني : ماهية المنظمات غير الحكومية	62
المطلب الثالث : الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية	67

المبحث الثاني : دور المنظمات غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان	71
المطلب الأول : مفهوم حقوق الإنسان	71
المطلب الثاني : علاقة المنظمات غير الحكومية بموضوع بحقوق الإنسان	74
المطلب الثالث : علاقة حقوق الإنسان بالأمن الإنساني	76
المبحث الثالث : فاعلية التدخل الإنساني في النزعات الدولية	82
المطلب الأول : علاقة المتغيرات الدولية الجديدة بالتدخل الإنساني	82
المطلب الثاني: فعالية تدخل الدول في النزعات الدولية	92
المطلب الثالث : فعالية المنظمات غير الحكومية	97
الفصل الثالث : دور منظمة أطباء بلا حدود في النزاعات الدولية	102
المبحث الأول : الإطار التعريفي بمنظمة أطباء بلا حدود	104
المطلب الأول : نشأتها و أهدافها	104
المطلب الثاني : هيكلة المنظمة	110
المطلب الثالث : نشاط منظمة أطباء بلا حدود	114
المبحث الثاني : فاعلية تدخل المنظمة	118
المطلب الأول: في رواندا "مبدأ التدخل الإنساني"	118
المطلب الثاني: في دارفور "التدخل في صراع داخلي ذو أبعاد دولية"	130
المطلب الثالث: في غزة "حالة عجز الدول"	137
المبحث الثالث : تقييم دور المنظمة	143
المطلب الأول : الايجابيات	143
المطلب الثاني : السلبيات	150
الخاتمة	53
الملاحق	158
قائمة المراجع	164
الفهرس	171